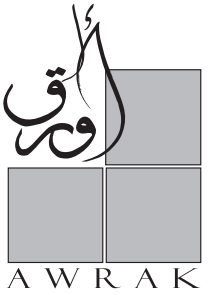
أوراق
AWRAK

أوراق
العدد رقم (١٤)
AWRAK
سلسلة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية

رئيس مجلس الإدارة
إسماعيل سراج الدين

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتارية التحرير
أمنية الجميل
محمد العربي

مدير إدارة النشر
نهى عمر

التدقيق اللغوي
فاطمة نبيه

الإخراج الفني
محمد شعراوي

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لاتعبّر بالضرورة عن وجهة نظر
مكتبة الإسكندرية، إنما تعبّر عن وجهة نظر المؤلف .

نحو إستراتيجية وطنية مصرية:
تصورات مبدئية

تأليف: أحمد أبو زيد

٢٠١٤

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء النشر (فان)

أبو زيد، أحمد محمد.

نحو إستراتيجية وطنية مصرية : تصورات مبدئية / تأليف أحمد أبو زيد - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2014.

ص. سم. (أوراق ؛ 14)

تدمك 978-977-452-289-7

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

١. مصر -- علاقات خارجية. ٢. مصر -- سياسة خارجية. أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي - 327.62 2014722970

ISBN: 978-977-452-289-7

رقم الإيداع : 2014/13373

© 2014 **مكتبة الإسكندرية**

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذه الكراسة؛ للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يُشار إلى أنه تمّ بدعم منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية، وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

ماهية الإستراتيجية الوطنية.....١٣
المصالح الوطنية المصرية العليا: تصورات أولية.....١٧
المصالح الوطنية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير.....٢٠
استكمال عملية التحول الديمقراطي وبناء دولة حديثة.....٢٣
نشر ورعاية القيم والثقافة المصرية في الخارج.....٢٥
تعزيز وتعميق العلاقات مع دول حوض النيل.....٢٧
تعميق العلاقات المصرية مع الدول العربية.....٢٩
العمل على نشر السلام والاستقرار في المنطقة.....٣١
مساندة مساعي الفلسطينيين لاسترجاع حقوقهم الشرعية.....٣٢
إقامة علاقات متوازنة مع كافة القُوَى الدولية.....٣٤
تدعيم المساعي الدولية لإقامة نظام دولي عادل ومنصف.....٣٦
مساندة القضايا الإنسانية.....٣٨
الإستراتيجيات الوطنية المصرية: الفرص والتحديات.....٤١
الفرص.....٤٢
التحديات.....٤٥
التحديات المحلية.....٤٦
التحديات الإقليمية.....٤٧
التحديات الدولية.....٥١
أوضاع الاقتصاد العالمي.....٥١
العلاقات مع الولايات المتحدة، القطب الأوحد.....٥٢
العلاقات مع القوى الدولية كالصين وروسيا.....٥٢
الإستراتيجية الوطنية: خيارات نظرية وحقائق سياسية.....٥٥
إستراتيجية الانعزالية الجديدة.....٥٧
إستراتيجية الأمن التعاوني.....٦٠
إستراتيجية الانغماس الانتقائي.....٦٣
إستراتيجية التفوق.....٦٦
إستراتيجية الدولة التي لا غنى عنها.....٦٩
الخلاصة.....٨٤
قائمة المراجع.....٨٥

قَلَّب **أوزوريس** عينيه في الخالدين، وقال :

– ها هي حياة مصر قد عرضت عليكم بكل أفراحها وأحزانها، مذ وحّدها مينا وحتى استردت استقلالها على يد السادات، لعلّ لبعضكم رؤية يريد أن ينوه بها !

وطلب الملك **إخناتون** الكلمة، ثم قال:

– أدعو للاستمساك بعبادة الإله الواحد باعتباره المعنى والخلود والتحرر من أية
عبودية أرضية.

وقال الملك **مينا**:

– والحرص على وَحدة الأرض والشعب، فالنكسة لا تجيء إلا نتيجة لخلل يصيب هذه الوحدة.

وقال الملك **خوفو**:

– على مصر أن تؤمن بالعمل؛ به شيدت الهرم؛ وبه تواصل البناء.

وقال **أمحتب**؛ وزير الملك **زوسر**:

– وأن تؤمن بالعلم ، فهو القوة وراء خلودها.

وقال الحكيم **بتاح حتب**:

– وأن تؤمن بالحكمة والأدب ؛ لتنعم بنضارة الحضارة وتنهل من رحيقها.

وقال **أبنوم**:

– وأن تؤمن بالشعب والثورة لتطرد مسيرتها نحو الكمال.

وقال الملك **تحتمس الثالث**:

– وأن تؤمن بالقوة التي لا تتحقق حتى تلتحم بجيرانها.

وقال **سعد زغلول**:

– وأن يكون الحكم فيها من الشعب بالشعب من أجل الشعب.

وقال **جمال عبد الناصر**:

– وأن تقوم العلاقات بين الناس على أساس من العدالة الاجتماعية المطلقة.

وقال **أنور السادات**:

– وأن يكون هدفها الحضارة والسلام.

وهنا قالت **إيزيس**:

– ليضرع كلٌّ منكم إلى إلهه ، أن يهبَ أهل مصر الحكمة والقوة؛ لتبقى على الزمان منارة للهُدى والجمال.

فبسط الجميع أكُفَّهم واستغرقوا في الدعاء.

نجيب محفوظ (رواية أمام العرش)

مُخطئ من يعتقد أن الثورة المصرية قد اكتملت حلقاتها بانتخاب المصريين – بإرادتهم الحرة – رئيسًا لأول مرة في تاريخهم الذي يمتد لأكثر من سبعة آلاف سنة، أو بموتها نتيجة إزاحة هذا الرئيس المنتخب بواسطة حركة جماهيرية مدعومة من المؤسسة العسكرية، أو باستمرار التدهور المتزايد في الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية. ومخطئ أيضًا من يراهن على أن توجهات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ستكون امتدادًا للحقب الجمهورية السابقة. إن أكثر المحللين والمؤرخين قدرة وتمكنًا لم يستطع أحدهم توقع أن تقوم (فرنسا) بعد ثورتها العظيمة في أواخر القرن الثامن عشر، تحت تأثير الفوضى والاقتتال الداخلي الذي شهدته البلاد طوال عقود أربعة، بفرض هيمنتها على أغلب القارة الأوروبية في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وكذلك الأمر مع الثورة (البلشفية) التي وقعت في (روسيا) في عام (١٩١٧)، وبعد أقل من ثلاثة عقود كانت بمثابة القطب (الأول) في النظام الدولي بفضل قوتها العسكرية والاقتصادية الهائلة. إن التجربة التاريخية للثورات تعلمنا أن ما يظهر ويطفو على السطح، بفعل عوامل التفاعل والتجاذب الداخلي، في السنوات القليلة اللاحقة للثورة – لا يعبر بصورة حقيقية عما ستحدثه هذه الثورات في البيئات الإقليمية والدولية. إن ثورة الشعب المصري – نقول – لن تشذَّ عن هذه القاعدة التاريخية.

بناءً على ما سبق، سنسعى خلال هذه الدراسة إلى وضع تصور/ إطار (نظري) مستقبلي لما ستكون عليه السياسة الخارجية المصرية، بناء على الاحتمالات والتغيرات المتوقع أن يتخذها ويسلكها النظام السياسي المحلي في المستقبل، وطبيعة النظام الذي سيسود في مصر خلال مرحلة ما بعد الثورة، وذلك عن طريق افتراض تحول النظام السياسي المصري لنظام ديمقراطي ـ تمثيلي (نيابي) حقيقي، والربط بين طبيعة هذا النظام ومدى تأثيره على عملية تشكيل نوعية السلوك والفعل السياسي الخارجي

المصري في المستقبل. وقد حاولنا عن طريق مقارنة الإستراتيجيات الوطنية العليا (Grand Strategy) المتاحة، والممكن اتباعها في المستقبل – اختيار أفضل البدائل المتاحة وتوضيح فائدتها ومميزاتها أمام صانع القرار السياسي الخارجي المصري، وكيف يمكن أن تسهم هذه الإستراتيجية في إعادة تبوُّء مصر لمكانتها الإقليمية الجديرة بها.

هذه الإستراتيجية عمادها الأول هو "الإنسان" المصري الذي بعثته الثورة من جديد. ذاك الإنسان العربي المتعلم والمتحكم في لغة العصر وقواميسه، وفي تقنيات التواصل وبناء علاقات شبكية بسعة العالم، والمتملك من حقوق وحريات وتعبيرات الذات الثقافية ، والفكرية ، والسياسية ، والمدنية. وعلى الرغم من إيماننا بأن مثل هذا العمل يتوجب مناقشته وتدشينه داخل أروقة وزارة الخارجية ومؤسسات الأمن القومي والمجالس النيابية والتشريعية التي تمثل فيها الأمة بواسطة مندوبين عنها، تم انتخابهم بحرية ونزاهة، وفي مراكز الفكر وصنع القرار على صعيد آخر، وخلال حوار وطني تفاعلي وممتد على صعيد ثالث، فإنه موضوع متعلق بمستقبل الأمة المصرية كلها، وليس فقط بأمنها القومي.

إننا نجادل هنا بأن الإستراتيجية الوطنية الأفضل لمصر الثورة هي "الدولة التي لا غنى عنها"، والتي تعني بناء دولة مصرية حديثة قوية (اقتصاديًّا وعسكريًّا) في الداخل، ومستقلة خارجيًّا، تعطيها من الفعالية وحرية الحركة ما يؤهلها لأن تكون جزءًا لا يتجزأ من منظومة التفاعلات الإقليمية. وهو ما يعني أن تصبح مصر الملاذ والحامي الإقليمي والعنصر الأساسي في المعادلات السياسية، والاقتصادية، والإستراتيجية بفضل موقعها (الجيوبولتيكيّ) الفريد والمتميز، وقدراتها الصناعية والتنموية المتقدمة بفرض حدوث نهضة اقتصادية وتنموية شاملة في مصر خلال العقد أو العقدين القادمين، وتفوقها العسكري والتكنولوجي، وهيمنتها الثقافية والفكرية، وجاذبية نموذجها السياسي والفكري والفني الطاغي إقليميًّا، وشرعية وجاذبية سياساتها الخارجية، وتبنيها للقضايا الإنسانية، ووقوفها الدائم مع حقوق الشعوب وحرياتها، في المنطقة الممتدة من (موريتانيا) غربًا حتَّى (إيران) شرقًا، ومن جنوب منطقة البحر المتوسط شمالاً حتَّى منابع النيل جنوبًا. مستفيدة من إرثها الحضاري والإنساني الضارب في جذور التاريخ البشري، وبإسهاماتها الحضارية كأول دولة قومية في التاريخ،

وهو ما لا يعني بالضرورة أن تكون مصر هي المهيمن الإقليمي، بقدر ما يعني تقديرًا لوزنها ولنوعية خياراتها الوطنية حسبما تحوز من موارد ومصادر للقوة تؤهلها وتمكنها من ممارسة هذا الدور.

ماهية الإستراتيجية الوطنية

المقصود بالإستراتيجية الوطنية الكبرى (Grand Strategy)، وكما عرفها عالما السياسة جون ميرشايمر (Mearsheimer) ، وباري بوزين (Posen) «سعيُ الدول لتحديد أهدافها ومصالحها الوطنية العليا، وصور التهديد التي تستهدفها، وكيفية مواجهتها والتعامل معها»[١]. أو هي كما يعرفها «كولين غراي» (Gray) بـأنَّها «التوظيف الهادف لكل أدوات القوّة المتوفرة من أجل الحفاظ على أمن الدولة وبقائها». والإستراتيجية الكبرى عند عالم الإستراتيجية الأشهر «ليدل هارت» (Hart) – تنظر لما وراء الحرب والسلام. حيث يرى (هارت) أنَّه كما يتوجب على الدول دمج هذه الأدوات من أجل تحقيق أمنها وازدهارها– يجب عليها أيضًا استعمالها لتجنُب الإضرار بأوضاع السلام في المستقبل. وعلى ذلك فهي تعني "فن توزيع الموارد القومية وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوَّة من السياسات التي تم التخطيط لها، بناءً على التقييم السليم للتحديات والأخطار التي تواجهها الدول، وما يستتبعها من تعبئة وتخصيص كافة مواردها القومية لمواجهة هذه المخاطر[٢]". أما نحن فنعرفها بـأنَّها «التوافق السياسي والاجتماعي حول تحديد هدف – أو مجموعة أهداف – قوميّ للأمة تسعى لتحقيقه، عن طريق تسخير كافة الموارد القومية المتاحة لتحقيقه». على ذلك فإن أيَّ إستراتيجية وطنية تتضمن عاملين، أولهما ذاتي (إدراكي) Subjectivity ، ويتمثل في تحديد وتصور التحديات التي قد تواجه الدولة في المستقبل. والثاني عامل (موضوعي) إجرائي Objectivity، ويتمثل في كيفية مواجهة هذه التحديات والمخاطر.

(١) Barry Posen, **The Source of Military Doctrine: France, Britain and Germany between the World Wars** (Ithaca: Cornell University Press, 1984): 5; John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: W. W. Norton, 2001): 8.

(٢) Colin Gray, **War, Peace and International Relations: An Introduction to Strategic History,** (New York: Routledge 2007): 283. B. H. Liddle Hart, **Strategy: Second Revised Edition** (New York: Penguin Books, 1991): 322.

المثير للأسى هنا أنه برغم حرص كل القوى الدولية على وضع إستراتيجية عليا للمستقبل، تحدد ماذا تريد تحقيقه مستقبليًّا، وكيفية تحقيقه عن طريق السير على نهجها، وذلك عبر إثارة جدل علمي ونظري (حتَّى شعبي) حول هذه الإستراتيجة بهدف الوصول لأفضل الصيغ والبدائل المتاحة أمام صناع القرار لتحقيق المصالح الوطنية العليا، فإن الباحث لم يستطع الوصول لوثائق، أو دراسات، أو مشروعات مصرية تطرقت لموضوع الإستراتيجية الوطنية المصرية في القرن الحادي والعشرين. حتَّى تلك الدراسات المعدودة التي تطرقت لهذا الموضوع (ولو بصورة غير مباشرة) تعاني من ضعف منهجيٍّ كبير، حيث أغفلت احتمالات حدوث تغييرات راديكالية، سواءٌ على مستوى النظام السياسي المصري أو الإقليمي، رغم كل المؤشرات (الصحيحة وغير الصحيحة) التي كانت تشير إلى انخفاض معدل الرضا الشعبي عن السياسات المحلية، والتراجع الشديد في المكانة الخارجية المصرية، وبالتالي فقد قللت هذه الدراسات من تأثير العوامل والتحولات الداخلية على السلوك والتحرك المصري الخارجي، إقليميًّا ودوليًّا[٣].

يتطلب تطبيق أيَّة إستراتيجية وطنية كبرى المرور بثلاث خطوات رئيسية، هي تحديد المتطلبات (أو مَن الأعداء؟)، تحديد نقاط القوة والضعف (أو ماذا يجب أن تفعل الدولة؟)، و إنجاز وتطبيق الحلول (أو تحديد الوسائل والأدوات Forces & Methods اللازمة والفعالة والقادرة على مواجهة هذه التحديات، وردع هؤلاء الأعداء).

(٣) يعتبر مشروع «مصر ٢٠٣٠» الذي يصدره مركز الدراسات المستقبلية التابعة لمجلس الوزراء المصري من أهم الدراسات التي تطرقت لمستقبل السياسة الخارجية المصرية رغم كل الملاحظات والانتقادات (المنهجية والإجرائية) الموجهة إليه، انظر: مركز الدراسات المستقبلية: **رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠: الإطار العام** (القاهرة: مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٠)؛ علاء عبد الحفيظ، وسما سليمان، وأماني عاطف؛ معدون، **بيئة مصر الإقليمية: الصراعات والتحالفات في ٢٠٣٠ وموقع مصر منها** (القاهرة: مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مركز الدراسات المستقبلية، ٢٠١٠)؛ عبير فاروق شقوير، آخرون؛ معدون، **رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠: مجالات واعدة** (القاهرة: مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مركز الدراسات المستقبلية، ٢٠٠٧).

أولاً: تحديد المتطلبات: أول هذه المتطلبات هو إدراك طبيعة الموقع الإستراتيجي لمصر وأهميتها غير القابلة للتجاهل من قبل كافة القُوى الدولية المستفيدة، والمرتبطة بمناطق استخراج البترول في الخليج العربي والشرق الأوسط بوجه عامٍّ. حيث تشرف مصر على أهم مجرى بحري في العالم، وهو قناة السويس، التي يمر بها ما يقارب من أحد عشر مليون برميل يوميًّا (حوالي خمسة ملايين طنٍّ). وهو ما يوفر بلايين الدولارات لكلّ شركات البترول العالمية. ثاني هذه المتطلبات هو تطوير استراتيجية وطنية لشدّ انتباه القُوى الدولية لضرورة المحافظة على استقرار وأمن مصر من التعرض لهجوم إرهابي، أو لهزات سياسية، أو اقتصادية قد تضر بالاستقرار الداخلي. وهو ما سينعكس بدوره على الاستقرار والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بأكمله.

ثانيًا: تحديد نقاط القوة والضعف: بمجرد أن يتم تحديد نقاط الضعف فإن إمكانيات عملية حل المعضلات تبدأ في التزايد؛ حيث تسهم عمليات تحديد نقاط الضعف وتحديد أماكن تواجدها، سواءٌ أكانت اقتصادية أم اجتماعية، أم سياسية أم ثقافية أم تكنولوجية فى ذلك. وإن محاولات التغلب عليها تبدأ بانتهاج أساليب ومناهج جديدة للتعامل معها، سواءٌ كانت عن طريق التغيير (الجذري أو التدريجي) في بعضها؛ كتعديل بعض السياسات، تقوية القُوى الاجتماعية والسياسية، تدعيم المؤسسات المصرفية والائتمانية، دعم توسيع نطاق الإصلاحات والتحولات الديمقراطية ... إلخ. إن عملية تصحيح الأخطاء ومحاولات تلاشيها، ومواجهة المخاطر والتهديدات التي قد تواجه الدولة المصرية في المستقبل توسّع من الخيارات والبدائل المتاحة؛ لتوضيح وإيجاد أفضل القرارات اللازمة للتعامل مع هذه التهديدات، وتوسيع نطاق الاستفادة من القدرات والموارد المتاحة للقضاء عليها.

ثالثًا: إنجاز وتطبيق الحلول: حيث يتم هنا تطوير الخطط والبِنَى (Structures) التي تم تحديدها وتلافي أخطائها، والتقليل من معوقات عملها في زيادة مرونة وسيولة حركة الأفراد والقُوَى الاجتماعية والسياسية اللازمة لمواجهة هذه الأخطار والتحديات. وذلك عن

طريق توسيع الخيارات المتاحة والمتوفرة نحو زيادة معدلات الأمن القومي والقائمين عليه بصورة تمكنهم من اختيار أفضل القرارات والحلول؛ لتأمين وصيانة وحماية أمن وسلامة المواطنين.

تتوقف فاعلية أيّ إستراتيجية كبرى على مدى التوافق المجتمعي (Societal Consonance) والاتفاق حول تحديد ماهية الأهداف والأولويات الوطنية. فإلى أيِّ مدى يتوجب على الدولة الانخراط في الشُؤُون الدولية، وما شكل هذا الانخراط والمشاركة، وأيُّ الطرق الواجب استخدامها، ودرجة الاستقلالية التي يجب الحفاظ عليها، وتحت أيِّ ظروف يتوجب اللجوء للقوة العسكرية من أجل تحقيق المصالح والأهداف الوطنية؟

إننا نرى أن أفضل الإستراتيجيات لمعالجة هذه المعضلة يقوم بالأساس على وضع إستراتيجية وطنية توضح ماهية المصلحة الوطنية العليا للدولة (National Interest) وفقًا للتحديات والمخاطر التي تواجهها. هذه الإستراتيجية قائمة بالأساس (وكما يذهب ليدل هارت) على التقييم السليم للتحديات والأخطار التي تواجهها الدولة، وتخصيص كافة موارد الدولة لمواجهة هذه المخاطر، وبالتالي تحقيق المصالح الوطنية العليا.

المصالح الوطنية المصرية العليا: تصورات أولية

لقد أوجدت الثورة المصرية (والعربية بشكل عامّ) توازنًا قويًّا جديدًا في المنطقة، وإنْ مازال العالمُ العربي حتَّى اللحظة الراهنة في مفترق طرق أو نقطة تحول[٤]. حيث سيكون لطبيعة التحولات والتغيرات التي ستحدث في مصر تأثيرٌ كبيرٌ على مخرجات وتطورات هذا التوازن. ومن جانب آخر فيجب ملاحظة أن التحول السياسي الذي وقع في مصر سيدفعها إلى تغيير وإعادة تشكيل منظومة سياساتها الخارجية، بصورة قد تمكنها من استعادة مكانتها في النظام العربي، وتعزيز وضعها ومكانتها الدولية والإقليمية، حيث حاولت دولٌ عربية أخرى ملء الفراغ الذي أوجده انكفاؤُها في المرحلة الماضية، ولم تستطع أيٌّ منها تغطيته أو ملأه مهما حاولت[٥].

مبدئيًّا، فإن أية محاولة لإعادة بناء وتشييد نظام ديمقرَاطيٍّ في الداخل، وتعظيم المكانة المصرية إقليميًّا وعالميًّا باعتبارها الأمة التي لا غنىً عنها – يتطلب وجود إستراتيجية شاملة الجوانب (Comprehensive)، سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وفكريًّا، حتَّى تستطيع مواجهة التهديدات والمخاطر المتصاعدة والمتعددة الأبعاد والجوانب (Multidimensional) ، مثل العدوانية الإسرائيلية، وجماعات الإرهاب الدولي، والصعود الإيراني والتركي وغيرها. هذه الإستراتيجية ليست كما يدعي بعض الواقعيين باستخدام القوة المسلحة فقط. أو كما يدعي الليبراليون بنشر القيم الديمقراطية والليبرالية فقط. أو حتَّى كما يدعي المحافظون الليبراليون، الذين يجمعون بين عصا الواقعية وجزرة الليبرالية. فمهمة هذه الإستراتيجية، وأيَّةِ إستراتيجية كما يذكرنا عالم العلاقات الدولية الأشهر كينيث والتز (Waltz) – هي إخبارنا بما نفعله؟

(٤) Maria Celeste Baranda, "Post-Mubarak Egypt: Redefining its Role in the New Middle Eastern Balance of Power", **INEGMA**, Special Repor, no. 14 (Dubai: Institute for Near East and Gulf Military Analysis, 2011): 1-2.

(٥) ماجد كيالي، «التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين»، **مجلة شؤون عربية**، العدد ١٤٥ (ربيع ٢٠١١): ٩٥-٩٦.

(What?)، وليس كيف نفعله؟ (How?). فتلك مهمة الدبلوماسيين ورجال الدولة وصناع القرار[٦]. إن تحقيق الإستراتيجية الوطنية يتم كما يذهب البناؤُون، وأنصار مدرسة الحاجة، عن طريق معرفة الأزمات والتحديات التي تواجه الدولة في اللحظة الراهنة وفي المستقبل القريب؛ كالاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والبيئية،... إلخ، ومحاولة إيجاد حلول لهذه التحديات والقضاء عليها بأفضل وأسرع طريقة ممكنة، وبصورة تحدُّ من انتشارها مرة أخرى في المستقبل.

إن النظام السياسي المصري الجديد الذي سيبزغ عقب ثورة (الخامس والعشرين من يناير) سيواجه تحديات عظيمة على المستوى الخارجي (الإقليمي والدولي). وقد يضطر للحرب من أجل استعادة مكانة مصر، والرغبة في تحقيق موقع متقدم على الساحة الدولية، وتبَوُّء مصر لموقعها المناسب على الساحة الدولية، وقبل كل هذا من أجل الدفاع عن بقائه واستقراره. وهو ما سيوجب على هذا النظام أولاً: إعادة صياغة وتشكيل منظومة السياسة الخارجية بالكامل، وإخراجها من أوضاعها المزرية الحالية. ثانيًا: فإذا أرادت مصر «الثورة» أن تعود لقيادة العالم العربي فعليها أن تدرك حقيقة التغييرات (الجيوبولتيكية) التي جرت في المنطقة؛ من انتقال مراكز القوة من الدول العربية إلى دول الجوار. وثالثًا: مراعاة ورصد ومراقبة الأدوار التي ستمارسها بقية القُوَى الدولية والإقليمية في المنطقة، وتحديد أفضل السبل والبدائل للتعامل معها بما يكفل ويحافظ على مكانتها ومصالحها[٧].

أما وقد تغيرت الأوضاع جراء الثورة، وظهرت بوادر استقلال وفاعلية السياسة الخارجية المصرية، وحرية حركتها على المستوى الإقليمي (خاصّةً في الدائرة العربية والإفريقية)، خاصّةً في مواجهة إسرائيل، وهو التحول الذي سيدعمه ويقويه استكمال طريق التحول الديمقراطي في مصر بالأساس وفي بقية الدول العربية بالتبعية. فَمثل هذه الفاعلية قد تؤكد الشكوك القائلة بأن الديمقراطيات في الشرق الأوسط ستجعل من العسير التنبؤ

(٦) Kenneth Waltz, "A Strategy for the Rapid Deployment Force", in **The Use of Force: Military Power and International Politics**, edited by Robert Art and Kenneth Waltz (Lanham: University Press of America, 1988): 525-540.

(٧) Elham Fakhro and Emile Hokayem, "Waking the Arabs", **Survival** 53, no. 2 (April-May 2011): 28.

بالتطورات التي ستجري فيه، وبأن بعض الحكومات العربية ستكون أقل تناغمًا ومراعاة للمصالح الأمريكية في المنطقة[٨].

إن هذا التحول والتغير سيؤثر بشدة على طبيعة التفاعلات السياسية الجارية في البلدان العربية، وسيشد من عضد النظام الإقليمي العربي إزاء مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه، كما سيؤثر على أدوار القوى الدولية والإقليمية الفعالة في هذه المنطقة من العالم[٩]. لكنَّ ذلك لا يعني أبدًا القول بأن مهمة إعادة القيادة الإقليمية المصرية ستكون مهمة سهلة ويسيرة للنظام الثوري المصري الجديد، بل ستكون تحديًا عظيمًا لإثبات جدارة مصر وقوتها الوطنية والقومية، باعتبارها المهيمن الإقليمي التقليدي في المنطقة، والحامي الرئيسي لدولها، لاعتبارات إستراتيجية بالأساس وليس لاعتبارات شوفينية أو لمطامح توسعية استعمارية، خاصةً في ظل التراجع الشديد الذي أصاب قدراتها العسكرية، والسياسية، والاقتصادية ومكانتها الدولية والإقليمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

قبل التطرق للخيارات والبدائل والإستراتيجيات المتاحة أمام مصر، بعد ثورة ٢٥ يناير وبداية بزوغ نظام ثوري مصري، سوف نتطرق بالشرح والتفصيل لماهية المصالح الوطنية المصرية العليا (National Interests) وأهم التحديات والعقبات التي تواجه الدولة المصرية في الوقت الراهن، والتي يتوقع أن تسهم في تقييد وتأخير الانطلاق المصري نحو تفعيل سياساتها الخارجية والانغماس بفاعلية في محيطها الإقليميّ والمشاركة البناءة في منظومة العمل الدولي، وتحقيق المصالح الوطنية المصرية العليا، والمتمثلة في بناء نظام ديمقراطي مستقر في الداخل، وتعزيز الاستقلالية في القرار السياسي الخارجي، والعمل على ضمان أمن واستقرار الجوار الإستراتيجيّ والإقليميّ.

(٨) Shadi Hamid, "The Rise of Islamists: How Islamists Will Change Politics, and Vice Versa", **Foreign Affairs** 90, no. 3 (May-June 2011): 40.

(٩) كيـالي، «التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين»: ٩٤.

المصالح الوطنية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

قد يزايد البعض ويسخر البعض الآخر من الدعوة للحديث عن ضرورة تحديد منظومة المصالح الوطنية والبدء في وضع إستراتيجيات وطنية عليا تسعى لاستعادة المكانة المصرية على المستوى الإقليميّ والدولي في الوقت الذي ترزح فيه الدولة والمجتمع تحت وطأة التفكك والتشظي السياسي، والاضطراب الأمني، والانتكاسة الاقتصادية الهيكلية، يعتبر نوعًا من«الكوميديا» أو «الجنون»، فهذه الأزمات يبدو لا فكاك أو مخرج منها في المستقبل القريب. ولكن الحق الحق أقول لكم، هذا بالضبط أول طريق الفشل والهلاك، فمسألة إدارة شُؤون الحكم (الداخلي والخارجي) بدون وجود إطار معرفي وسياسي متكامل وواضح المعالم وقابل للتنفيذ في المستقبل، نذيرة بأخذ البلاد إلى هوة عميقة لا مخرج منها إلا بشق الأنفس وبتكلفة مرتفعة للغاية، قد لا نقدر حتَّى على دفعها أو الوفاء بها. إن مسألة الحديث عن المصالح الوطنية المصرية العليا، برغم كل التردي والانتكاسات الوقتية والآنية التي أصيبت بها الثورة المصرية، مازالت فريضة واجبة. واستمرار تجاهل هذا الجانب الحيوي من التخطيط الإستراتيجيّ للمستقبل أمر في حاجة ملحة للالتفات إليه ومعالجته في أسرع وقت ممكن، فأي وطن هذا الذي يسير للمستقبل بدون بوصلة أو دليل؟!

كما هو معلوم، فلأيَّةِ دولة في العالم ثلاث دوائر رئيسية في تحديد مصالحها الوطنية العليا: دائرة المصالح الجوهرية (Core Interests)، وهي المصالح المرتبطة بأمن الدولة وبقائها واستقرارها، والحفاظ على الأسس القائم عليها المجتمع، وصيانة وحماية السلم الأهلي، ثم هناك دائرة المصالح المركزية (Vital Interests) والمقصود بها مجموعة المصالح المرتبطة بأمن واستقرار البيئة المحيطة بالدولة، وتوسيع نطاق نفوذها وقوتها على المستوى الإقليميّ، وأخيرًا وليس آخرًا دائرة المصالح الوطنية الهامة (Main Interests)، والتي ترتبط بمنظومة علاقات الدولة الخارجية مع القُوَى الدولية، وكافة وحدات ومؤسسات المجتمع الدولي، وكيفية الحفاظ على الأمن والسلام الدولي، والإسهام بإيجابية في النظام الدولي بما يخدم القضايا الإنسانية محل الإجماع الدولي، ويدعم مكانة الدولة الخارجية وتوسيع نطاق حلفائها الخارجيين.

بالنسبة لمصر، فإن هناك العديد من الاعتبارات والمتغيرات المتداخلة التي تسهم بصورة كبيرة في تشكيل خريطة المصالح الوطنية المصرية. لعل أهم هذه الاعتبارات مكانة مصر الجغرافية والجيوإستراتيجية، باعتبارها نقطة التقاء بين قارات العالم القديمة، آسيا وإفريقيا وأوروبا، بما يعنيه ذلك من تأثيرها ونفوذها في تشكيل منظومة المصالح الاقتصادية الدولية المرتبطة بهذه المنطقة، والاعتبار الآخر هو مكانتها التاريخية. فمصر من أقدم الدول القومية والقُوَى في محيطها الإقليميّ، وهو الأمر الذي ترتب عليه وجود مصالح ونفوذ خارجي للدولة المصرية منذ قديم الأزل. حيث تعتبر السياسة الخارجية المصرية جزءًا أصيلاً من السياسة العامة للدولة، وليست ترفًا أو رفاهية، وهو ما فرض عليها ضرورة الحفاظ على هذه المصالح ورعايتها. الاعتبار الثالث هو مكانة مصر الثقافية والفكرية التي تعتبر جزءًا أصيلاً من الإستراتيجية المصرية على المستوى الإقليميّ كما يرى حمدان، وهيكل، وربيع وغيرهم، حيث كانت مصر بمثابة الحامل التقليدي إن لم يكن الوحيد للحداثة والتنوير في محيطها الإقليمي، بما لها من ثقل وإسهام حضاري وفكري رائد، يوازي ويوازن افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، وهو الأمر الذي يقود سلوك وإدراك دوائر صناع القرار السياسيّ المصريّ، حيث تنظر مصر لذاتها باعتبارها إحدى القُوَى التي من واجبها التدخل والانغماس في الصراعات والأزمات التي يمر بها جيرانها، وإدارتها وحلها من منطلق إيمانها بأن لها من المكانة والنفوذ ما يعطيها الحق، مبررًا أو غير مبرر، لممارسة هذا الدور، حتَّى وإن لم يكن هذا التدخل في كل الأحوال محل ترحيب.

لتحديد ماهية أفضل البدائل الإستراتيجية الكبرى المتاحة لإعادة بناء الدولة المصرية واستعادة مكانتها الدولية والإقليمية في ظل عالم متغير، فائق التعقيد وشديد التنافس، فيتوجب أولاً فهم ماذا تريد الدولة والمجتمع المصري تحقيقه وإنجازه على المدى البعيد. هذه الاحتياجات والآمال إنما هي تعبيرٌ صادقٌ و انعكاسٌ حقيقيٌّ للأحلام والتطلعات والآمال، محل الإجماع والتوافق من جموع الشعب المصري بعيدًا عن الانتماءات الحزبية، أو العرقية، أو الطائفية، وذات صفة دائمة، أي ليست مؤقتة أو موسمية، تتطور نعم، لكنْ لا تتغير، وإن حدث تغيُّر فسيكون تكيفًا أو تغيرًا في الوسائل والآليات، وليس في الغايات.

إن معرفة ماذا تريد الدول سيحدد بالتأكيد كيف تتصرف، وإن لم يكن ذلك يتضمن ذلك الادّعاء بمعرفة طريقة التصرف، فواجب أية إستراتيجية، كما يخبرنا علماؤها، هي إخبارنا بما نفعله(What to Do?)وليس كيف نفعله ؟(How to Do It?) . فتلك مهمة الدبلوماسيين ورجال الدولة وصناع القرار. أي أن دورنا هنا (وكما يتوجب أن يكون دور الباحثين والخبراء، وأهل العلم والرأي بصورة عامَّة) يتحدد في طرح البدائل النظرية أمام صناع القرار، وتوضيح المثالب والمغالب، المكاسب أو الخسائر المتوقع جَنْيُها أو حصدها في حالة اتباع أو اختيار واحدٍ من هذه البدائل والخيارات المطروحة. وليس إخبار صناع القرار بما يتوجب عمله، فهذا دور الأمير وليس دور الخبير، كما يخبرنا ميكافيللي.

أما عن المصالح الوطنية المصرية، فإننا نجادل بالقول بأن الدولة المصرية الحديثة، أي منذ عهد محمد علي باشا، الذي اتفق على أنَّه باني الدولة المصرية الحديثة رغم اعتراضنا الجزئي على هذه المقولة، كان لها عدة مصالح وطنية عليا، بعضها مازال مستمرًّا منذ قرنين، وبعضُها الآخر تطور واتخذ شكلاً مغايرًا تبعًا للتطور التاريخي والتحولات السياسية والاجتماعية التي جرت طوال القرنين المنصرمين. وعليه، فقد أمكننا تحديد منظومة المصالح الوطنية المصرية العليا في تسع مصالح رئيسية هي كالآتي(١٠):

(١٠) على الرغم من أن مفهوم المصلحة الوطنية (National Interest) أو المصالح الوطنية المصرية يكاد يكون من أكثر المصطلحات ترددًا في الصحافة ووسائل الإعلام المصرية وفي كتابات ومقالات الرأي منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير، وربما حتى من قبلها، فإن الباحث يكاد يجزم بناء على اطلاعاته وقراءته في هذا المجال أنه لا توجد هناك دراسة واحدة متكاملة تجمع بين دفتيها منظورًا أو رؤية متكاملة حول ما المقصود بهذا المفهوم بالضبط. فهذا المفهوم يكاد يكون لغزًا وغير معروف ما المقصود به، ماهيته، أبعاده ... إلخ. بالرغم من أهميته على الأمن القومي وحتى على مستقبل وبقاء الدولة (والمجتمع بالتبعية) المصرية، فإننا لم نجد خلال السنوات العشر الماضية في كل ما اطلعنا عليه (سواء باللغة العربية أو بالإنجليزية) دراسة شاملة عن هذا المفهوم، أو حتى عما يسمى في أدبيات الدراسات الإستراتيجية والسياسة الخارجية «إستراتيجية الأمن القومي National Security Strategy »أو «الإستراتيجية الوطنية المصرية» اللهم إذا كان هناك وثائق غير مسموح بالاطلاع عليها داخل الوزارات والمؤسسات السيادية الوطنية المعنية بالموضوع مثل وزارة الخارجية، المخابرات العامة، الأمن القومي، المؤسسة العسكرية، أو رئاسة الجمهورية. وحتى هذه المؤسسات قام الباحث باستطلاع آراء بعض الأصدقاء من الدبلوماسيين العاملين في وزارة الخارجية المصرية وفي السفارات المصرية بالخارج وبعض الجهات السيادية عن مثل هذه الدراسات أو حتى الملاحق التي تدرس للدبلوماسيين الجدد، فلم يؤكد لي أحد ممن سألتهم عن وجود مثل هذه الدراسات التي تتناول هذا الموضوع.
على الجانب الآخر، فإن المراكز العلمية المتخصصة في مصر (سواء تلك الرسمية أو شبه الرسمية أو حتى الخاصة) لم يجد الباحث فيها ما يمكن أن يقال عنه بثقة وموضوعية إنها دراسات موضوعية أو علمية عن هذا الموضوع. فمن بين كل المجلات والأبحاث المنشورة عن الثورة المصرية منذ ٢٠١١، لم يجد الباحث كما سلف الذكر دراسة واحدة متخصصة أو متكاملة عن موضوع ماهية المصالح الوطنية المصرية، أو الإستراتيجية الوطنية المصرية بعد ثورة يناير، وغاية ما وجدناه يقترب من معالجة هذا الموضوع هو عددً

استكمال عملية التحول الديمقراطي وبناء دولة حديثة

في ظل وجودها وسط مجتمع عالمي يشهد انتشارًا وتوسُّعًا كبيرًا في عدد الدول والمجتمعات الديمقراطية طبقًا لبعض الإحصاءات الموثقة يعيش ما يقارب من ثلثي سكان العالم في مجتمعات ديمقراطية، فإن من مصلحة الدولة المصرية عدم التخلف عن هذا الركب العالمي الذي يصب وبدون أدنى شك في صالح المواطن وعموم الشعب المصري. حيث يتوجب على مصر نبذ وإحداث قطيعة تامة مع إرثها التسلطي وغير الديمقراطي، بغض النظر عن منطلقاته وذرائعه (الشوفينية، أو القومية، أو الدينية)، الذي كان العائق الرئيسي أمام مساعي استكمال عملية التحديث والتحول الاجتماعي الكامل، والتي انطلقت منذ ما يزيد عن مائتي عامٍ، حين بدأ محمد علي باشا في تدشين وبناء المؤسسات الوطنية الحديثة

محدودً للغاية من الدراسات، يكاد يعد على أصابع الكف. وهو ما يفسر سبب هذا التخبط الهائل الذي تعاني منه كافة مؤسسات الدولة وهيئاتها والقائمين عليها، فلا أحد لديه تصور (ولو جزئي) متكامل عن التحديات والعقبات، ولا لدى أحد بدائل أو تصورات عن الحل، ناهيك عن وجود مخطط مستقبلي لقيادة البلاد، ومرجع ذلك بالأساس من وجهة نظرنا أنَّ هذا الموضوع يكاد يكون غير مطروق بالدراسة الأكاديمية المتخصصة، بالرغم من أهميته الجلية وشهرته (كمفهوم فقط دون معرفة حقيقية بماهيته) بين جميع الأطياف السياسية والفكرية وحتى الإعلامية والشعبية.

لكن رغم كل ما سبق فإنَّ أكثر ما صدمني وأفزعني هو اطلاعي على الموقع الإلكتروني لـ «المجلس المصري للشئون الخارجية»الذي يفترض أن يكون (مثل نظيره في نيويورك وغيرها من المدن والعواصم الغربية) بما يضمه داخل عضويته من كبار الدبلوماسيين المتقاعدين والعاملين في الحقل الدبلوماسي، الذراع الفكرية والبحثية للدولة المصرية ولوزارة الخارجية، بعمله على إصدار وتشجيع مثل هذه الدراسات، وهي المهمة المذكورة في الهدف الأول من قائمة الأهداف الموجودة على الموقع الإلكتروني للمجلس، والذي ينص على أن الهدف من إقامة المجلس المصري للشئون الخارجية هو العمل على «إثراء وتعميق النقاش العامّ في مصر حول القضايا الخارجية خاصة ما هو جديد منها ، وإلقاء الضوء على علاقة تلك القضايا بالمصالح الوطنية المصرية تأثيرًا وتأثرًا» وهو ما لا نجد له وجودًا على أرض الواقع، وكذلك الأمر لبقية مراكز الدراسات السياسية المتخصصة في مصر، على الرغم من حيوية وخطورة الموضوع، كونه يتعلق بالأساس بالأمن القومي ومستقبل الدولة والمجتمع المصري ككل. وغاية ما وجدناه يقترب من معالجة هذا الموضوع هو عدد محدود للغاية من الدراسات، انظر:

Nabil Fahmy, "Egypt in the World: A Foreign Policy for the Twenty-First Century", **Cairo Review of Global Affairs** 6, no. 3 (Summer 2012): 91-107.

نبيل فهمي، «العودة: نحو سياسة خارجية مصرية فعالة»، **السياسة الدولية** (يناير ٢٠١٢).

متاح على الرابط الإلكتروني التالي: مصطفى اللباد، «مصالح مصر الوطنية ومصالح الإخوان الفئوية»، **السفير** (١٩ يونية ٢٠١٣)، راندا موسى، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=780567&eid=2231؛

«المصلحة الوطنية: ندوة اتجاهات السياسة الخارجية المصرية بعد تولي منصب الرئيس»، **السياسة الدولية**، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/2501/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9.aspx

من قضاء، وبيروقراطية، وطبّ، وتشريع، وشرطة، وجيش نظامي ... إلخ. إلا أن هذه البنية المؤسساتية بقيت تسلطية (Authoritarian Structure)؛ كونها أخذت فقط بجانب التحديث، وتجاهلت متعمدة جانب الحرية والديمقراطية، التي كانت إلى جانب التصنيع والتحديث دعامة وأساس النهضة الغربية بل العالمية الحديثة.

إن ثورة الخامس والعشرين من يناير كانت بالأساس ثورة شعبية حداثية من أجل تفكيك الاستبداد وتحقيق الديمقراطية، جنبًا إلى جنب مع تحقيق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. وهو ما يعني ضمنيًّا العمل على إنشاء دولة حديثة، عمادها حماية وصيانة الحريات والحقوق من جانب، وإقامة مؤسسات وطنية متطورة وظيفتها الرئيسية تحقيق العدالة الاجتماعية والإسهام في تحسين حياة المصريين ورعايتهم، والنجاح في تحقيق طفرة اقتصادية وتصنيعية وتنموية، والأهم معرفيًّا و تكنولوجيًّا، تعيدها لمكانتها التي تستحقها كدولة ارتكازية لا غنى عنها، منارة في منطقة الشرق الأوسط. إن إقامة مثل هذه الدولة لن يكون إلا عن طريق تعميق الممارسة السياسية الديمقراطية، والمشاركة المجتمعية المتكافئة لكافة أطياف المجتمع المصري، دون إقصاء أو تمييز أو تفوق من أي طرف على الآخرين، ومن جانب آخر تدعيم وترسيخ أسس احترام وتوقير القانون وسيادته، وفرض قاعدة الاحتكام واللجوء إليه في فض كافة أوجه ومظاهر الخلاف أو الصراعات التي يشهدها المجتمع، والعمل بكل السبل على حماية وصيانة حقوق الإنسان المصري وصون كرامته واحترامه، وذلك عن طريق ترسيخ قيم العدالة والإنصاف المجتمعية، من خلال إعادة النظر في كافة التشريعات والقوانين الجائرة والسالبة لحقوقه ولحرياته.

إن تفكيك منظومة الاستبداد وإقامة دولة ديمقراطية، مدنية، حديثة، يحكمها القانون من جانب، تواكب تطورات العصر وتأخذ بأسباب ومقومات التحديث والتطور من جانب آخر، يعتبر من أهم المصالح الوجودية للدولة المصرية في القرن الحادي والعشرين. الذي بات من المستحيل أن تظل أيةُ أمة أو دولة منغلقة على نفسها، أو أن تفعل ما تشاء أو ترغب دون محاسبة أو رقابة، سواء من الداخل أو الخارج.

نشر ورعاية القيم والثقافة المصرية في الخارج

النظرة التقليدية للدولة المصرية عبر تاريخها كانت باعتبارها إحدى أقدم الحضارات في التاريخ البشري أجمع، والحامل التقليدي لقيم التسامح والتنوير والإبداع والتفاهم، وغيرها من القيم الجذابة، ومحطًا للإعجاب والتقليد من جيرانها والمحيطين بها. إلا أنه وبسبب لحظات التردي السياسي والاقتصادي التي منيت بها مصر عبر تاريخها كانت هذه الجاذبية والإعجاب بالقيم المصرية تتراجع وتبهت، وقد لوحظ أن مكانة مصر وقدرتها على تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية تتناسب عكسيًا مع تراجع هذه القيم والقدرة المصرية على ترويجها ونشرها خارج حدودها. حيث كان نمط التفوق والقيادة المصرية قائمًا على الإلهام والإقناع (Percussion)، وليس على الإكراه (Coercion) .

لقد شهدت المصالح والمكانة الخارجية للدولة المصرية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي (١٩٥٥–١٩٦٦)، وقبلها خلال الحقبة الليبرالية التي لحقت ثورة ١٩١٩ والتصاقًا بالفترة الناصرية، أكبر توسع شهدته خلال القرنين المنصرمين في عملية تصدير نمط الحياة المصري من أفكار وآداب وموسيقى وتعليم وطريقة الحياة الاعتيادية، ونشره خارج حدودها، حيث كانت القيادة السياسية واعية ومدركة تمامًا لأهمية الثقافة كظهير وداعم للإستراتيجية الوطنية المصرية. ولعل المرجع الرئيسي لذلك كان نتيجة للصورة وللإدراك الخارجي والرؤية لمصر من قبل محيطها الإقليمي وبقية الوحدات الدولية (العالم الثالث أو المعسكر الشرقي على الأقل بلغة عصور الحرب الباردة)، ويُنظر لها باعتبارها قوة ناعمة عظمى (Soft Power) بما تصدره من قيم وأفكار تنويرية وتقدمية، ولدور جامعاتها ومدارسها وأزهرها الشريف، وتأثير صحافتها ووسائل إعلامها وماكينات الفكر على تشكيل الوعي الجمعي لما يزيد عن المائة مليون عربي، وتقدم مصانعها وحداثة معاملها، جنبًا إلى جنب مع سياساتها الخارجية الفعالة وتأييدها ودفاعها عن حق الشعوب في تقرير مصائرها والحصول على استقلالها الوطني وتحقيق التنمية والتقدم، من تأثير جارف في المنطقة الممتدة من المحيط للخليج بالأساس، ومن إندونيسيا شرقًا حتَّى كوبا وشيلي في الغرب بصورة عامَّة. والنقيض لذلك تمامًا خلال العقدين الأخيرين ٢٠٠٠ –٢٠١١

لقد استردت مصر جزءًا كبيرًا من قوتها الناعمة وجاذبية قيمها بتفجر ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ حيث انبعثت مصر من رقادها الذي طال، وشهدت مكانتها وتقدير جيرانها والعالم لها تراجعًا مخزيًا، كان من نتائجه بزوغ مراكز ثقافة وإبداع وتقدم إقليمية انتزعت منها ريادتها التقليدية. المثال الجلي هنا هو نموذج دبيّ عربيًّا وإسطنبول إقليميًّا. لقد أظهر سلوك المصريين خلال الثورة، وما اتسم به من سلمية وتحضر ومواكبة لروح العصر، والإصرار على الاحتفاظ بالطابع السلمي والقومي وعدم الاتكال أو تقليد الآخرين من جانب، وروح المحبة والإخاء والتعاون والإيثار والنظافة التي كانت من أكثر القيم تأثيرًا على الرأي العامّ العالمي السعي نحو بناء مستقبل أفضل، والذي ساد بين ملايين المتظاهرين ضد الظلم والإقصاء وغياب العدالة من جانب آخر، كم هي عظمة الشعب المصري وأصالته وجوهره الأصيل! وهو الأمر الذي أدى لتكرار تجربة ميدان التحرير عبر العالم، بدءًا من جيران مصر الإقليميين، وحتَّى أعدائها مثل إسرائيل التي رفع مواطنوها نفس شعارات ميدان التحرير في وجه حكومتهم، وصولاً للعاصمة البريطانية وعبر الأطلنطيّ في الولايات المتحدة الأمريكية، حين تبنت حركة «احتلوا وول ستريت» Occupy Wall Street نفس الأسلوب المصري في الاحتجاج. ولم يكن التقليد فقط شكليًّا، وإنما امتدادٌ كذلك ليشمل القيم والمثل العليا التي رفعها الشعب المصري في الميادين (عيش .. حرية .. عدالة اجتماعية) لتصبح قيمًا عالمية، بصورة دعت رئيس أكبر دولة في العالم (الرئيس باراك أوباما) لنصح الشباب الأمريكي للتعلم من قيم ومثل الشباب المصري والاحتذاء به.

إن القُوى السياسية المصرية، حكومةً ومعارضةً، مطالبة بالتركيز على تصدير مثل هذه القيم والمثل، وحمايتها وعدم اتخاذ أية سياسات تتعارض مع القيم العليا التي قامت عليها ومن أجلها ثورة الخامس والعشرين من يناير، فهذه إحدى أكبر دعامات ومقومات القوة الوطنية المصرية وخير سفير لها في الخارج.

تعزيز وتعميق العلاقات مع دول حوض النيل

كل أمة تحاول تحقيق مصالحها يتوجب عليها ضمان وفرة الموارد وحمايتها، وعلى رأس هذه الموارد تلك المتعلقة بموارد المياه والطاقة، وتزداد أهمية هذه الموارد إذا كانت الظروف الجغرافية والمناخية فرضت عليها المعاناة من ندرة هذه الموارد. ولعل في الحالة المصرية يعتبر الحفاظ على الموارد المائية جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي المصري، إن لم يكن أهم أجزائها أو مكوناتها. حيث يعتبر النيل هو المصدر الرئيسي –إن لم يكن الوحيد– لتوفير المياه العذبة للشعب المصري وللدولة المصرية. تفرض هذه الحقائق المناخية والجغرافية ضرورة الحفاظ على علاقات سلمية وتعاونية مع كافة الدول التي تشترك مع مصر في حوض النيل، وعددها عشر دول، إذْ هي الحفاظ على بقائها المادي وعلى حياة مواطنيها.

قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير كانت العلاقات المصرية مع أغلبية دول حوض النيل سيئة للغاية، بسبب طبيعة السياسات والسلوكيات التي دأب على انتهاجها النظام الساقط. حيث عانت هذه الدول من التجاهل المتعمد والجفاء من مصر، ومن طبيعة العلاقات المصرية مع القوى الغربية، التي مازال الكثير من الدول الإفريقية تعتبرها السبب الحقيقي وراء تخلفها وتردي الأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية؛ نتيجة السياسات الاستعمارية التي زرعت بذور الفتنة والحروب الأهلية والعرقية داخل المجتمعات الإفريقية. لقد أضاعت السياسات التي اتخذها نظام مبارك الرصيد الإستراتيجيّ والمكانة المتميزة التي كانت تتمتع بها الدولة المصرية مع دول حوض النيل، وبقية الدول الإفريقية، التي اعتادت على النظر لمصر، دولة وشعبًا، كنموذج للاستقلال والتحرر الوطني والتنمية والحداثة طوال العقود الثلاثة التي أعقبت حصولها على استقلالها الوطني عن المستعمر الغربي.

إن إعادة تشكيل العلاقات مع دول حوض النيل، وضمان تعاونها وصداقتها لمصر يعد من أهم المصالح الوطنية المصرية العليا. حيث أثبت تحليل وقائع الأحداث أن تراجع المكانة المصرية في إفريقيا كان له تداعياته الوخيمة على الأمن القومي المصري وعلى استقرارها

وعلى مكانتها في العالم. ففي التحليل الأخير فإن مصر هي دولة إفريقية بالأساس. إن تحسين العلاقات مع دول حوض النيل والدول الإفريقية ليست بالمهمة العويصة، فالخلاف في التحليل الأخير لم يكن عداء هيكليًّا أو بنيويًّا، أي مع الشعب، ولم تتورط مصر في حربٍ أو صراع مع هذه الدول، حتَّى في أقصى حالات الخلاف وسوء التفاهم. مصر مازالت البيت الآمنً للمهاجرين الأفارقة، وما زالت تمتلك الكثير من القوة الناعمة والنفوذ والتقدير، وإن تراجع توهجه أو حجم التقدير لدورها ونفوذها.

لعل اتجاه الدولة المصرية لاتباع نهج «تصفير المشاكل» Zero-Problem Doctrine الذي تحدث عنه «أحمد داود أوغلو» (وزير الخارجية التركي وأستاذ العلاقات الدولية) سيسهم بصورة أكيدة في إعادة التواصل والتقارب والتفاهم بين مصر وكافة دول حوض النيل. وفي السبيل لتحقيق ذلك فإن الدولة المصرية في حاجة لتفعيل دبلوماسيتها الشعبية والثقافية (Public and Cultural Diplomacy) في القارة الإفريقية، ومن جانب آخر فإن مصر مطالبة بضخ المزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة في القارة الإفريقية، وتعظيم حجم الاستفادة المتبادلة من حركة الانتعاش الاقتصادي الراهنة التي تشهدها دول إفريقيا، وأن تتخلى عن نبرتها الاستعلائية والفوقية في التعامل مع بقية دول حوض النيل. فالمطلوب هو استخدام الدبلوماسية الناعمة والتعامل والتحرك الجماعي (Multilateralism) على أسس مؤسساتية هدفها الرئيسي تدعيم أوصال التعاون والتبادل التجاري والاعتماد المتبادل كقاطرة لتحقيق التكامل الإقليميّ، ومحاولة تسوية الخلافات والنزاعات الثنائية والجماعية بالطرق السلمية ووفق قواعد القانون الدولي واحترام سيادة الدول الأخرى، والتعامل من منطلق المعاملة بالمثل (Equal Treatments)، وتأييد الحقوق الإفريقية، والعمل على توسيع نطاق النفوذ الدولي الإفريقيّ، وإسماع صوتها في المحافل الدولية. كذلك فعلى مصر تحمل مسؤولياتها في مساندة وتدعيم القضايا المهمة للشعوب الإفريقية؛ مثل مكافحة الفقر والمرض وتحقيق التنمية المستدامة، ودعم المساعي الشعبية للحصول على الحرية والتحول الديمقراطي، فذلك هو ما سيعيد مكانة مصر الرائدة التي كانت تتمتع بها في القارة السوداء، والتخلي تمامًا عن منطق الفوقية أو الاستعلائية، فذلك منطق ثبت عقمه وخطؤه الشديد.

تعميق العلاقات المصرية مع الدول العربية

دون الخوض في جدل بيزنطي، فإن مصر دولة ذات هوية عربية، بالجغرافيا وباللسان، وحتَّى بالثقافة وبالتاريخ، كما كانت من قبل فرعونية وقبطية. إلا أن انتماءَها الراهن للعالم العربي هو ما يحدد وجودها وأهميتها. حيث أثبت بعض علماء السياسة المصريين أن محصلة التعاون والتقارب بينها وبين بقية الدول العربية يفوق كل أشكال التعاون والتقارب مع الوحدات الدولية الأخرى، وهو ما يترتب عليه القول بأن الوحدات الدولية المكونة لما يعرف بـ «النظام الإقليميّ العربي»هي الحليف الطبيعي وحائط الدفاع الأول عن مصر، والعكس بالعكس. ومن مصلحة الدولة المصرية تعميق حجم العلاقات والتقارب والتعاون بينها وبين هذه الدول[١١]. ويتوجب على الدولة المصرية اعتبار أي اعتداء أو هجوم يتم على هذه الدول بمثابة اعتداء عليها، كما تنص اتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقعة في عام ١٩٥٠.

إن الداعي لتعميق هذه العلاقات مع الدول العربية تمليه ليس فقط الاعتبارات القومية، أو الثقافية، أو حتَّى الاقتصادية، وإنما تمليه كذلك الاعتبارات السياسية والأمنية والإستراتيجية. حيث يعتبر أي تدخل خارجي في الشؤون العربية الداخلية أو البينية، أو الاشتراك في منظومة دفاعية أو تحالفات بدون مصر، انتقاصًا من قدرها وتهديدًا لمصالحها ونفوذها الإقليميّ وأمنها القومي، الممتد تاريخيًّا عبر المنطقة من المحيط غربًا إلى الخليج شرقًا، ومن السودان جنوبًا حتَّى جبال طوروس شمالاً،كما يذكرنا مرارًا جمال حمدان وحامد ربيع، بل وحتَّى اللورد ألنبي. من جانب آخر، فإن وجود علاقات قوية وصلبة بين مصر والعرب سيقوي من نفوذها ومكانتها ونفوذ العرب ومكانتهم بالتأكيد في المحافل الدولية وفي المجتمع الدولي عمومًا، في ظل مرحلة تاريخية تشهد ازديادًا مطردًا في التكتلات وحركات التكامل

(١١) علي الدين هلال، محرر، دراسات في السياسة الخارجية المصرية من أحمد بن طولون إلى أنور السادات (القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٨٧)؛ وانظر أيضا: علي الدين هلال، وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)؛ عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩).

والاندماج الإقليميّ. إن التاريخ علمنا أن العرب بدون مصر كهاملت بدون الأمير، كما يقول الإنجليز، وعلمنا أيضًا أن مصر بدون العرب شجرة بلا جذور، تعصف بها أقل حركة للرياح.

إن الثورة المصرية على قدر ما أظهرت من حجم التأييد والتقارب بين الشعوب العربية من المحيط للخليج، حيث رحبت غالبية الجماهير العربية بالتغيير الذي أحدثته الثورة المصرية والتونسية، والليبية، واليمنية، والسورية، والبحرينية، وما تلاها، أظهرت على صعيد آخر حجم أزمة الثقة والارتياب التي تعاني منها أغلب النظم السياسية العربية تجاه بعضها البعض؛ حيث نظرت بعض الدول العربية، كدول مجلس التعاون الخليجي وبقية الملكيات العربية، لما يجري في مصر كمصدر تهديد لاستقرارها ولأمنها، وهو ما أثر سلبيًّا على مجمل العلاقات الثنائية، ولو على المدى القصير والمتوسط. إن واجب الدولة المصرية طمأنة هذه الدول، وأنْ تعلن التزامها الشديد ووعدها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، واحترام سيادتها ورغبات شعوبها، ومن جانب آخر، فإن مصر عليها أن تقوم بإعادة بناء الجسور التي انهارت بسبب سوء الفهم المتبادل وطمأنة حلفائها، والبدء في رفع مستويات التبادل التجاري والتحرر من المقيدات التشريعية والسياسية التي تعوق تحقيق الاندماج والتكامل العربي- العربي، وتشجيع وفتح الباب أمام الاستثمارات العربية في مصر، وتبادل الخبرات والكفاءات، والالتزام بتنشيط اتفاقيات الأمن الجماعي والدفاع المشترك عن الدول العربية ضد أي تهديد خارجي إقليمي ودولي يهدد أمنها واستقلالها الوطني.

إلا أنه يتوجب على صناع القرار المصري الحفاظ على استقلالية القرار السياسي المصري، وتوفير الحماية والرعاية وصون حقوق المصريين العاملين في الدول العربية، وضمان عدم التعرض لهم بالسوء، ومطالبة الدول العربية الأخرى باحترام السيادة المصرية وعدم التدخل في الشأن الداخلي المصري.

العمل على نشر السلام والاستقرار في المنطقة

لأنها لا تحيا في جزيرة معزولة، بل على العكس، فإن مصر تحيا في واحدة من أكثر مناطق العالم ميلاً للصراع (War-Prone Region) وأكثرها تسليحًا في العالم وفقًا لتقارير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS) فإن من مصلحة الدولة المصرية العمل على تخفيض حدة التوترات الإقليمية والعمل على نزع فتيل الصراعات المميتة والحروب في المنطقة. إنْ هي أرادت العيش في سلام واستقرار، واستكمال عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المصرية الحديثة، وتعظيم حجم مكاسبها القومية، وتدعيم علاقاتها السلمية مع جيرانها.

لعل المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار والاضطراب الإقليميّ في الشرق الأوسط هو الصراع الاجتماعي الممتد بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ ما يقارب من المائة عام. والذي تسبب حتَّى الآن بوقوع ما يقارب من عشر حروب منذ عام ١٩٤٨، وهي حروبٌ أعوام (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٢) وتسبب في وفاة مئات الآلاف وتشريد الملايين من المواطنين العرب في كلٍّ من فلسطين، والأردن، ولبنان، وسوريا، ومصر. جنبًا إلى جنب مع الصراع الدائر في الخليج العربي منذ خمسة عقود، بين العرب وحلفائهم من جانب، وإيران من جانب آخر، والذي تسبب بدوره في وقوع ثلاث حروب خلال العقود الثلاثة الأخيرة في أعوام ١٩٨٠، ١٩٩٠، ٢٠٠٣.

إن التحول الكبير الذي أوقعته الثورة المصرية في بنية النظام السياسي المصري، سيكون له تأثير جارف على نوعية السلوك السياسي للدولة المصرية، بل والعسكري أيضًا، في المستقبل. إن المنطق يقول إنه من المصلحة العمل على تسوية هذه الصراعات بصورة نهائية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحكيم الدولي، والالتزام بالقوانين والقرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية،كمنظمة الأمم المتحدة، والتحرك وفق قواعد الشرعية الدولية، والتنسيق والتعاون مع بقية القُوى الدولية الأخرى في النظام الدولي من أجل تدعيم قواعد الاستقرار والأمن في المنطقة.

من جانب آخر، فإن لمصر حلفاء وأصدقاء إقليميين من الدول غير العربية، ولعل أهمهم على سبيل المثال إثيوبيا وبقية دول حوض النيل، وتركيا وما يعرف بدول الجوار الإستراتيجيّ، ومن مصلحتها الوطنية العمل على توسيع قنوات الاتصال والتواصل السياسي والدبلوماسي وتوطيد دعائم التعاون والتبادل الاقتصادي والمعلوماتي الاستخباراتي، وكل ما من شأنه تدعيم وبناء الثقة بين مصر وحلفائها وأصدقائها الإقليميين، بما يقلل من احتمالات الوقوع في مغبات الحسابات والاستنتاجات الخاطئة التي قد تتسبب في كثير من الأحيان في تعكير صفو العلاقات وتهدد مساعي تقويتها وتعميقها، ويصون أمنها واستقرارها.

إن ذلك لا يعني أن تتخلى مصر عن مساعيها لتطوير قوتها المسلحة، على العكس تمامًا، فمن الناحية الواقعية، فإن مصر مطالبة بإثبات قدرتها على ممارسة الضغط وامتلاك وسائل القوة اللازمة لردع وتقييد القُوى الإقليمية العدوانية والهجومية التي تتسبب أفعالها في إثارة القلاقل والاضطراب في المنطقة، وإجبارها على احترام قواعد القانون الدولي الذي ينص على تحريم اللجوء لاستخدام القوة في التعامل بين الدول، وعلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

مساندة مساعي الفلسطينيين لاسترجاع حقوقهم الشرعية

لاعتبارات إستراتيجية ووطنية، قبل أن تكون قومية أو أخلاقية، فإن من مصلحة مصر استمرار تأييدها الصلب للقضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في استرجاع أراضيه وحقوقه التاريخية التي أيدتها العديد من القرارات والتعهدات الدولية. حيث تجبر الأوضاع الجغرافية والحدودية مصر على العمل بكل السبل على الوصول لحلول عادلة، ولتسوية سلمية نهائية بين إسرائيل والدول العربية، وإنهاء حالة المعاناة والتشرد والتهجير القسري الذي عانى منه الفلسطينيون منذ ما يقارب من سبعة عقود، لما أنتجه هذا الصراع من تداعيات اقتصادية وسياسية وإستراتيجية وخيمة على منظومة الأمن القومي المصري واستقرارها الوطني، وعلى علاقاتها الإقليمية مع بقية الدول العربية في المشرق العربي. حيث منع وجود الدولة العبرية مصر من تحقيق الاتصال الجغرافي والتواصل المباشر بين كل من مصر، ولبنان، وسوريا،

وفلسطين فيما وراء الخط الأخضر، وهو الأمر الذي قيد من نفوذ مصر والتضييق على مصالحها في مناطق الهلال الخصيب: (الشام)، و(تركيا)، و(آسيا الصغرى)، و(شرق البحر المتوسط). إلى جانب ما أوجده من ضغوط اقتصادية، وسياسية، ودبلوماسية على مصر، وتحميلها كثيرًا من الأحيان ما لا طاقة لها به جراء سياسات إسرائيل العدوانية.

إن نجاح الدولة المصرية في إنجاح عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بناء على بنود قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧، وطبقًا لبنود مبادرة السلام العربية، التي تقدم بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٢)، والتي تنص على «تحقيق السلام الكامل بين العرب وإسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل لما وراء حدود عام ١٩٦٧ وهي الصيغة التي لا تهدر حقوق الشعب الفلسطيني، وفي ذات الوقت تضمن وجود حالة من السلام والاستقرار الإقليميّ بأنهاء الصراع بين العرب وإسرائيل.

لقد أظهرت فاعليات الثورة المصرية مدى التأييد والانحياز المصري لقضية الشعب الفلسطيني ومساندتها لمساعيه للحصول على حقه في إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ والاستقلال الوطني بإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، ومن جانب آخر، فقد أظهرت الثورة أيضًا مدى العدائية والبغض الشعبي المصري للممارسات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وبقية الدول العربية مثل لبنان وسوريا، وحتَّى تجاه إيران. إلا أن مثل هذا الاتجاه الشعبي لابد ألا يقود للتصعيد بين مصر وإسرائيل، بصورة تجبر الطرفين على تجاهل حقيقة وجود معاهدة دولية للسلام بينهما، والانخراط في حالة صراع مسلح أو حرب. ولكن يتوجب على الحكومات المصرية تبني سياسات خارجية ودبلوماسية تعبر عن توجهات الشعب المصري، في إطار قواعد القانون الدولي ومن خلال منظمات وأدوات العمل الدولي، وغيرها من الوسائل والآليات اللازمة لكبح وردع إسرائيل عن محاربة والاعتداء على الفلسطينيين، وإجبارها على المضي قُدُمًا في عملية السلام، وتسريع عملية التسوية النهائية للصراع بناء على القواعد السالف ذكرها.

إقامة علاقات متوازنة مع كافة القُوَى الدولية

الخطيئة الرئيسية التي أصيبت بها السياسة الخارجية لمصروالدولة المصرية ذاتها طوال القرن العشرين هي تعظيم حجم الارتباط الأحادي مع إحدى القوى الدولية الموجودة في النظام الدولي؛ بما حرمها من توسيع نطاق تحالفاتها الخارجية، وتقليل المكاسب والمنافع التي كان من الممكن جَنيُها من وراء توسيع حجم تعاملاتها الخارجية وارتباطها مع القوى الدولية المختلفة، ومن جانب آخر اتهامها بالتبعية والمهادنة مع هذه القوى من جانب جيرانها وبقية الدول، وهو ما يقلل من مكانتها ونفوذها باعتبارها تابعًا للآخرين. لقد غلب على العلاقات الخارجية لمصر مع النظام الدولي منظور أحادي. فخلال الحقبة الملكية كانت العلاقات المصرية البريطانية تشكل وتحدد سياساتها الخارجية بصورة كبيرة، وقادتها في بعض الأحيان لخوض صراعات وحروب لا ناقة لها فيها ولا جمل؛ مثل الحرب العالمية الثانية. وخلال الحقبة الجمهورية الناصرية، كانت العلاقات المصرية–السوفيتية والمعسكر التابع لها سببًا ونتيجة لتردي العلاقات المصرية مع مختلف القوى الدولية الأخرى الغربية وقتئذ. وفي حقبة الرئيس السادات، وبعده مبارك، تغير الانحياز المصري من المعسكر الشرقي للمعسكر الغربي، حيث أعلن الرئيس السادات أن (٩٩٪) من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط في أيدي الولايات المتحدة، وهو النهج الذي أصر مبارك على اتباعه حتَّى بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي.

لقد كانت العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة وحلفائها، وما اتسم به السلوك السياسي الخارجي المصري من تبعية ومهادنة، وحتَّى مهانة وانبطاح كما يجادل القوميون والناصريون؛ بما أدى لتراجع نفوذ ومكانة الدولة المصرية وانحيازها ووقوفها إلى جانب المصالح والأهداف الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، واحدًا من أهم الأسباب التي دعت الشعب المصري للخروج والثورة على هذا النظام التابع للغرب وغير المقدر مكانة مصر وقدرها في العالم وفي المنطقة.

إن ثورة الخامس والعشرين من يناير أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنه من الأفضل للدولة المصرية توسيع نطاق علاقاتها وارتباطاتها وانحيازاتها الخارجية، وتوطيد علاقاتها الثنائية والجماعية مع كافة القوى الدولية الأخرى "اللا غربية" الموجودة في النظام الدولي المعاصر، وتقليل حجم الارتباط والتقارب مع القوى الدولية الغربية أمريكا وأوروبا لما تسببه هذه العلاقات من فرض سياسات الغرب ومصالحه وعدم المبالاة بالحقوق والتطلعات للشعوب العربية. ومن جانب آخر محاولة النجاة من التداعيات الوخيمة التي يتوقع أن تنقلها الأزْمَة المالية والاجتماعية التي تعاني منها هذه القوى، وخشية مغبات محاولة توريط الآخرين وإرغامهم على تحمل أعباء وأضرار هذه الأزمات، وإجبارهم على دفع خسائرها، كما دأب الغرب دومًا، وهو ما يعرف بإستراتيجيات «التملص من المشاكل Buck-Passing»

لقد أوجدت التغيرات السياسية والاقتصادية والمعرفية أوضاعًا دولية مغايرة لما عرف النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ومرحلة ما يعرف بلحظة «الانفرادية القطبية Unipolar Moment» التي سادت خلال العقد الذي أعقب انهيار سور برلين ١٩٩٩-٢٠٠١ ؛ حيث بات مؤكدًا أن النظام الدولي لم يعد أحادي القطبية أو بقيادة أمريكا، وأنه في طريقه ليكون نظامًا متعدد القطبية. حيث بات جليًّا تعاظم الدور الذي باتت تمارسه قوى دولية مثل الصين، واليابان، وألمانيا، وفرنسا وغيرهم في الشؤون الدولية. إن مثل هذا التغير الإستراتيجي يوجب على الدولة المصرية إعادة التفكير في توجهاتها الخارجية بصورة جذرية.

على سبيل المثال لا الحصر، فإن من مصلحة الدولة المصرية العمل على تحسين وتعميق علاقاتها مع التكتلات والقوى الدولية البازغة ما يعرف بـ(القوى الصاعدة) Rising Powers، وتنشيط حجم تعاملاتها الاقتصادية والدبلوماسية وتشجيعه، وجذب الاستثمارات الاقتصادية، والتنسيق السياسي والدبلوماسي مع تجمعات دولية مثل دول «البريكس BRICs» تجمع دولي يضم كلاً من البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا، وتجمع «التيمبيس TIMBIs»تجمع دولي يضم كلاً من تركيا، إندونيسيا، المكسيك، البرازيل، والهند، والسعي نحو الانخراط في مثل هذه التجمعات والتكتلات الدولية، عبر تحقيق التنمية الاقتصادية

والاستقلالية السياسية والتقدم المعرفي، وهي الشروط اللازمة لحجز مكان وسط القوى الدولية في الألفية الجديدة. كذلك من مصلحة مصر تعظيم ارتباطها ووجوه تعاونها مع مجموعة القوى الصاعدة في قارة أمريكا اللاتينية: البرازيل،وتشيلي،والأرجنتين، وفي القارة الإفريقية: نيجريا، وجنوب إفريقيا، والكاميرون،وغانا، وليبريا، وفي آسيا: مجموعة النمور الآسيوية جنبًا إلى جنب مع الهند، والصين واليابان(١٢).

أفضل الطرق لتفعيل هذه الإستراتيجية هي التقارب السياسي والدبلوماسي، تعظيم المكاسب والمصالح المتبادلة عن طريق تدعيم التبادل الاقتصادي والتجاري، وتحفيز واجتذاب الاستثمارات الخارجية، وتشجيع تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وتدعيم جهود التنسيق الثنائي والجماعي في المواقف والقضايا ذات الاهتمام المشترك، وتجنب الصدام والتركيز على القضايا محل الخلاف، كمسائل السيادة الوطنية والشؤون الداخلية.

تدعيم المساعي الدولية لإقامة نظام دولي عادل ومنصف

من مصلحة الدولة المصرية، كما هو مصلحة عامة (Public Goods) لكافة الوحدات الدولية، الحياة والتواجد وسط نظام دولي عادل ومنصف، يسوده وتحكمه قواعد القانون والشرعية القانونية الدولية؛ لأن ذلك من شأنه توفير المناخ والبيئة المشجعة والمحفزة للبناء والتنمية والاهتمام بالشؤون الداخلية، وتوفير الظروف الموضوعية المشجعة للتعاون

(١٢) للإلمام بالتكتلات السياسية والاقتصادية في النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة، انظر:

Peter Katzenstein, "Regionalism in Comparative Perspective", **Cooperation and Conflict** 31, no. 2 (June 1996): 123-159. And for more details on BRICs and TIMBIs, See: Jim O'Neill, **BRICs and Beyond** (New York: Goldman Sachs Global Economic Group, 2007); idem, "Building Better Global Economic BRICs",

Goldman Sachs Global Economics, Paper no. 66 (30 November 2011); Leslie Elliott Armijo, "The BRICs Countries (Brazil, Russia, India, and China) As Analytical Category: Mirage or Insight?" **Asian Perspective** 31, no. 4 (2007): 7-42; Dominic Wilson, Alex Kelston and Swarnali Ahmed, "Is this the 'BRICs Decade'?" **Goldman Sachs BRICs Monthly**, no. 10/03 (20 May 2010); Tetsufumi Yamakawa, Swarnali Ahmed and Alex Kelston, "BRICs Lead the Global Recovery", Goldman Sachs BRICs Monthly, no. 09/05 (29 May 2009); Markus Jaeger, "BRICs as Emerging International Financial Powers", **Deutsche Bank Research** (27 January 2010); Jack Goldstone, "Out with the BRICs, Time for the TIMBIs", Mercatus Center (George Mason University), **Working Paper** no. 11-04 (February 2011); idem: "Rise of the TIMBIs", **Foreign Policy** (2 December 2011), www.foreignpolicy.com/articles/2011/12/02/rise_of_the_timbis

والتقارب مع الآخرين. ولعل السبيل لتحقيق تلك الغاية هو السعي الجماعي بالتعاون مع مختلف القوى الدولية لتغيير طرق عمل المؤسسات الدولية، والانفراد بالقوة والسلطة على الشؤون الدولية من جانب بعض القوى الدولية الغربية أمريكا، وأوروبا، وبقية القوى الدولية التي لها حق الاعتراض على القرارات التي تتخذها المنظمة الدولية، ومن جانب آخر، التشديد على حتمية احترام القانون والسيادة الوطنية لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتجريم اللجوء للعنف وللقوة المسلحة للتعامل بين الدول، واحترام رغبة ومساعي الدول الفقيرة في تحسين أوضاعها واستكمال بناء مجتمعاتها بالصورة التي تراها دون تدخل أو إجبار من الآخرين على مسار هذه العمليات.

من أقوى التأثيرات التي أوجدتها وشددت عليها ثورة الخامس والعشرين من يناير، وبقية ثورات الربيع العربي، هو تركيزها ورفعها لشعارات تنادي باحترام وتمكين قواعد وأسس وقيم عالمية للتعامل بين البشر وبين الدول القومية. حيث شدد المتظاهرون المصريون في الميادين على قيم مثل الحرية، العدالة، الكرامة، وغيرها، وهي القيم والقواعد المفقودة في النظام العالمي الجديد، الأمر الذي وجد صدى عظيمًا وقبولاً عبر مناطق العالم المختلفة، ودفع الكثير من الدول والقوى الدولية لتغيير سياساتها وتكييفها بما يتماشى مع تطلعات وآمال شعوبها، وهو ما أدى لإعادة تنظيم العلاقات بين الشعوب والحكومات.

إن الدولة المصرية مطالبة بالعمل على ترسيخ ونشر القيم الإنسانية التي رفعها المتظاهرون المصريون، وتصديرها للعالم على أنها قيمٌ وقواعد للتعامل الإنساني والدولي، والسعي نحو تضمين هذه القيم والقواعد السامية داخل مواثيق وقوانين المنظمات الدولية ومنظمات العمل الدولي، واعتمادها كأسس للتعامل بين الدول وبعضها البعض، ومن جانب آخر، فإن من مصلحة مصر العمل على تفكيك منظومة الانفراد بالقرار الدولي، الديكتاتورية على المستوى الدولي، وذلك بتدعيم مساعي التعددية القطبية والتحرك الجماعي في العمل الدولي، وتجريم استخدام أو اللجوء للقوة المسلحة في التعامل بين الدول، تمامًا كما هو في الداخل، وعدم التدخل الخارجي واحترام سيادة الدول، تعميق الاعتماد الاقتصادي

والتجاري المتبادل، وتخفيف القيود على نقل المعرفة، وتشجيع مساعي الحوار والتبادل الثقافي وحوار الحضارات، وتقريب وجهات النظر الدولية، وتدعيم سبل التنسيق والتعاون، وتبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق ببعض القضايا الحرجة والخطرة مثل: الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب، والفقر، والجريمة المنظمة.

مساندة القضايا الإنسانية

تعتبر دول العالم الثالث، أو الجنوب بلغة النظام الدولي الجديد، الشريك والحليف الأقرب تاريخيًّا وجغرافيًّا وثقافيًّا لمصر، ومن مصلحة مصر إبداء اهتمامها ومساندتها للقضايا الإنسانية، خاصة تلك التي تعاني منها دول الجنوب الفقيرة، وعملها على تقديم كل ما في وسعها؛ لتخفيف معاناة هذه الشعوب والدول. إن مصر كانت تقليديًّا واحدة من أوليات الدول المانحة والمشاركة في فاعليات وأنشطة مواجهة الكوارث الطبيعية، والتحجيم من المعاناة وتقليل الخسائر البشرية جراء الحروب والصراعات والحروب الأهلية والعرقية، أو ضحايا الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الفيضانات ... وما شابهها. ولعل مراجعة سجل الاشتراك المصري في مهام قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ذوي القبعات الزرقاء، وبعثات تقصي الحقائق، القوافل الطبية التطوعية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أو قوات حفظ السلام في إفريقيا، يوضح بجلاء مدى إسهام مصر الفعال في القضايا الإنسانية والبشرية.

إن ثورة الخامس والعشرين من يناير كانت بالأساس ثورة إنسانية، تسعى وراء تحقيق العدالة والإنصاف للجماهير المصرية التي تم إقصاؤها وتجاهلها من قبل النخب الحاكمة، بصورة أدت لتفشي المرض والفقر والجريمة. وعليه، فإن من مصلحة الدولة المصرية، وكما حارب شعبها العظيم ضد هذه المظالم والظروف اللاإنسانية، العمل على المساندة والتعاون مع بقية دول العالم من أجل محاربة ومكافحة مثل هذه الظواهر الجائرة. إن ثورة الخامس والعشرين من يناير أظهرت بجلاء للدولة المصرية كيف يمكن أن تؤدي هذه المظالم والأوضاع اللاإنسانية لانتكاسات وعواقب وخيمة على أمن واستقرار البلاد، وعلى ظروفها

وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي، وانطلاقًا من مهمتها الحضارية والتزامها الإنسانيّ فإن مصر مطالبة بمكافحة مثل هذه الأوضاع على المستوى العالمي.

يمكن لمصر تحقيق مثل هذه المصلحة عن طريق تشجيع التبادل المعرفي والتكنولوجي في مجالات الصحة، والتعليم، والتنمية، ومكافحة الفقر، وتمكين المرأة، وحماية الأطفال، وتدعيم عمل المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الاختصاص بالقضايا الإنسانية، وتبادل الخبرات بين الدول والمجتمعات فيما يتعلق بالإستراتيجيات الناجحة في مجالات مكافحة المرض، وتحقيق التنمية، وتمكين المرأة، وتقليل الفقر، وبقية أهداف مشروع الألفية. ومن جانب آخر، مساندة وتسهيل مهام المؤسسات التنموية الدولية غير الهادفة للربح، وتشجيع العمل التطوعي، وتمكين منظمات المجتمع المدني العالمي من ممارسة دورها التنموي والإنساني في مساعدة الفقراء والمتضررين والضحايا، والضغط من جانب آخر على الدول والمؤسسات المانحة لزيادة مستويات المخصصات المالية، والدعم للقضايا الإنسانية المقدمة للدول الفقيرة.

الإستراتيجيات الوطنية المصرية: الفرص والتحديات

وفقًا لعلماء الصراع الدولي والإستراتيجية، فإن الدول الكبرى تتوافر لديها قائمة متنوعة من الإستراتيجيات الوطنية اللازمة لتحقيق مصالحها وأهدافها، وتوفير الحماية والدفاع عن أمنها وعن بقائها، ومن جانب ثالث توسيع نطاق قوتها ومكاسبها مقارنة بالقوى الأخرى. ويتوقف مدى ملاءَمة إحدى هذه الإستراتيجيات على:

(١) حجم موارد الدولة الاقتصادية والطبيعية والبشرية، ومدى نجاحها وقدرتها على تعبئتها واستغلالها، أو إخضاعها لتحقيق مصالحها الوطنية العليا.

(٢) وجود توافق بين النخب الحاكمة وإجماع ومساندة شعبية لهذه الإستراتيجية.

(٣) موافقة المواطنين على تحمل عواقب ومتطلبات هذه الإستراتيجية، كما يشاركون في جني ثمارها وعائداتها.

(٤) وأخيرًا وجود مرونة من جانب النخب الحاكمة على التكيف والتطور مع التغيرات والتحولات التي تقع في البيئات المحيطة بهم، الإقليمية والدولية، ورصد التأثيرات التي قد تحدثها هذه التغيرات على قوة وتماسك وملاءَمة هذه الإستراتيجية، وتقييم مدى ملاءَمتها وصلاحيتها للأوضاع الجديدة. فالمنطق يقول بأن ما يصلح وقت الحرب لا يصلح أوقات السلم، والعكس بالعكس.

يجب أن تكون الإستراتيجية الوطنية معبرة عن مصالح الأمة الدائمة بصورة تساعدها على مواجهة التغيرات والتطورات الجارية في العالم الذي تطبق فيه وتتعامل معه. فلا شيء يبقى على حاله في السياسة الدولية، فأصدقاء اليوم هم أعداء الغد، وحلفاء الأمس هم خصوم الغد. فلا صداقات دائمة ولا عداوات، ولكن مصالح دائمة في السياسة الدولية، كما يذكرنا دومًا اللورد بالمرستون من قبره.

إن منظومة المصالح الوطنية كالتي سبق ذكرها في الجزء السابق، كما تحدد أولويات الدولة ومسارات تفاعلاتها وانخراطها في علاقات مع وحدات النظام الدولي، فإنها كذلك تتحدد بناءً على طبيعة ونوعية التحولات والتحديات الداخلية التي تواجهها الدولة والمجتمع المحلي، فهو الذي يحدد ترتيبه وأولويات التحرك الحكومي، بناء على مدى الاستقرار أو عدمه، توافر الموارد والقدرات الداعمة أو المقيدة لسلوك الدولة، وكذلك يحدد ماذا تريده الدولة وما هي احتياجاتها ومطالبها، ومن جانب آخر، فإن تحديد هذه المصالح يتوقف كذلك بناء على التطورات الجارية والمستحدثة في البيئة الخارجية، سواء تلك الجارية في الإقليم المحيط بها أو في بنية النظام الدولي. فقد تكون البيئة الدولية مصدرًا لتدعيم مساعي الدولة لتحقيق وتعظيم مصالحها الوطنية ومكاسبها، بما تقدمه من محفزات وتدعيم لتحركهاالخارجي، وقد تكون كذلك مصدر تضييق عميقًا لتحركها الخارجي بما تفرضه عليها من ضغوط ومقيدات وعقوبات تمنعها من استكمال مساعيها لتحقيق مصالحها الوطنية.

الـفـرص

إن هناك العديد من الفرص التي تجعل المرء متفائلاً بمستقبل السياسة الخارجية المصرية، ومستقبل الدولة المصرية بشكل عام، على الرغم من كافة التحديات والمعوقات التي تقف في وجهها. لعل من أهم هذه الفرص هي المكانة السياسية والإستراتيجية والفكرية التي تتمتع بها، والتي تجعل كافة القوى الكبرى تسعى لاستقرار مصر ومساعدتها على النهوض، وذلك من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق السلام في المنطقة، وحماية مصالحها في المنطقة. إن الخيار المتاح أمام مصر الآن هو –وكما يذكرنا شبلي تلحمي– كيفية انتهاز هذه الفرص(Opportunities) من أجل تدعيم وتنشيط وتفعيل أدائها (Preferences) الخارجي بما يخدم مصالحها وأهدافها الوطنية والقومية[١٣].

(١٣) Shibley Telhami, "An Essay on Neorealism and Foreign Policy", in **Perspectives on Structural Realism**, edited by Andrew Hanami (New York: Palgrave Macmillan, 2003): 105-119

لعل من أهم الفرص المتاحة لتفعيل سياساتها الخارجية في المستقبل هي العمل على استغلال المكانة التاريخية والسياسية والإستراتيجية المصرية في القارة الإفريقية، التي هي بالأساس شريان الحياة والمورد الوحيد للمورد الطبيعي اللازم لاستمرار الحياة، والامتداد الطبيعي للدولة المصرية، وتوظيف ما لها من رصيد لدى شعوب ودول القارة السوداء، رغم محاولات تجريفها وتجاهلها التي انتهجها النظام الساقط، لإعادة التواجد والنفوذ المصري في إفريقيا، التي تؤكد كافة التقارير الاقتصادية الدولية أنهَّا سوقٌ مازالت بكرًا للاستثمار، وهو الأمر الذي قد يسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن كاهل الدولة المصرية. ومن جانب آخر، سيدعم من مكانة مصر الإقليمية والدولية، إن هي نجحت في تبني القضايا الإفريقية، ومارست دورها الطبيعي كأحد أهم عوامل الاستقرار والسلام في القارة.

من ناحية أخرى، فالمطلوب توطيد العلاقات المصرية مع بعض القوى الإقليمية العربية الأخرى، وزيادة أوجه التقارب والتحالف معها، وخصوصًا مع دول الخليج العربي، دول مجلس التعاون الخليجي. إن هذه الدول هي بمثابة الحليف الطبيعي والأبدي للدولة المصرية، حيث تفرض العلاقات التاريخية التي سادها التعاون والتقارب من جانب، والتقارب الثقافي، والقومي، والديني، والعرقي، والجغرافي بين الطرفين، من جانب آخر توطيد وتوثيق عُرى التعاون بين الطرفين. إن الظروف التاريخية الصعبة التي تحيا فيها مصر تفرض عليها التماس العون والمساعدة من إخوانها العرب، وليس هناك أقرب من الدول الخليجية، التي أبدت استعدادها منذ اليوم الأول للثورة المصرية على تقديم المساعدة والعون للدولة وللشعب المصري، حيث ذكرت الأخبار أن المملكة العربية السعودية قدمت لمصر معونات بحوالي ٤ مليارات دولار، والكويت قدمت حوالي ٣ مليارات دولار، وقطر حوالي ١٠ مليارات دولار، الإمارات العربية المتحدة ستقدم حوالي ٥ مليارات دولار، وبإجمالي حوالي ٢٠ مليار دولار.

إن الدول الخليجية من جانب آخر هي من أكبر المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري. فمن بين حوالي ٥٧ مليار دولار، التي هي حجم الاستثمارات الخارجية في مصر

خلال عام٢٠١١ كان حجم الاستثمارات الخليجية في مصر حوالي ١٥ مليار دولار، وهو الأمر الذي يدلل على مدى التقارب بين الطرفين، حتَّى في أحلك الظروف والاختلافات السياسية.

تعميق أوجه التعاون المتوازن والاعتماد المتبادل مع دول الجوار الإستراتيجي الإقليمي وعلى رأسها تركيا، التي بلغت حجم استثمارات الشركات التركية المستثمرة في مصر خلال العامِ الماضي حوالي ملياري دولار، متمثلةً في ٤٢٣ شركة تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، ووصل حجم التجارة البينية بين البلدين لحوالي ٢,٣ مليار دولار بنهاية العامِ الماضي. إن تركيا، بما لديها من قوة اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية وثقافية "ناعمة"، قد تكون خير دعامة لتفعيل الدور المصري، حيث سيكون من مصلحة تركيا وجود دولة ديمقراطية في مصر، لأن ذلك من شأنه خدمة المصالح التركية في المنطقة، كما سيخدم مصالح مصر الإقليمية.

الفرصة الرئيسية الأخرى المتاحة لتفعيل السياسة الخارجية المصرية هي توطيد علاقاتها مع الدول المتقدمة تكنولوجيًّا وعلميًّا واقتصاديًّا مثل ماليزيا، وإندونيسيا، والهند وغيرها. حيث يتوجب استغلال العلاقات الدولية والخارجية المتميزة التي تتمتع بها الدولة المصرية مع القوى والدول الإسلامية وتوظيفها من أجل تحقيق المصالح القومية المصرية. حيث سيسهم التقارب الديني والثقافي والقيمي بين مصر وهذه الدول في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وتلاشي الحساسيات السياسية من تقليد واستجلاب التجارب السياسية والاقتصادية والتنموية من هذه الدول الإسلامية. وهو الأمر الذي قد يسهم في تدعيم مساعيها الداعية لإقامة نموذج إسلامي، ديمقراطي، متحضر، ومتقدم، على ضفاف النيل.

التحديات

في مساعيها لتحقيق هذه المصالح الوطنية، فإن الدولة المصرية، وأية دولة، تواجه تحديين رئيسيين. التحدي الأول داخلي، والمقصود به كيفية تحقيق التحول الداخلي

(Domestic Mobilization) عن طريق تنمية الأوضاع المحلية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الخارج، بصورة تمكن النظام السياسي من توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحسين مستويات المعيشة عن طريق رفع مستويات النمو الاقتصادي والتنمية والإنتاج، وهو ما سيسهم ويدعم حالة التوافق والتناغم الوطني، بما يحقق الأمن والاستقرار، ويصون حالة السلم الأهلي بين كافة الجماعات الوطنية، ويوجد حالة صلبة من الاصطفاف والإجماع الوطني وراء هدف أو أهداف وطنية عامة، يدعم ويساند مساعي الدولة لتحقيق مصالحها الوطنية في الخارج.

أما التحدي الآخر فهو تحدٍّ خارجي، والمقصود به كيف يمكن للنظام السياسي استغلال وتوظيف هذا النجاح والاصطفاف وراء هدف وطني في الداخل في تحقيق الاندماج Socialization والتكامل مع البيئة الخارجية، بما يخدم مصالحه الوطنية في الخارج، وذلك عبر التحرك وفق قواعد التحرك محل الإجماع والمتعارف عليها في الساحة الدولية، بما يسهم في تحويل هذه البيئة لتكون داعمًا لمساعيها الوطنية لتحقيق مصالحها والحفاظ على استقلالها وتوسيع حجم مكاسبها النسبية، عن طريق توسيع حجم التحالفات مع الأطراف الدولية الخارجية، وليست مصدرًا للضغط والتقييد على مساعي الدولة لتحقيق مصالحها الوطنية، وهو الأمر الذي يمكن حدوثه في حالة التخلي عن اعتماد القواعد والأسس المتعارف عليها في التعامل بين الدول، والإصرار على انتهاج سياسات خارجية عدوانية وليست موضع إجماع أو ترحيب من بقية وحدات النظام الدولي، تحت غرور الاستقرار والقوة الداخلية.

إن التاريخ يعلمنا أن كل السياسات مصدرها داخلي All Politics are Local، فكما تسهم السياسات المحلية في بناء الدول وتقدمها، لو أُحسن توظيفها، فإنها كذلك قد تكون السبب في انهيارها وتخلفها، لو أسيء إدارتها. وهذا هو الدرس الذي علمنا إياه عبد الرحمن بن خلدون قبل ستة قرون.

التحديات المحلية

تزامن وقوع الثورة المصرية مع بزوغ مجموعة كبيرة من التحديات التي ستعوق في المستقبل أيَّ نظام سياسي، خاصة في مجال السياسة الخارجية، وذلك لأن النظام السابق كان قد فشل في رسم سياسة خارجية متزنة مع كافة القُوَى الدولية والإقليمية، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وخاصة دول الجوار مثل إيران وتركيا وبعض الدول العربية الكبرى.

فعلى الصعيد الداخلي، فإن هناك العديد من التحديات الداخلية، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كحالة عدم الأمن والاستقرار الداخلي، تفشي البطالة وتعطل حركة الإنتاج والعمل القومي، تراجع حجم الاحتياط النقدي، وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المصرية نتيجة ارتفاع نسبة التضخم خلال الفترة التي أعقبت الثورة المصرية، وغيرها من الأوضاع المتردية التي تعوق من عملية تخصيص الموارد واستغلالها، وتوظيف كافة موارد القُوَى الوطنية لتحقيق الفاعلية على المستوى الخارجي.

قد يظن البعض أنه لا توجد علاقة بين التهديدات الداخلية والإستراتيجيات الوطنية. إن هذا الادعاء خاطئ، فقد بات جليًّا كيف أن الضغوط والتحديات / التهديدات الداخلية، في بعض الأوقات، تمارس دورًا كبيرًا في عملية تشكيل الإستراتيجية العليا للدولة، أكثر من الدور الذي تلعبه التقييمات العقلانية (Rational Assessments) لقدرات العدوّ الخارجي.

ومن جانب آخر، فإن وجود أو عدم وجود معوقات وتحديات داخلية يعتبر عاملاً جوهريًّا في تحديد مدى نجاح أو فشل الإستراتيجية الوطنية لأيَّة دولة(١٤).

التحديات الإقليمية

على المدى القريب والمتوسط سيكون هناك مجموعة من التحديات الخارجية على المستوى الإقليميّ والدولي، التي ستواجه المساعي المصرية لبناء دولة حديثة ديمقراطية ومستقلة في قرارها السياسي الداخلي والخارجي. كما جادلنا من قبل فإن أخطر التحديات والتهديدات التي تواجه الثورة المصرية والدولة المصرية بشكل عام هي تلك الموجودة والقادمة من البيئة الخارجية، وخصوصًا البيئة الإقليمية.

لعل أخطر التحديات التي ستواجه النظام المصري الجديد في مجال السياسة الخارجية تتعلق بكيفية تدبير وإدارة العلاقات الإقليمية مع الدول المحيطة بمصر، خاصة تلك المرتبطة بالسودان، وليبيا، وفلسطين، وسوريا. حيث مازالت منطقة الوطن العربي حبلى بالتغيرات والتطورات، التي من شأنها التأثير على المصالح والمكانة المصرية في المنطقة، وقد تجر مصر للانخراط في أحد الصراعات المسلحة، سواء برضاها أو رغمًا عنها، بتوريطها في أحد هذه الصراعات.

فالوضع في السودان على حافة الهاوية، فإلى جانب التقسيم الذي وقع في السودان عام ٢٠١٢، فإن وجود الدولة السودانية ذاته أصبح مهددًا بقيام الشعب السوداني بالانتفاض على نظام الرئيس البشير، وهو الأمر الذي إن تصاعد فستكون له تداعياته الخطيرة على منظومة الأمن القومي المصري، خصوصًا في مجال الأمن المائي، ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود كتهريب السلاح والمخدرات وغيرهما.

(١٤) Richard Rosecrance and Arthur Stein, eds., **The Domestic Bases of Grand Strategy** (Ithaca: Cornell University Press, 1993).

التحدي الآخر هو الوضع الداخلي في ليبيا. فالأجواء والأخبار المتناثرة هنا وهناك توحي بأن هناك عجزًا من السلطات الثورية في السيطرة على الأوضاع الداخلية واستقرار ليبيا، وعجزها عن حماية الحدود السيادية مع جيرانها، وهو ما يفسر تدفق تهريب الأسلحة إلى كلٍّ من مصر، وتونس، والسودان، وهو الأمر الذي يسهم في نشر أجواء عدم الاستقرار والاضطراب في منطقة شمال إفريقيا. إن عدم الاهتمام المصري بالشأن الليبيّ، واللا اكتراث في مساعدة الشعب الليبيّ على تخطي المرحلة الانتقالية، وتدعيم عملية التحول الديمقراطي ورفع مستوى كفاءة أجهزة الأمن والشرطة، وتقوية منظمات المجتمع المدني – من شأنه أن يسهم في زعزعة الأمن والاستقرار المصري، وهو ما سيجعل أياديها مغلولة في مجال التحرك الخارجي.

يمثل الوضع السياسي القائم في سوريا تحدّيًا كبيرًا للنظام السياسي المصري في مجال السياسة الخارجية. فالثورة الشعبية هناك طال أمدُها، ومازالت غير قادرة على الحسم؛ حيث نجح النظام التسلطي في دمشق في حشد بعض التأييد واستقطاب بعض القوى الداخلية والخارجية، وهو الأمر الذي أسهم في تشتيت الجهود الساعية لحل هذه الأزمة. إن استمرار تأزم الأوضاع في سوريا قد يؤدي إلى انفجار الأزمة وخروجها عن مساعي الحل السلمي، وقد ينتهي بها المطاف بتدخل القوى الخارجية عسكريًّا كما في ليبيا.

إن وقوع مثل هذا الاحتمال يمثل كابوسًا مرعبًا للسياسة الخارجية والداخلية كذلك المصرية، وتطورًا إقليميًّا غير عادي، قد يقود المنطقة كلها للانخراط في حربٍ إقليمية. إن عناد وتشبث الرئيس السوري بالسلطة، ونضال الشعب العربي السوري الذي لا يلين من أجل الحرية والكرامة من جانب، وتعقد المصالح والمآرب السياسية والاقتصادية والجيوإستراتيجية المرتبطة بموقع سوريا في منظومة التوازن الإقليميّ في الشرق الأوسط يجعل من الأزمة الراهنة في سوريا واحدة من أهم التحديات والاختبارات التي تواجه أي نظام سياسي مصري تفرزه الثورة، وخير ساحة لإثبات مدى كفاءته في مجال السياسة الخارجية.

في ظل سيادة حالة من الاستقطاب الإقليميّ المبني على أسس طائفية وعرقية ودينية بين الدول العربية وجارتها إيران، فإن العلاقات المصرية – الإيرانية في المستقبل ستمثل أحد أكبر التحديات الرئيسية لأي نظام مصري في المستقبل. بسبب الخلافات التاريخية التي اتسمت بها العلاقات الإيرانية – العربية عمومًا منذ الثورة الإسلامية في طهران، والعلاقات الإيرانية – الخليجية على وجه الخصوص، بات التقارب مع الجمهورية الإسلامية موضع عدم ترحيب من القوى العربية في الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي تنظر هي وبقية دول مجلس تعاون دول الخليج العربيّ إليها باعتبارها مصدرًا للتهديد وخطرًا على أمن واستقرار المنطقة؛ حيث يرى الكثير في الخليج أن لإيران أحلامًا توسعية ونوازع للهيمنة على منطقة الخليج العربي اعتمادًا على اختلال توازن القوى بين الطرفين، نتيجة التفاوت الهائل في حجم توزيع القدرات والإمكانيات. بالذات بعد احتلال العراق وهيمنة الأطراف العراقية الموالية لإيران على مقاليد السلطة والنفوذ داخل العراق.

إن أية محاولات للتقارب وإعادة العلاقات مع طهران قد تتسبب في الكثير من المشاكل والأزمات الإقليمية، ليس فقط مع دول الخليج ولكن مع دولٍ أخرى مثل لبنان، والعراق، وسوريا، وإسرائيل، ناهيك عن القوى الكبرى. وعليه، فإن من مصلحة مصر رسم مسار خاصّ للعلاقات المصرية–الإيرانية في المستقبل، تحرص خلالها على الإقرار بالمخاوف الخليجية، والتعهد بعدم التفريط في المصالح، والدفاع عن أمن واستقلال وسيادة دول مجلس التعاون الخليجي ضد أي تهديد إيراني، وكذلك العمل على وقف التغلغل الإيراني وتدخلها في شؤون الدول العربية، وبث الفرقة والتناحر بين أبناء الوطن الواحد.

إننا لا نقول بأنه لا يمكن كتابة صفحة جديدة مع قوى إقليمية مهمة مثل إيران، ولكننا نطالب بأن تضع مصر علاقاتها العربية قبل علاقاتها الإقليمية ومع دول الجوار الإستراتيجيّ، فالأقربون أولى بالمعروف كما يقول المثل العربي القديم.

أما أخطر التحديات الإقليمية التي ستواجه مصر فهي «إسرائيل»، التي تعتبر أكثر الأطراف الإقليمية خسارة وتضررًا جراء نجاح الثورة المصرية. فعلاقات إسرائيل مع مصر منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد الموسومة بالسلام البارد، كانت تعتبر حجر الأساس في الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي، كونها مفتاح الحرب والسلام بينها وبين جيرانها. وسقوط نظام 'كامب ديفيد' سيبقي إسرائيل بدون حليف إستراتيجي، بعد أن انهارت التحالفات الإسرائيلية مع كلٍّ من إيران وتركيا. ومن المتوقع ألا تظل السلطة الفلسطينية والأردن حليفتين لها في المستقبل.

فإذا كانت الثورة المصرية هي مصدر التهديد الرئيسي لإسرائيل، كما تروج الأدبيات العبرية، فإن إسرائيل كذلك هي مكمن الخطر ومصدر التهديد الأساسي الذي يواجه مستقبل النظام المصري. وهو الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة. فقد تندلع حربٌ مصرية–إسرائيلية جديدة نتيجة الشعور المتبادل بالتهديد، والوقوع في شَرك الحسابات والتصورات الخاطئة القائلة بسهولة استخدام القوة العسكرية لإزالة هذا التهديد واحتوائه وردعه قبل فوات الأوان.

هذا التحول في توازن القُوَى سيعني إعادة تشكيل العلاقات المصرية– الإسرائيلية؛ حيث سيدفع الضغط الشعبي مصر لمراجعة سياساتها وسلوكها تجاه إسرائيل، بصورة تعيد لها سيادتها وحقوقها وكرامتها، خاصة فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، الذي يراه البعض من أهم المسببات وراء تراجع القيادة المصرية الإقليمية.

هذه المراجعة قد تشمل إعادة النظر في البنود المجحفة لحق مصر في اتفاقية كامب ديفيد على الصعيدين الأمني والاقتصادي، وحقها في تواجد قوات عسكرية ثقيلة في سيناء، وهو ما تمنعه بنود الاتفاقية التي تنص على بقاء الجزء الأكبر منها منزوع السلاح، وإعادة النظر في ملف تصدير الغاز بأبخس الأسعار، وحق استعمال إسرائيل لقناة السويس لأغراض عسكرية، ومسار التطبيع بينها وبين إسرائيل رغم الرفض الشعبي المصري الجارف لذلك، ومسألة سيادة مصر على حدودها مع فلسطين في قطاع غزة، وتقويض سياسة إسرائيل

الداعية لفرض الحصار على الشعب الفلسطيني. أما على المستوى الإقليمي، فمن المتوقع أن يسترجع النظام الإقليمي العربي عافيته بعد التغيير الذي حدث في مصر وربما سوريا، وسيكون أكثر قدرة على تحجيم مكانة إسرائيل في المنطقة.

التحديات الدولية

إذا كانت المدرسة الواقعية فشلت في توقع حدوث الثورة المصرية والثورات العربية، فإنَّ التجربة التاريخية/العملية والنظرية تخبرنا بأن أكثر التحديات والعوامل المؤثرة على تشكيل وصياغة مستقبل الثورات والنظم الثورية في النظام الدولي هي البيئة الخارجية، وتحديدًا بنية النظام الدولي، كما يجادل كينيث والتز. أما عن التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة اللاحقة للثورة فيمكن إجمالها في بعض المتغيرات الدولية التالية.

أوضاع الاقتصاد العالمي

سيكون للأوضاع الاقتصادية المتردية التي مازال يعاني منها النظام العالمي منذ عام ٢٠٠٨ – بالغ التأثير على مستقبل السياسات الخارجية للدول الصغرى كافة، ومنها مصر؛ حيث ستمنع الأزمة المالية الدول والمنظمات الدولية المانحة من إرسال المساعدات والمنح والقروض المالية اللازمة لتدعيم ومساعدة الدول الضعيفة والتي تعاني من تراجع وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته عبر تراجع قيم وحجم المساعدات الغربية التي قدمت لمصر خلال الفترة التي لاحقت ثورة ٢٥ يناير، وهو الأمر الذي سيبطّئ من وتيرة الإصلاح والتعافي الاقتصادي في مصر، وبالتالي تحجيم الدور المصري الخارجي والإقليميّ. وزيادة عجز القدرات المصرية على مواجهة أزماتها الداخلية، وبالتالي زيادة حجم السخط الشعبي والرفض للسياسات الحكومية؛ بما يؤدي لتصاعد أعمال التظاهر والاحتجاج على القرارات الحكومية التقشفية، وهو ما سيقود لتقييد حركتها ونفوذها الخارجي.

العلاقات مع الولايات المتحدة، القطب الأوحد

باعتبارها أقوى حلفاء مصر على الساحة الدولية، فإن من مصلحة مصر الحفاظ على الطبيعة الودية لهذه العلاقات والعمل على تعميقها. إلا أنه مطلوب منها كذلك العمل على تغيير شكل العلاقة التي كانت تربط بين مصر والولايات المتحدة قبل ثورة ٢٥ يناير التبعية، بمعنى أن طبيعة السلوك السياسي ونوعية العلاقات بين البلدين من الآن ومستقبلاً لابد أن تتوقف على مدى مساندة ودعم الولايات المتحدة لآمال وتطلعات الشعب المصري وسعيه نحو بناء مجتمع ونظام سياسيٍّ ديمقراطيّ، والحفاظ على استقلالية وسيادة القرار السياسي المصري الخارجي، واحترام إرادة ورغبة الشعوب العربية، ومدى التغير في الأسلوب الأمريكي في فرض سيطرته وإملاءاته وتدخله في الشؤون المصرية، واحترام السيادة المصرية وعدم الانحياز السافر لصالح إسرائيل فيما يتعلق بسلوكها الإجرامي واللاأخلاقي، والمنافي للقانون الدولي فيما يتعلق بالفلسطينيين باستمرار احتلالها للأراضي العربية. وعلى الجانب الآخر، حجم المساعدات والمساعي التي يمكن للولايات المتحدة اتخاذها في سبيلها لتقريب وجهات النظر مع النظام الثوري الجديد في مصر، وتحثه على استمرار وتعميق علاقات التحالف الإستراتيجيّ مع الولايات المتحدة.

العلاقات مع القوى الدولية كالصين وروسيا

ارتباطًا بالعامل السابق، فإن من أكثر التحديات التي ستواجه السياسة الخارجية لمصر ولنظامها الجديد هي كيفية إدارة العلاقات المصرية مع بقية القوى الدولية، وعلى وجه التحديد العلاقات مع روسيا والصين. إن النظام الدولي القائم عبارة عن لوحة شطرنج ثلاثية الأبعاد، فهو بلا شك مازال نظامًا أحادي القطبية على المستوى العسكري والسياسي، ومتعدد القطبية من الناحية الاقتصادية، ولا قطبي (Nonpolar) من الناحية الثقافية والتكنولوجية. وهو ما يعني أن العلاقات الخارجية للدولة المصرية باتت معقدة للغاية. حيث تفرض مصالح مصر وأهدافها القومية تنويع ارتباطاتها وتفاعلاتها وتحالفاتها الدولية، بما يسهم في تحقيق هذه المصالح، ولكن الظروف والضغوط والوقائع التاريخية تفرض عليها مراعاة طبيعة توازنات القوى الدولية السائدة، فقد تعتبر إحدى القوى الكبرى تعاون وتقارب مصر مع إحدى

القوى الأخرى انحيازًا وتحالفًا ضدها، وهو ما سيضر بالمصالح المصرية، كونها غير قادرة على تحمل عقبات صراع القوى الكبرى.

المقصود هنا أن على مصر انتهاج سياسات خارجية متوازنة في التعامل مع كافة القوى الكبرى، والابتعاد عن التحولات الراديكالية في رسم توجهات ومسارات السياسة الخارجية المصرية. فلا يمكن مثلاً الابتعاد عن التبعية للولايات المتحدة بالارتماء في أحضان الصين أو روسيا أو غيرهما. فهذه لعبة خطرة وغالبًا ما تكون عوائدها رخيصة. ولها تداعياتها على مكانة ونفوذ الدولة المصرية، إن لم يكنْ على مصالحها القومية والوطنية، الممتدة خارج حدودها.

الخلاصة، إنه من المتوقع أن تستمر هذه الأزمات في مواجهة النظام الثوري المصري الجديد. وعليه، فإن مصر مطالبة الآن ليس فقط بإثبات أحقيتها في القيادة الإقليمية، ولكنها مطالبة قبل ذلك بإثبات جدارتها وقدرتها على النوط بتحمل مغبات هذه القيادة.

الإستراتيجية الوطنية: خيارات نظرية وحقائق سياسية

سنحاول الآن التطرق للمسارات المتوقع أن تتبعها الدولة المصرية في تعاملاتها الخارجية مع بعض القوى الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي خلال فترة ما بعد الثورة. ويجب أنْ يلاحظ أنَّ هذه القراءة قائمة بالأساس على عدة افتراضات مستقبلية متخيلة حول شكل التحولات التي ستشهدها مصر والمنطقة العربية والبيئة المحيطة بها، والتي سبق ذكرها في الفصل السابق. وأيضًا تنوع البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي المصري في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير من أجل تحقيق هذه الإستراتيجية ووضعها محل تنفيذ، ولعل أهم هذه البدائل هي استكمال عملية تفكيك الاستبداد وبناء نظام ديمقراطي، وتحقيق طفرة تنموية صناعية، وزراعية، وإنتاجية تنتشل مصر من وضعها الاقتصادي المزري، وتدعم استقرارها الداخلي وتقوي لبنة التماسك والإجماع الوطني. وتقول هذه الافتراضات ما يلي:

نجاح الثورة في مصر، وفي بقية الدول العربية، في التحول لنظام ديمقراطي تمثيلي حقيقي، تكون فيه السيادة للقانون، وحيث الأمة هي مصدر السلطات، وتولي المناصب بالانتخاب، دون إقصاء أو تمييز.

بدء الدول العربية في تبني عمليات الإصلاح الهيكلي وإعادة بناء ما دمرته الأنظمة التسلطية، واتضاح مدى الصعوبات التي تواجهها عمليات إعادة التعمير وإصرار هذه النظم على استكمالها. بزوغ رؤساء وقادة منتخبين للدول العربية الثورية، تعبر أجندتهم الخارجية عن الأهداف الوطنية لشعوبهم، وتحدد طريقة تعاملهم ونمط علاقاتهم مع بقية دول العالم.

عودة القوى الإقليمية لانتهاج سياساتها التقليدية مع دول الشرق الأوسط، وبداية بزوغ الانقسامات والاختلافات العميقة في وجهات النظر والمسارات الواجب اتباعها وما وراءها.

بداية ظهور نظام توازن القوى الإقليمي المركب بين كلٍّ من مصر، وإسرائيل، وتركيا، وإيران، والسعودية، بمحاوره ومستوياته وأبعاده المتداخلة والمتباينة،، والتنافس على القيادة الإقليمية، وتوسيع نطاق المكاسب النسبية، وحماية وصيانة الأمن الوطني لكلٍّ منها على حدة، على حساب الأطراف الأخرى؛ بما يتسبب في بزوغ مأزق أمني مركب لكافة القوى الإقليمية الدولية المنخرطة في تفاعلات الشرق الأوسط، بما يعني إعادة ترتيب منظومة تحالفات وإعادة توجيه الانحيازات، وميول هذه القوى وبعضها البعض.

انتهاء عصور المجاملات والسياسات التجميلية، ومداهنة القوى الخارجية للنظم الثورية ولشعوبها، وعودة هذه القوى للسياسات الواقعية القائمة بالأساس على المصالح المشتركة، والحذر وأسلوب المساعدة الذاتية والتدخل في شؤون الدول الداخلية.

ظهور بوادر التراجع التدريجي في حجم القوة والنفوذ الأمريكي على المستوى الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط؛ نتيجة عجزها عن تحمل أعباء القيام بمهمة القطب الأوحد والمهيمن الإقليمي في كلٍّ من أوروبا، ومنطقة الباسيفك، وشرق آسيا، والشرق الأوسط. ومن جانب آخر تزايد دور ونفوذ دول القوى الدولية والإقليمية الصاعدة، خاصة الصين والهند في آسيا، وألمانيا في أوروبا، البرازيل في أمريكا اللاتينية، وتركيا وإيران في الشرق الأوسط، وهو ما قد يجر العالم لحربٍ باردة جديدة قد تتمخط عن بروز نظام دوليّ متعدد الأقطاب، أو أن تنجرف الولايات المتحدة إلى حربٍ عالمية جديدة ضد الصين من أجلتأكيد هيمنتها العالمية، ومنعها من تبوُّء مرتبة القوى العظمى. وهي الحرب التي يتوقع أن يكون مسرحها الشرق الأوسط، باعتباره أكثر المناطق الجغرافية أهمية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين(١٥).

(١٥) John Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to U.S. Power in Asia", **The Chinese Journal of International Politics** 3, no. 4 (Winter 2010): 381–396; idem, "Why is Europe Peaceful Today?" **European Political Science** 9, no. 3 (September 2010): 387–397; Richard Haass, "The New Middle East", **Foreign Affairs** 85, no. 6 (November/December 2006): 3-21. غسان سلامة، «أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها»، ترجمة مصباح الصمد (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٦).

سنقدم الآن عرضًا مبسَّطًا لخمس إستراتيجيات وطنية رئيسية – الإستراتيجيات الوطنية التالية: العزلة، الأمن التعاوني، الانغماس الانتقائي، الهيمنة، وأخيرًا إستراتيجية الدولة التي لا غنى عنها– أي معرفة ما المقصود بها؟ ما منطلقاتها ومصادر قوتها وضعفها؟ وتوضيح الأسباب وراء عدم صلاحيتها، من وجهة نظرنا؛ لتتبناها مصر في المرحلة المقبلة(١٦). ثم سنتطرق لإستراتيجية الدولة التي لا غنى عنها، وسنوضح لماذا تعتبر هذه الإستراتيجية هي البديل الأفضل، على المدى البعيد، ليس فقط على مستوى السياسة الخارجية، ولكن كذلك على مستوى السياسة المحلية / الداخلية. هي في رأينا تمثل جوهر المشروع الوطني المصري، الذي أسماه الراحل العظيم جمال حمدان بـ "عبء الرجل المصري".

إستراتيجية الانعزالية الجديدة Neo–Isolationism

تدعو هذه الإستراتيجية إلى الانسحاب من السياسة الدولية؛ من أجل دواعي الحفاظ على الأمن القومي؛ وللحفاظ على حرية تحرك الدولة وضمان استقلالها الإستراتيجي عن الآخرين. مجادلة بأنه ما لم يكن الأمن الوطني، أو المصالح والقيم والجوهرية (Core Values) للدولة محل تهديد فلا داعي للتدخل خارجيًّا. والأكثر من ذلك، تجادل هذه الإستراتيجية

(١٦) هذه القراءة لأنواع الإستراتيجيات الوطنية الكبرى قائمة بالأساس على مراجعة الأدبيات الواقعية في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية والتي تناولت على وجه التحديد الإستراتيجيات الوطنية الكبرى لكلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتم تطويرها وتكييفها لتتواءم مع الوضع المصري، كقوى دولية على النطاق الإقليمي.
Paul Kennedy, **The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500-2000** (New York: Random House, 1987); Robert Tucker, **A New Isolationism: Threat or Promise** (New York: Universe Books, 1972); Robert Art, America's Grand Strategy and World Politics (New York: Rutledge, 2007); Christopher Layne, **The Peace of Illusions: International Relations Theory and American Grand Strategy after the Cold War** (Ithaca: Cornell University Press, 2006); John Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics** (New York: Norton, 2001); Stephen Walt "Keeping the World "Off-Balance": Self-Restraint and U.S. Foreign Policy", **in America Unrivaled: The Future of the Balance of Power**, edited by John G. Ikenberry (Ithaca: Cornell University Press, 2002): 125-152; Michèle Flournoy and Shawn Brimley, eds., **Finding Our Way: Debating American Grand Strategy** (Washington DC: Center for New America Security, 2008); Robert Art, "Geopolitics Updated: The Strategy of Selective Engagement", **International Security** 23, no. 2 (Winter 1998/99): 79-114; Barry Posen and Andrew Ross, "Competing Visions for U.S. Grand Strategy", **International Security** 21, no. 3 (Winter 1996/97): 5-53; John Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions", **International Security** 19, no. 3 (Winter 1994/95): 5–49. Eugene Gholz, "Come Home America: The Strategy of Restraint in the Face of Temptation", **International Security** 21, no. 4 (Spring 1997): 5–48; John Ikenberry, "American Grand Strategy in the Age of Terror", **Survival** 43, no. 4 (Winter 2001/2002): 19-34; Christopher Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy", **International Security** 22, no. 1 (Summer 1997): 86-128.

بأن "مصر" ليست مسؤولة، وغير قادرة على تحمل تكاليف الحفاظ على النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي، بدلاً من ذلك تجادل هذه الإستراتيجية بالسعي نحو تحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الداخلية، ولا أَنْ تسعى لنشر قيمها ومبادئها في المحيط الخارجي، في مرحلة ما بعد الثورة بالخصوص؛ لأنَّ ذلك قد يزيد من مشاعر الاستياء تجاهها، ويعوقها عن تحقيق مصالحها وإنقاص معدلات أمنها واستقرارها.

وفقًا لهذه الإستراتيجية، فإن الدفاع الوطني الذي يعني حماية "أمن وحرية وممتلكات الشعب المصري" هو المصلحة الحيوية الوحيدة لمصر. حيث تجادل هذه الإستراتيجية بأن سياسات التدخل والانغماس في الشؤون الدولية لا لزوم لها، وقد تؤدي إلى نتائج عكسية.

هذه هي الموجة الثالثة من الانعزالية في تاريخ الجمهورية المصرية. فقد بدأت الموجة الأولى عقب هزيمة (١٩٦٧) وعودة الجيش المصري من اليمن. حين روج بعض الكتّاب والمفكرين مثل توفيق الحكيم ولويس عوض ولطفي الخولي وغيرهم أن مصر يتوجب عليها الانكفاء حول ذاتها، وأن تحاول إعادة بناء الدولة المصرية لمحو آثار العدوان وتحرير التراب الوطني، وحماية الاستقلال والسيادة المصرية من مغبات التورط في صراعات القوى الدولية ثنائية القطبية. وقد تصدى لمثل هذه الكتابات والأدبيات مفكرون وإستراتيجيون مصريون كبار؛ مثل حسنين هيكل، محمد أنيس، أحمد عبد الرحيم، فتحي رضوان، وأحمد بهاء الدين وغيرهم مجادلين بأن مصير مصر، وهويتها، وشخصيتها، ومكانتها التاريخية لا تتيح لها رفاهية الانعزال والانطواء، حتَّى لو كانت تلك أماني وميول النظام السياسي القائم آنذاك.

ظهرت الموجة الثانية من الانعزالية المصرية عقب حرب أكتوبر (١٩٧٣)،وتوقيع اتفاقية السلام المنفردة مع إسرائيل برعاية أمريكية. حيث جادل العديد من الكتّاب المصريين (مثل محمد سيد أحمد، موسى صبري، وإبراهيم سعدة، وأنيس منصور، وبعض كتّاب الموجة الأولى من الانعزالية المصرية) بأن تكلفة الحرب مع إسرائيل المادية، والاقتصادية، والبشرية، والاجتماعية باهظة جدًّا، والاقتصاد والمجتمع المصري ليس لدى أحدهما القدرة

أو الاستطاعة للتصدي بحملها منفردًا، وهو ما يتوجب على مصر الانكفاء للداخل ومحاولة إعادة إعمار ما دمرته الحرب مع إسرائيل، والتركيز على مصالح مصر الوطنية بدلاً من الاهتمام بمصالح الدول العربية، التي ثبت أنها لا جدوى من ورائها، وهو ما يفسر انتشار مصطلح مثل "مصر أولاً". وقد تصدى لهذه الكتابات والاتجاهات الانعزالية مجموعة كبيرة من الكتاب والمفكرين مثل جمال حمدان، وعصمت سيف الدولة، وحامد ربيع، وغيرهم.

أما الموجة الراهنة فتدعو وتروج بأن الخراب والتدمير الذي أحدثه مبارك في بنية الدولة المصرية، من تخريب للحياة السياسية، وتجريف للمجتمع المدني المصري، وتفكيك للبنية الاقتصادية الوطنية من جانب، والإضرار بمكانة وقيمة مصر الخارجية بميول مبارك الفجة نحو مسايرة ركب (Bandwagon) الولايات المتحدة وإسرائيل على حساب الدول العربية والقضايا القومية من جانب آخر، يجبر النظام الثوري المصري الجديد على الانكفاء للداخل، والتركيز على عملية إعادة بناء الدولة المصرية، وتعزيز قوة مؤسسات الدولة، وإعادة تدوير عجلة الإنتاج، وتطوير وتجديد البنية الاقتصادية التحتية، ومواجهة أزمات اقتصادية واجتماعية طاحنة؛ مثل: البطالة، الجريمة المنظمة، الاحتقان الطائفي، عدم احترام القانون والدستور، وغيرها من أزمات المشاركة والتنمية والثقافة السياسية.

إن مصر –كما يروج الانعزاليون الجدد– في حاجة لأن تغلق عليها الباب الخارجي لمدة غير قصيرة، إنْ هي أرادت النجاة والحفاظ على بقاء الدولة ذاتها؛ لأن هذه الأزمات والصراعات الاجتماعية الداخلية قد تطيح بجذور أقدم دولة في التاريخ، إذا تم تجاهلها وعدم إدارتها بصورة حكيمة.

من ناحية أخرى، وكونها إستراتيجية واقعية في جوهرها، تركز على عامل القوة، فإن المنطق الإستراتيجي وراء انتهاجها كما يروج أنصارها هو التساؤل حول من الأطراف الإقليمية التي لديها القدرة على تهديد السيادة المصرية وسلامة أراضيها؟ الإجابة لا أحد؛ فإسرائيل هناك معاهدة سلام بينها وبين مصر منذ (١٩٧٩)، وتركيا لم تدخل في صراع

مسلح مع مصر منذ نهاية وسقوط الإمبراطورية العثمانية، وحتَّى إيران التسلطية، فإن البعد الجغرافي وعدم وجود حدود مشتركة، ومن جانب آخر، انخفاض وتيرة التوتر بين النظام الثوري الجديد في مصر ونظيره في إيران سيحول دون تهديدها للأمن القومي المصري.

تعاني هذه الإستراتيجية من عدة نقاط ضعف، فهي أقل الإستراتيجيات قبولاً وشعبية بين الدول، خاصة في ظل هيمنة حالة العولمة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على المجتمع الدولي. ومن جانب آخر، وعلى الرغم من قوة حجة الانعزاليين الجدد القائلة بأن مصر آمنة حاليًّا، فإن استمرار غيابها عن الساحة الدولية من غير المرجح أن يجعلها أكثر أمنًا، بل سيجعلها أقل أمنًا. إن اختفاء مصر من الساحة الإقليمية سُيعجِل على الأرجح من المنافسة الخارجية من أجل الأمن. من جانب آخر أيضًا، فبدون وجود مصر عربيًّا، فإن القوى المهيمنة الإقليمية الطامحة والناهضة Revisionist States سترى في ذلك مزيدًا من الفرص لحصار مصر واحتوائها وحبسها وراء حدودها.

بافتراض تدهور الأمور وخروجها عن المألوف والمتوقع والمقبول، فإن إعادة النظر في الاستمرار باتباع هذه الإستراتيجية سيكون ضروريًّا. وهنا ستبرز المعضلة، هل سترجع مصر لمكانتها الإقليمية بنفس القوة والنفوذ الذي كانت تمتلكه من قبل؟ وكم هو الوقت الذي ستطلبه عملية إعادة هذه المكانة؟ وهل ستعود مثلما كانت عليه من قبل،أم هل سيكون هناك قوى جديدة صاعدة احتلت هذه المكانة؟ وهل سيكون كافيًا للحيلولة دون تفجر الأوضاع وخروجها عن السيطرة؟ مثلما حدث أثناء حرب الخليج الأولى (١٩٨٠) والثانية (١٩٩٠) وغزو لبنان (١٩٨٢). وإذا لم تنجح في التدخل أو رفضته فإن العواقب ستكون كارثية، كما حدث في حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣) .

إستراتيجية الأمن التعاوني Cooperative Security

السمة المميزة لإستراتيجية الأمن التعاوني هي إيمانها بأن السلام غير قابل للتجزئة (Indivisible)؛ ولذلك فمن مصلحتها نشر السلام العالمي، كونها قائمة بالأساس على أسس ليبرالية، وليست واقعية كبقية الإستراتيجيات. فخلافًا للأطروحات الواقعية، لا تنظر هذه

الإستراتيجية ولا تعتبر القوى الدولية "الديمقراطية"خطرًا على الأمن الدولي، كونها تؤمن بمقولات السلام الديمقراطي القائلة بأن الدول الديمقراطية أو التي في طريقها للديمقراطية أقل ميلاً للحرب والدخول في صراعات مسلحة مع مثيلاتها من الديمقراطيات(١٧). وهو ما سيعني أنه لن يكون هناك منافسات بين القوى الكبرى في المستقبل، كما كان سائدًا في الماضي، كلما زاد عدد النظم الديمقراطية، وهو ما يعني أن دوافع التعاون بينهم ستكون أكبر، والعوائق التي تحول دون ذلك ستتناقص، وهو ما سيسهم في نشر السلام والاستقرار العالمي والإقليمي.

تحفز إستراتيجية الأمن التعاوني وتدعو إلى أن تشارك مصر –وربما تقود– في منظومة من التحالفات، والترتيبات، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات الدولية؛ من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية العليا. بمعنى آخر، تدعو هذه الإستراتيجية النظام المصري الجديد إلى أن يتصرف بطريقة متعددة الأطراف (Multilateral) في سعيه لتحقيق مصالحه. مجادلة بأن العمل الجماعي (Collective Action) هو الوسيلة الأكثر فعالية لردع وتحجيم محاولات الأطراف والجيران المعادين له من دولٍ وجماعات وأفراد. حيث يفترض أنصار هذه الإستراتيجية أن النظم الديمقراطية ستجد أنه من الأسهل لها التعامل في ظل نظم أمنية تعاونية «تجمعات أمنية Security Community » أكثر من تعاونها مع دولٍ أقل ديمقراطية.

هذه الإستراتيجية تحاول التغلب على أوجه القصور في إستراتيجية «الأمن الجماعي Collective Security» التي تعني العمل الدولي الجماعي لردع وإحباط العدوان على أي طرف دولي آخر، عن طريق تقوية التعاون الدولي من أجل مواجهة الدول العدوانية والهجومية. والفارق بين الإستراتيجيتين هو أن أنصار هذه الإستراتيجية لا يراهنون على حدوث توازن

(١٧) عن نظرية السلام الديمقراطي، والعلاقة بين الديمقراطية والصراع بوجه عامّ، انظر:
Michael Doyle, **Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism** (New York: W. W. Norton, 1997); Bruce Russett and John Oneral, **Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations** (New York: W. W. Norton, 2001); Bruce Russett and Harvey Starr: "From the Democratic Peace to the Kantian Peace: Democracy and Conflict in International System", in **Handbook of War Studies II**, edited by Manus Midlarsky (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000): 358-361; Jack Snyder, **From Voting to Violence: Democratization and Nationalist** Conflict (New York: Norton, 2000); Edward Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and the Danger of War", **International Security** 20, no. 1 (Winter 1995): 5-38.

القوى التلقائي، الذي لا يقع إلا عند تهديد المصالح الجوهرية للدولة. وإنما، وبدلاً من ذلك، يراهنون على دور المؤسسات الدولية والإقليمية الحاسم في تنسيق وتنظيم الردع وهزم الطرف العدواني. وحتَّى في ظل ضعف المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، فإن المنظمات الإقليمية كحلف شمال الأطلسيّ وجامعة الدول العربية وما شابهما سوف تعوض هذا النقص، وتقوم بمواجهة وردع الأطراف الدولية التي تسعى لكسر السلام أو تهديد الأمن والاستقرار كما حدث في أزمة البلقان، وفي ليبيا أثناء ثورة السابع عشر من فبراير.

تطرح هذه الإستراتيجية افتراضًا غير مسبوق في الإستراتيجيات السابقة، مؤداه أن اندلاع الحرب في منطقة ما من المتوقع أن تنتشر وتتوسع وتصل إلى مناطق أخرى بفعل ما يسمى بـ «التبادل الإستراتيجي Strategic Interdependence» أو أثر جناح الفراشة (The Butterfly Effect)، وبأن هذه الحروب سيتم توظيفها من أجل إشعال حروبٍ أخرى. فالتطهير العرقي سوف يولد المزيد من عمليات التطهير العرقي في مناطق أخرى. وانتشار العنف القومي في بلد سيسهم في تنشيط كراهية الأجانب في البلدان الأخرى، وهكذا دواليك. والنتيجة سلسلة من الأحداث والمشاكل البعيدة جزئيًّا التي قد تهدد الأمن القومي لمصر ولحلفائها التقليديين بصورة لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عما يحدث فيها.

وفقًا لهذا المنطق، فإن هناك عدة قضايا وصراعات ستحتل قائمة أولويات النظام السياسي المصري، إما لارتباطها وتأثيرها الجذري على أمنها القومي ومصالحها الوطنية، أو لكونها مصدرًا رئيسيًّا لتهديد وإشاعة أجواء الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة والبيئة المحيطة بها. من هذه القضايا الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، الأوضاع في دول حوض النيل، قضية حظر انتشار الأسلحة النووية، الصراع في العراق، الأزمات الإنسانية في السودان والصومال وفلسطين والأوضاع في المغرب العربي، خاصة التوتر بين الجزائر والمغرب وموريتانيا حول قضية «البوليساريو». وفي المقام الثاني تأتي الأوضاع في دول القرن الإفريقي والعلاقات مع دول الجوار الإستراتيجي: تركيا، إيران، إثيوبيا، ودول حوض البحر المتوسط). إن أغلب هذه القضايا والصراعات تتطلب تحركًا مصريًّا متعدد الأطراف،

كأن يتم تحت مظلة منظمات إقليمية ودولية (مثل جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقيّ، المؤتمر الإسلاميّ أو الأمم المتحدة. فهذه الصراعات المعقدة والمركبة لن تقدر مصر على معالجتها وإدارتها بمفردها، هكذا يجادل أنصار هذه الإستراتيجية.

الانتقاد الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو أنها لا تزال قائمة على الافتراض الواقعي القائل بأن الدول لن تكون قادرة على السمو فوق المفاهيم الضيقة للمصلحة الوطنية استجابة لنداءات الصالح العامّ، والانخراط في أنشطة تبدو لهم كنوع من الإيثار المسلح Armed Altruism. فمن الناحية النظرية، فإن بعض مشاكل العمل الدولي الجماعي مرتبطة بترتيبات الأمن الجماعي، حيث مازالت بعض الدول العدوانية المنشقة Defectors الجشعة/ الراكب المجاني Free-Riders تمثل عائقًا أمام تحقيق الأمن التعاوني. من جانب آخر، فمازالت عملية بناء المصداقية الجماعية لردع الأطراف العدوانية صعبة للغاية. مصر قد عانت الأمرَّيْن وقت وقوع حرب الخليج الثانية من أجل إقناع الدول العربية من خلال منظمة جامعة الدول العربية، بتوحيد الجهود العربية الداعية لردع صدام حسين ومنعه من غزو الكويت دون فائدة.

إستراتيجية الانغماس الانتقائي Selective Engagement

طبقًا لهذه الإستراتيجية، فإن مصر ستعمل بكل قوة للحيلولة دون وقوع حروبٍ وصراعات مسلحة ثنائية بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، كونها الخطر الأكبر على مصالحها وأمنها القومي، خاصة في إقليميّ الخليج العربي والهلال الخصيب؛ حيث يشترط دعاة إستراتيجية الانغماس الانتقائي أن الدولة لا ينبغي عليها التدخل أو الانغماس إلا في المناطق الدولية والإقليمية التي تؤثر مباشرة في أمنها وازدهارها، أي تلك المناطق التي تعتبرها وتنظر لها الدولة على أنَّها موضوعات «أمن قومي». أما غير ذلك فإنه سيصبح خطأ إستراتيجيًّا فادحًا، كما فعلت الولايات المتحدة عندما تدخلت في فيتنام، كما جادل مبكرًا «كينيث والتز» عندما حذر من التدخل في الأطراف/الحوافّ Periphery وتجاهل وترك قضايا المركز Core تتفاقم.

تتمثل هذه المناطق في دول حوض النيل، منطقة الخليج العربي، وفلسطين والشام. فدول حوض النيل هي المصدر الرئيسي والوحيد لتغذية مصر وإمدادها بمورد المياه الوحيد، الضروري لبناء وتسيير كافة مجالات الحياة العامة في مصر. أما دول الخليج العربي فهي الشريك الرئيسي والداعم الأساسي للاقتصاد المصري من جانب، ولأنها ثانيًا البوابة الشرقية للأمن القومي المصري والخط الفاصل بينها وبين القوى الآسيوية الصاعدة؛ مثل إيران والهند والصين وروسيا (وهنا تتضح كارثة احتلال العراق وتسليمه مجانًا لإيران). وهو ما يدفعها إلى العمل على حماية أمن واستقرار وبقاء هذه الممالك الثرية والضعيفة والمنكشفة بشدة أمام جيرانها العدوانيين والأكثر منها قوة وتسليحًا. أما فلسطين والشام، فهي قلب الإستراتيجية المصرية منذ أقدم العصور، حيث أكدت تجربة الحروب والصراعات الدولية في الشرق الأوسط منذ الحوثيين أيام الفراعنة، مرورًا بالتتار، فالمغول، ثم الصليبيين، وصولاً لحرب (١٩٤٨) «النكبة» – أن أمن مصر وبقاءَها مرتبطان بنيويًّا ببلاد الشام، وبالأساس فلسطين. فمصر خاضت في ثلاثين عامًا ١٩٤٨–١٩٧٨حوالي خمس حروب مع إسرائيل حول فلسطين. وهو ما يجعل من فلسطين حجر الأساس في أية إستراتيجية أمن قومي مصري[١٨].

نظرًا لأن هذه الإستراتجية تشدد على عامل تركز القوة Power Concentration في أيدي قوى دولية كإستراتيجية الانعزالية الجديدة من جانب، وعلى تحقيق السلام كإستراتيجية الأمن التعاوني من جانب آخر، فإن أكثر الأخطار والتهديدات على مستقبل مصر مصدرها إسرائيل النووية، وإيران الساعية بقوة لحيازته، لما لهذه الأسلحة من قدرات تدميرية كارثية، وخاصة في ظل حالة العداء الإسرائيليّ– الإيرانيّ الذي ينذر بوقوع حربٍ إقليمية بين الطرفين وحلفائهما، وهي الحرب التي ستكون عواقبها مدمرة للأمن والاستقرار والوجود المصري. وعلى ذلك، فمن مصلحة مصر تحقيق السلام والتعاون بين القوى الإقليمية.

(١٨) جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، مج. ٤ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٥)؛ جمال حمدان، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)؛ حامد ربيع، **مصر والحرب القادمة** (القاهرة: دار الفجر، ١٩٩٨).

أما الانتقادات الرئيسية لهذه الإستراتيجية فتتمحور حول ثلاث نقاط أساسية، هي كالآتي:

تجاهل قضية شُح الموارد المصرية: إن مصر في ظل الأوضاع المزرية، الاقتصادية بالأساس، التي تحيا فيها منذ ثلاثة عقود، واعتمادها الشديد على المعونات والمساعدات الخارجية، لن تكون قادرة على حشد وتعبئة ما يكفي من القوة والإرادة والرغبة في الحفاظ على السلام الداخلي والخارجي، أو للحفاظ على مكانتها كزعيم بلا منازع للوطن العربي.

تغافل الكثير من المتاعب التي من المرجح أن تقع في المنطقة: والتي قد تسهم في تراجع هيبة وسمعة مصر الإقليمية كقوة مركزية Pivotal، وهو ما يمكن أن يحد من قدرتها على الحصول على إجماع وإقناع الأطراف الإقليمية الأخرى بمساندتها في قضايا أكثر أهمية؛ مثل قضايا الأقليات والصراعات الاجتماعية والمذهبية في المنطقة، وقضايا مثل الأمن الرخو، الجريمة المنظمة، البطالة، الهجرات غير الشرعية، الإرهاب والتطرف القومي، وغيرها من القضايا.

الضبابية في تحديد ماهية المصالح الجوهرية والهامشية: إن هذه الإستراتيجية لا توضح بجلاء ما الظواهر والقضايا ذات الآثار «الطفيفة» في التأثير على العلاقات بين القوى الإقليمية، والتي لا تستدعي التدخل المصري فيها. فهذه الإستراتيجية تقول بأن أغلب القضايا لا تهم والقليل فقط هو المهم، وبالتالي يستدعي التدخل فيها. وعلى الرغم من وضوح مركزية وخصوصية بعض القضايا، فإنَّ الجدل حولها سيستمر. فعلى الرغم من أن الخلافات في الأطراف أكثر منها وقوعًا في المركز، فإن الدول تتدخل فقط في المناطق التي تحظى بتغطية إعلامية كبيرة، بغض النظر عن أهميتها؛ مثل الأوضاع في دول حوض النيل، والقرن الإفريقي، وجنوب غرب آسيا، ومنطقة القوقاز، والمغرب العربي.

إستراتيجية التفوق Primacy

مثل إستراتيجية الانغماس الانتقائي، الدافع الرئيسي لإستراتيجية التفوق أو (الصدارة) هو امتلاك القوة من أجل تحقيق السلام، إلا أن هذه الإستراتيجية تركز بالأساس على وجود وضع معين للقوة. حيث يجادل أنصار هذه الإستراتيجية بالقول: إنَّ الادعاء بوجود قوة مصرية متفوقة ومهيمنة على المنطقة هو الضمان الوحيد لتحقيق وتأمين السلام. حيث سيضمن اختلال وتباين توازن القوى لصالح مصر، الذي سيمنع أية قوى إقليمية أخرى من تحديها والتوازن ضدها – تعزيزَ قدراتها على إقرار السلام. وبناء على ذلك، فإن السياسة الخارجية للنظام السياسي المصري يجب أن تركز على الحفاظ على ديمومة القوة المصرية ومنع أية قوة أخرى من أن تصبح منافسًا حقيقيًّا لها في المنطقة، وأن تعمل مصر– من جانب آخر– على احتواء إسرائيل وإيران وبقية المنافسين، بدلاً من الانغماس معهم. وعليه، فإن التدخل المصري في الصراعات والأزمات الخارجية لابد أن ينحصر فقط في تلك المناطق ذات الأثر المباشر على أمنها الوطني.

تساعد إستراتيجية التفوق الدول على تحقيق مصالحها وأهدافها القومية بدون اللجوء للحرب، كما يذهب منطق نظرية الاستقرار بالهيمنة، القائل بأنه كلما زادت هيمنتك زادت قدرتك على فرض الاستقرار. ويجادل أنصار إستراتيجية التفوق بأنها تصب لصالح الدول العربية تمامًا كما هي لصالح مصر، بتعاملها مع كافة القوى الإقليمية والمحتمل صعودها في المستقبل وتصبح قوى إقليمية؛ مثل إسرائيل، وتركيا، وإيران، والسعودية، والجزائر، وسوريا، التي هي أهم الأطراف بالنسبة لمصر. وكما هو الحال في إستراتيجية الانغماس الانتقائي، فإن منع الحرب بين هؤلاء الأطراف هو مصلحة مصرية عليا بكل تأكيد. إلا أن الصدارة تتخطى حدود هذه الإستراتيجية كونها لا تدعو فقط لإدارة العلاقات بينها وبين هذه القوى، بقدر ما تدعو للحفاظ على التفوق والهيمنة المصرية سياسيًّا واقتصاديًّا واستراتيجيًّا، ومنع صعود أي منها ومشاركتها في وضعها المتميز ذلك، لما لذلك من تهديد لبنية النظام الإقليمي ووضع مصر فيه.

إن مصر بما لديها من تفوق عسكري ووزن ديمغرافي كبير وموقع إستراتيجي متميز، وبما لها من وزن اقتصادي كبير، باعتبارها مركز العرب الاقتصادي «القوة الخشنة»، وتركز كافة مؤسسات العمل العربي داخل حدودها، وجاذبية وهيمنة نموذجها الثقافي والفكري «القوة الناعمة»، والاحتياجات القومية والعربية لوجود مصر قوية، ومساندة هذه الاتجاهات، من أجل مواجهة التحديات الإقليمية الأخرى، التي لا تقدر أية دولة عربية غير مصر على مواجهتها وردعها – ستجعل من الممكن جدًّا دعم هذه الإستراتيجية، خاصة إذا تخلى المصريون عن دعاوَى التميز وعقدة التعالي، ولم تنتهج مصر سلوكًا عدوانيًّا تجاه جيرانها العرب تحديدًا،كما فعل ناصر والسادات. فالصدارة المصرية إن كانت «هيمنة حميدة Benign Hegemony» أي القيادة عن طريق الإلهام وليس الإكراه كما يجادل «ناي» Nye فإن ذلك سيساعد في إطالة أمد هذه الصدارة والإجماع عليها، بل مساندتها ودعمها من قبل الآخرين.

يجادل البعض بأن هذه الإستراتيجية عديمة الفائدة لعدة أسباب، مثل:

يجادل الواقعيون بأن استمرار وضع الهيمنة للأبد غير صحيح وغير طبيعي، فمهما كان حجم قوة وذكاء النظام المصري، فإن التاريخ يخبرنا بأن عمر هذه الإستراتيجية قصير، وبأن بزوغ قوى دولية لتحدي تلك الصدارة شيء حتمي، مهما حاولت الدول المهيمنة الحيلولة دون ذلك. فانتشار «التكنولوجيا» وتبادلها وانتقالها عبر الحدود سيسهم في زيادة حجم التفاوت النسبي لبعض القوى الصاعدة بصورة قد تساعدها في المستقبل على تحدي هذه الهيمنة والتفوق المصري. تمامًا كما حدث في النظام الإقليمي العربي عقب حرب (١٩٧٣)، حين أسهم تراكم الثروة نتيجة العائدات النفطية في تزايد قوة كل من العراق، وإيران، والسعودية، بصورة أدت لتراجع مصر عن ممارسة دورها الريادي كمهيمن عربي طوال ربع القرن الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

خلافًا لما يروجه أنصار هذه الإستراتيجية، فمن المتوقع أن تتوازن وتتكتل بعض القوى الإقليمية، التي لا ترغب في أن تكون تحت إمرة مصر، أو تحتل مكانة إقليمية دونية، حتَّى إن كانت الهيمنة المصرية «حميدة» فإن نظرية توازن القوى تقول بأن الدول تميل للتكتل ضد الطرف الأقوى والمهيمن، وليس للالتفاف حوله ومساندته. وعليه، فإن هذه الإستراتيجية ستكون دافعًا كبيرًا للتورط في حروب الهيمنة.

إنَّ الإصرار المصري على الهيمنة قد يولد المقاومة والممانعة ضدها من جانب القوى الأخرى، والتي ستقوض من فعالية أية آليات متعددة الأطراف قد ترغب مصر في استغلالها؛ لمنع ظهور منافسين لها على المدى البعيد. إن صعود قوى إقليمية أخرى مثل إيران وتركيا شيء حتمي ولا يمكن لمصر منع صعودها؛ فهي قوى كلاسيكية ضاربة في تاريخ المنطقة مثل مصر والعراق تمامًا. وعلى هذا الأساس فإن آليات الدفاع الجماعي، كما تجادل إستراتيجيات الانغماس الانتقائي والأمن التعاوني، هي السبيل الوحيد لمواجهة مثل هذه التغيرات، بينما إستراتيجية التفوق تزيدها صعوبة، فمصر لن تقدر على تحمل عقبات وأعباء مواجهة وردع هذه القوى الصاعدة، خاصة في ظل تواضع إمكانياتها المالية والاقتصادية بصورة عامَّة.

في سبيلها للحفاظ على مكانتها المميزة، فإن هذه الإستراتيجية قد تشجع على تورط مصر في حروب وقائية (Preventive)؛ من أجل الدفاع عن هذه المكانة ضد الدول الساعية لتبوُّء هذه المكانة. وهي المحاولات التي قد يدعمها نجاح إحدى هذه القُوى في حيازة أسلحة الدمار الشامل مثل إيران، وهو ما سيكون وضعًا معقدًا للغاية، حيث قد يؤدي الخطأ في الحسابات (Miscalculations) إلى الانجراف لحرب مع قوى نووية، قد تبيد الدولة المصرية ذاتها، إنْ هي ظلت لا تمتلك السلاح النووي.

إنَّ هذه الإستراتيجية مكلفة للغاية، خاصة أن الدول غالبًا ما تقع ضحية للجشع والسعي وراء حيازة أكبر حد ممكن من القوة مقارنة بالآخرين. وهي إن كانت متاحة اليوم فلن تكون

متاحة الغد. حيث يتطلب تعبئة وتوظيف الموارد القومية لصالح غرض واحد هو تحقيق التفوق، تجنيد أكبر حد ممكن من وسائل وأدوات القوة القومية بما يخل ببقية السياسات العامة للدولة، ومن جانب آخر، سيمثل ذلك ضغطًا وعبئًا لا يطاق على الاقتصاد المصري، الضعيف أصلاً. إن هذه الإستراتيجية لا يمكن الاستمرار في اتباعها كونها ستتسبب في هزيمة مصر وانتكاسها، كما حدث مع ناصر قبيل حرب (١٩٦٧)، فهي تخلق المزيد من الأعداء وتنفر كذلك الكثير من الحلفاء.

إستراتيجية الدولة التي لا غنى عنها An Indispensable Nation

على أرض الواقع، لا توجد دولة أو قوى إقليمية قادرة على ضبط الأمور وإحكام سيطرتها على منطقة (الشرق الأوسط) والوطن العربي بالتحديد مثلما فعلت مصر. فرغم ادعاء الكثيرين، ومنذ توقيعها لمعاهدة السلام مع إسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩، بأن مصر لم تصبح القوة الإقليمية العربية الكبرى، وهو ما دفع كلاً من سوريا والعراق، وبعدهما حاولت السعودية، بمواردها المالية غير المحدودة، ثم إسرائيل فإيران وأخيرًا تركيا، لتبوُّء هذه المكانة، فإن تحليل وقائع الحرب والسلام في منطقة الشرق الأوسط يؤكد لنا أن حالة السيولة وتدفق الأفعال السلمية طوال الفترة التي كانت فيها مصر هي الفاعل الرئيسي في المنطقة يزيد عن تلك الفترات التي غابت فيها مرة وتراجعت عن أداء دورها كدولة قائدة، أو كدولة مركز بلغة علي الدين هلال وجميل مطر،[١٩] أو كدولة ارتكازيةPivotal بلغة بول كيندي Kennedy[٢٠]. ومهما حاول الكثيرون فرض العزلة أو الانعزالية على مصر، فإنهم لن ينجحوا في ذلك أبدًا؛ فمصر المكانة والدور،كجغرافيتها تمامًا، حضورها طاغٍ، وغيابها مُفتقد، وعزلتها مدمرة، لها ولمن حولها[٢١].

(١٩) علي الدين هلال، وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(٢٠) Emily Hill and Paul Kennedy, eds., **The Pivotal States: A New Framework for U.S. Policy in the Developing World** (New York: W. W. Norton & Company, 1999).

(٢١) الأحياء محمد حسنين هيكل، وعبد المنعم المشاط، وأنور عبد الملك (تُوفّي أثناء كتابة هذا الفصل) ومحمد السيد سليم. للتفاصيل والاستزادة يرجى مراجعة الأدبيات التالية: حمدان، **شخصية مصر**؛ حمدان، **إستراتيجية الاستعمار**؛ أنور عبد الملك، **الوطنية هي الحل** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧)؛ حامد ربيع، **مصر والحرب القادمة** (القاهرة: دار الفجر، ١٩٩٨). حامد ربيع، الاستعمار والصهيونية وجمع المعلومات عن مصر (المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩٩)؛ أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: وتأثيرها**

هذه الإستراتيجية قائمة بالأساس على استلهام عظمة الإرث الحضاري والفكري والسياسي المصري القديم، واتخاذه نموذجًا ودافعًا وقاعدة للبناء عليه، وتطويره وتحديثه بصورة تراكمية، في ضوء التغيرات الجذرية التي حدثت في شخصية مصر (السياسية والاجتماعية) والشخصية المصرية البشرية (الإنسان المصري) بما سيسهم في تحديث وتطوير وتقوية البنية الداخلية السياسية للدولة المصرية، التي هي بالأساس دعامة سياساتها الخارجية. وكذلك، ومن جانب آخر، فإن هذه الإستراتيجية قائمة بالأساس على الاستفادة من تجربة الثورة المصرية التي حدثت في (يناير ٢٠١١) وتحويلها لمحفز للتطور والتغيير، أو كما قال جمال حمدان «تطور عن طريق الثورة» (٢٢)(Evolution-by-Revolution).

بالنظر إلى التعدد والتباين الذي تمتاز به مصر جغرافيًّا وحضاريًّا؛ حيث تتعدد الأبعاد والجوانب في كيان مصر وتوجهها «البعد النيلي، الآسيوي، الإفريقي، المتوسطي»؛ نتيجة لموقعها البؤري بين ثلاث قارات، فإن تلك الحقيقة الجغرافية تفرض عليها انتهاج سياسة متعددة الجوانب. مراكز تحركها الأساسية هي منطقة الوطن العربي والشرق الأوسط بالدرجة الأولى (باعتبارها قلب الأبعاد الأربعة) ومصدر قوتها الرئيسي. فالعروبة تعني، في وسط ما تعنيه، جسد مصر ومصدرًا ومنبعًا للكثير من هيبتها السياسية وقوتها الإقليمية وثقلها في المجتمع الدولي. إن مصر بدون العرب قد تكون قوةً إقليمية عادية، لكن العرب بدون مصر «كهاملت بدون الأمير» كما يقول المثل الإنجليزي الشهير.

إن الثورة المصرية ستعطي زخمًا وقوة دفع هائلة لمنظومة السياسة الخارجية المصرية؛ حيث سيسهم تخلص مصر من طبائع الاستبداد والتسلط التي فرضتها عليها النظم الفرعونية الجديدة في تخلصها من أكبر عوائق تقييدها وكبح نشاطها الخارجي، نتيجة لتدميره الداخل، وقيامها على الاستقطاب الطبقي بين الحاكم و المحكومين، علاقة السيد بالعبيد، و تمحور

على التنمية والديمقراطية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١)؛ أمين هويدي، **كيف يفكر زعماء الصهيونية** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣)؛ حسن بكر أحمد، **إدارة الأزمات السياسية: نحو بناء نموذج عربي لإدارة الأزمات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥)؛ محمد حسنين هيكل، مجموعة حرب الثلاثين عامًا (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)؛ عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩).

(٢٢) حمدان، **شخصية مصر**: ٥٥٢-٥٥٣.

كافة أنشطة السياسة المصرية، خصوصًا الخارجية حول شخص الرئيس[٢٣]. فمصر، و ربما من دون بقية دول العالم، كان ترابط سياساتها الخارجية بسياساتها الداخلية أشد الارتباط. إن أزمة مصر الخارجية، كما يرى حمدان، و المشاط، وعبد الملك، والسيد سليم، مصدرها دائمًا أزماتها الداخلية، تمامًا كما هي مصدر الحل الأول والأساسي. وما زال صحيحًا أن حل مشاكل مصر الخارجية وتحريرها لابد أن يمر عبر إصلاح الداخل[٢٤].

دون أن تكون شريكًا أو طرفًا أو مؤجّجًا لأي من الصراعات والنزاعات الإقليمية، وذلك عبر اتباع نهج "تصفير المشاكل" مع جيرانها الإقليميين، تهدف هذه الإستراتيجية بالأساس إلى تدعيم مكانة ودور مصر في المحيط الإقليمي، وتقوية قدراتها وجهودها الداعية إلى حل وإدارة الصراعات والأزمات التي تنشب في هذا المحيط بما يصون ويحمي علاقاتها ومصالحها الوطنية والقومية العليا، بما لها من قوة صلبة «Hard Power»؛ باعتبارها أكبر دولة عربية من ناحية القوة العسكرية، ومن أثقل الدول الإقليمية وزنًا سكانيًّا، وموقعها الجيوبولتيكي الفريد من نوعه؛ باعتبارها حلقة الوصل الخاصرة بين بلاد المشرق العربي ودول المغرب العربي، وبما لها من قوة ناعمة جبارة «Soft Power» النموذج الحضاري والفني والثقافي، وجاذبية النموذج السياسي المصري وشرعيته الخارجية. وقوة ذكية «Smart Power» تتمثل في استغلال وتوظيف هذه القوة الناعمة والصلبة بأفضل السبل، بالتداخل والمزج بينهما، لتحقيق هذه المصالح.

مصادر القوة القومية المصرية المتنوعة هذه، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الجغرافيا السياسية، والدور التاريخي، والزعامة الفكرية والأدبية، متضافرة مع بعض السمات الأخرى التي تجمعها مع الدول العربية كالتجانس العرقي، والطائفي، والثقافي، ووحدة التجربة التاريخية، والعدوّ المشترك ... وغيرها – تجعل منها طرفًا في كافة التفاعلات الإقليمية،

(٢٣) Mohamed H. Heikal, "Egyptian Foreign Policy", **Foreign Affairs** 56, no. 4 (July 1978): 75.

(٢٤) حمدان، **شخصية مصر**: ٦٠٥-٦٠٨.

الصراعية أو التعاونية، لا يمكن البت في أيٍّ منها، أو الوصول لحلول لصراعاتها بدون استشارة أو تنسيق مع الدول العربية الأكبر والأقوى.

ولنبدأ من البداية، الجغرافيا: سر تفرد مصر ومصدر قوتها ونفوذها الإقليمي الرئيسي كنقطة تجمع بين ثلاث قارات. تسمح لها بالتحرك في مجال سياسي وجيوبولتيكي واسع نسبيًّا، كونها في مفترق طرق دولي، فتمد بأقدامها في يابسة آسيا، وإفريقيا ومواجهتها لبحر أوروبا، البحر المتوسط، دولة برمائية بلغة حمدان، بما يجعل منها دولة حضارة، رأسها إلى أوروبا وجذورها في إفريقيا ومؤخرتها في آسيا، وهو ما سيسهم في تحركها بحرية على هذه المستويات الثلاثة؛ نظرًا لهذا التقارب الجغرافي من ناحية، وللتقارب الثقافي والحضاري من ناحية أخرى.

المصدر الثاني لهذه الإستراتيجية هو التناغم الحضاري والثقافي، فمصر تعتبر من أكثر القوى الإقليمية في النظام الدولي وربما الوحيدة التي تتواجد في نطاق جغرافي وحضاري متجانس إلى أبعد الحدود؛ حيث تتواجد مصر في نطاق قومي واحد هو العروبة، ونطاق ديني متناغم هو الإسلام والمسيحية، ونطاق ثقافي متجانس هو الحضارة العربية. وهو ما سيسهم في تخفيف حدة توتراتها الإقليمية، السياسية والاجتماعية والعرقية، مع جيرانها –اللهم إلا إسرائيل– بما سيساعدها في التركيز على عملية البناء والتطوير وتقوية الداخل، الذي هو معيار التقدم في وقتنا المعاصر، وتقوية وتدعيم مكانتها في الخارج، خاصة أنها تعتبر الدولة الرائدة حضاريًّا وثقافيًّا في هذه المنطقة، حيث يذكرنا جمال حمدان، بأنه إذا كان هناك بلدٌ تصدر قارته على مستوى القمة أطول فترة في التاريخ، بل طوال التاريخ دون انقطاع، فهو بلا شك مصر في إفريقيا. وإذا كان هناك بلد منفرد في إفريقيا أعطى للقارة وأثر فيها أكثر مما تأثرت قبل العصر الأوروبي[٢٥] فهو الواقع الذي ينطبق أيضًا على دور مصر في الوطن العربي.

(٢٥) المرجع السابق: ٤٢٢. يرى حمدان أن دور مصر في إفريقيا السوداء يماثل دور «الرجل الأبيض» في العالم، نافيًا عن ذلك الدور شبهة الاستعلاء أو العنصرية. إننا مع اعترافنا وتقديرنا للدور المصري في إفريقيا فإننا نتحفظ على تشبيهه بدور الرجل الأبيض في العالم، ونرى في ذلك نظرة استعمارية وشوفينية متطرفة ومغرقة في تمجيد الذات.

المصدر الثالث هو الشخصية الوطنية المصرية «الطابع القومي». إن مصر هي أقدم دولة وطنية في التاريخ البشري، فهي ليست حضارة انتقالية أو مترحلة، فجذورها التاريخية والحضارية ضاربة في القدم، وهو الأمر الذي صقل الشخصية المصرية ودفعها لبناء هذه الحضارة العظيمة الممتدة عبر أكثر من سبع آلاف سنة، ولديها خبرة لا مثيل لها في التعامل مع المنطقة التي تحيا فيها أكثر من أية قوة إقليمية أخرى. فعلى الرغم من تمزقها الجغرافي وتوزعها بين آسيا وإفريقيا ومجاورتها لأوروبا، فإنها ظلت أكثر أجزاء إفريقيا آسيوية وأقلها إفريقية. وعلى الرغم من التصادم والانصهار الحضاري والعرقي مع بقية الحضارات والقوى المحيطة بها،فإنَّ مصر امتصت كل هذه الثقافات الوافدة، وقامت بـ «تمصيرها Egyptianization» وحافظت على كينونتها وشخصيتها المتميزة. فهي وإن كانت إفريقية بالجغرافيا، وعربية باللسان، ومتوسطية بالحضارة، ومسلمة بالعقيدة، فإنها ظلت بالأساس "مصرية". وهذا هو سر عظمتها، أي شخصيتها أو الطابع القومي المصري المتميز وسط التنوع.

"إن مصر تظل في النهاية وأساسًا هي مصر، وتظل بوصلتها هي المصرية. فمصر، أرضًا، وشعبًا، وحضارة، وسكانًا، ورغم كل الخيوط والحظوظ المشتركة التي تربطها بأبعادها القارية، لا هي إفريقية تمامًا وإن وقعت فيها، ولا آسيوية تمامًا وإن لاصقتها، ولا أوروبية تمامًا وإن واجهتها. إنما تنتمي إلى كل هذه الآفاق دون أن تكون هناك تمامًا، بل تظل في النهاية مصرية تأصيلاً وتطويرًا وانتماءً (٢٦)".

هذا التجانس البشري والطبيعي يظل أكثر سمات مصر المتميزة. فإلى جانب موقعها الجغرافي الفريد من نوعه، ومكانتها التاريخية والحضارية والدينية الشامخة، جعل منها بالفعل «فلتة» تاريخية، قلَّ أن تتكرر بين الأمم. إن مصر بكلمة واحدة هي «دولة لا مثيل لها Incomparable State » ولكن يجب ملاحظة أن ذلك لا يعني انتهاج سياسات خارجية انفعالية أو حماسية غير محسوبة (كالتي وقع ضحيتها ناصر) والتي ستسهل من احتمالية

(٢٦) المرجع السابق: ٤٨١.

وقوع مصر ونظامها الجديد في مكائد وكمائن التوريط «Embroiling» التي ستنسجها حولها القوى الإقليمية، خاصة إسرائيل، التي ترى وتنظر لمصر الثورة نظرة تهديد وعداء. وهو ما سيعطيها الفرصة لاصطيادها والإجهاض والقضاء على ثورتها مبكرًا.

فلقد أثبتت التجربة السياسية المصرية طوال الفترة التي أعقبت ثورة (١٩٥٢) أن بزوغ شخصية كاريزمية وذات شعبية على رأس النظام السياسي، تطالب وتعمل على إعادة ضخ الطاقة والحيوية في الشعب المصري والشعوب العربية، وحثها وتشجيعها على إعادة البناء وتعمير الدولة من الداخل، وتغيير أسلوب الحكم وأسلوب إدارة المسائل الاقتصادية (Mobilization)، والتوسع في مجال السياسة الخارجية (Alliance) ثبت عدم جدواه الخارجية، إما لمعاداته الشديدة للقوى الكبرى، التي نجحت في القضاء على هذا المشروع، وإما بسبب تواجده في أوضاع دولية وإقليمية متوترة وميالة للصراع بصورة كبيرة. إن مقاومة مثل هذه النزعات البطولية والبلاغية، كما تجادل إلهام فخرو وإميلي حكيم، سيكون هامًّا جدًّا لعبور مرحلة التحول الديمقراطي وبناء مجتمع قوي من الداخل[٢٧]. الذي هو الخيار والطريق الأفضل والأمثل لمصر، وللعرب بصورة عامَّة، على المدى القريب والمتوسط.

المعوق الداخلي الرئيسي، وربما الوحيد، الذي يواجه هذه الإستراتيجية هو الضعف الاقتصادي والماليّ المصري، حيث ظلت الأوضاع الاقتصادية الكلية Macro مؤخرًا بمثابة "كعب أخيل" للقوة المصرية؛ فقد بلغ الناتج القومي المصري حوالي (٤٩٧,٨) مليار دولار، حسب القوة الشرائية لعام ٢٠١٠ بينما بلغ حجم الناتج القومي الإجمالي للمملكة العربية السعودية حوالي (٦٢٢) مليار دولار، ولتركيا حوالي (٩٦٠,٥) مليار دولار، وحتَّى إيران المعزولة والتي يقاطعها العالم بلغ ناتجها الإجمالي حوالي (٨١٨,٧) مليار دولار[٢٨]. هذه المؤشرات قادت البعض لأن يجادل بأنه في وسط هذا الوضع الاقتصادي المزري، فإن الحديث عن مصر التي لا غنَى عنها يعتبر تجديفًا أو أماني مدفوعة بالحس الوطني

(٢٧) Fakhro and Hokayem, "Waking the Arabs": 28-29.

(٢٨) هذه الأرقام مأخوذة من كتاب الحقائق Factbook الذي تصدره المخابرات المركزية الأمريكية سنويًّا (٢٠١٠).

الرومانتيكي. فكيف يمكن تحويلها لدولة لا غنى عنها بينما هي مازالت تخطو الخطوة الأولى في تدعيم نظامها الديمقراطي، وتحاول إعادة بناء نفسها اقتصاديًّا، والتخلص من حالات الاستضعاف الهيكلي الداخلي والخلل الوظيفي الذي تعاني منه كافة مؤسساتها، ناهيك عن أن مصر مازالت معرضة لأخطار الانزلاق إلى الفوضى والثورة المضادة، وعودة الاستبداد مرة أخرى، وأيضًا دون ذكر المخاطر الإقليمية والدولية والتربص الماحق بالثورة المصرية(٢٩).

إن مثل هذه الدعاوَى، في رأينا، حقٌّ يراد به باطل. فقد تكون هذه الدعاوى صحيحة، لو أن النظام السياسي المصري البائد كان صاحب هذه الدعاوى، فلا يمكن إقامة هيمنة وتفوق إقليمي في ظل ضعف اقتصادي بنيوي داخلي، واستبداد سياسي محلي، وتبعية للخارج. إلا أنَّ الجديد هنا هو طبيعة وحجم التغيير الذي أحدثته، أو ستحدثه، الثورة في طبيعة النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي المصري، الذي ظل مستمرًّا منذ آلاف السنين، ومع ملاحظة أن مصر تبوأت موقع الريادة الإقليمية كثيرًا في ظله.

إن تحول مصر لنظام ديمقراطي حقيقي، ذي اقتصاد حر، تسوده الرقابة والشفافية والتوجه التصنيعي-الإنتاجي، وليس الخدمي-الاستهلاكي، سوف يدفعها، على المدى المتوسط والبعيد، إلى منافسة الاقتصاديات الإقليمية الناهضة، مثل تركيا وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، فهي مازالت تمتلك بنية تحتية اقتصادية حديثة نوعيًّا، ولديها موارد طبيعية واقتصادية كثيرة مهدرة، وتمتلك رأس مال بشريًّا، وكفاءات بشرية، وأيديَ عاملة كبيرة الحجم، ولكنها غير مستغلة، ما يؤهلها لأن تصبح «بروسيا العرب» قبل نهاية الثلث الأول من هذا القرن. بناءً على ذلك، فإن ضعف مصر لم يكن اقتصاديًّا بقدر ما كان

(٢٩) عبد المنعم سعيد، «**السياسة الخارجية للثورة**»، **الأهرام** ٢٦ فبراير، ٢٠١١. ولرؤية مضادة، انظر: نبيل فهمي، «**السياسة الخارجية المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير**»، الأهرام (٢٢ سبتمبر ٢٠١١)؛ جميل مطر، «**تردي السياسة الخارجية: همٌّ وانزاح**»، **الشروق** (٧ إبريل ٢٠١١)؛ محمد السيد سليم، «**نحو سياسة خارجية جديدة للثورة المصرية**»، **العربي الناصري** (١٩ إبريل ٢٠١١)؛ فراس أبو هلال، «**الثورة تعيد مصر إلى موقعها الحقيقي**»، **القدس العربي** (١ إبريل ٢٠١١).

سياسيًّا بالدرجة الأولى؛ بسبب القهر السياسي الذي تعرضت له ببشاعة طوال التاريخ. وبإزالة هذا «الطاعون» فإن مسألة استعادة القوة والعافية المصرية تظل مسألة وقت قصير، وإن طال.

على صعيد آخر، فإن التاريخ يخبرنا بأن مفتاح قوة مصر كان دومًا في الكيف Quality وليس في الكم Quantity أي في النوعية وليس في الحجم، وفي كل المجالات في الحضارة، في العلم، في السكان، في الإنتاج ... إلخ. فمصر ليست بالتأكيد أكبر الدول العربية مساحة، أو أكثرها ثروة أو أوفرها مواردَ، لكنها ظلت دومًا القائد أو المتصدر للمنطقة، فقد كانت مصر دومًا «الأولى بين أكْفاء Primus inter pares»؛ أي كقائد الأوركسترا، أو الأخت العربية الكبرى، عن جدارة وليس عن وراثة.

إن التحول الخطير الذي أحدثته الثورة المصرية والثورات العربية، وما ستحدثه، من إسقاط آخر قلاع الاستبداد والتسلط في العالم المعاصر، يجعل منهم– العرب والمصريين– قاب قوسين أو أدنى من الديمقراطية والوَحدة. الديمقراطية التي شبهها أحد الكتاب العرب بـ «مريخ العرب» كناية عن استحالة أن تطأ قدم الإنسان كوكب المريخ، كما هو مستحيل على العرب تحقيق الديمقراطية[٣٠]. وهو ما بتنا نتنشق عبيره في مصر، وتونس، وليبيا، واليمن، وسوريا، وغيرها من الدول العربية. ومن ناحية أخرى، فإن سقوط هذه الديكتاتوريات سيرفع أكبر عقبة ضد التوحيد السياسي للأمة العربية، المتحدة ثقافيًّا ووجدانيًّا، وسيقضي أيضًا على أوهام التوحيد الاستبدادي الذي كان دومًا جزءًا من المشكل وليس من الحل[٣١]. والثورة المصرية والعربية، رغم تشابهها مع الثورات الإنسانية العظيمة، فإنها انطلقت بالأساس من أجل تحقيق هدفٍ غير مسبوق وهو، وكما جادل عالم السياسة جاك جولدستون (Goldstone) – إسقاط حكم «السلطانيات الديكتاتورية» غير المعهودة في التاريخ.

إن السبب وراء اندلاع الثورة في أوروبا عام (١٨٤٨) كان الارتفاع في أسعار الغذاء. وكما كان الانغلاق السياسي المصحوب بالإحباط والكبت، مع وجود نظام سياسي منغلق،

(٣٠) منصف المرزوقي، «**الآفاق المرعبة والمذهلة للثورات العربية**»، **مجلة المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٨٦ (إبريل ٢٠١١): ١٤٨.
(٣١) المرجع السابق: ١٤٧.

فاسد، وغير قادر على تحمل مسؤولياته هو السبب في اندلاع الثورات التي حدثت في شرق أوروبا عام (١٩٨٩). كان كذلك هو الحال في العالم العربي. ولكن النموذج الأوروبي ليس قادرًا على تفسير الثورات العربية التي حدثت في شتاء (٢٠١١). فقد هدفت ثورة (١٨٤٨) إلى تغيير وإزالة نُظم ملكية تقليدية، وثورة (١٩٨٩) هدفت إلى تغيير الحكومات الشيوعية، أما الثورات العربية فكانت تهدف إلى إسقاط نظام حكم السلطانيات الديكتاتورية[٣٢].

كان السبب وراء نجاح هذه الثورة هو

(١) وجود حكومات غير عادلة، وهو ما سهل من مهمة تعبئة وحشد الشعوب ضدها.
(٢) وجود نخب لا نية لديها في الدفاع عن النظام والحكومة، وهو ما أفقد النظام لدعاماته ومصادر قوته.

(٣) تعبئة حشد كبير من السكان ضد النظام وخروجهم عليه.

(٤) وجود قوى دولية تمنع الحكومات المستبدة من استخدام القوة، وتمارس ضغوطًا عليها من أجل ترك السلطة وإجراء انتقال سلمي للسلطة والسماح ببزوغ نظامٍ ديمقراطيّ[٣٣].

قد يقول قائل إنَّ ما سبق ذكره لا علاقة له بالسياق وغير مترابط؛ ولكن ذكر مثل هذه الحقائق، ومما هو معلوم بالضرورة، هدفه الرئيسي الوصول لاستنتاجين لهما دلالة خاصة، وهما وإن كانا يعبران عما مضى، فإنهما هامّان جدًّا في توضيح ما هو قادم.

الأول: كشف حجم الخرافات والأوهام التي كان يحيا فيها المصريون والعرب (كأننا في عالم ألف ليلة وليلة، والحق أننا كنا في إحدى روايات مسرح العبث) والخاصة بجبروت وقوة وهيبة هذه النظم البائدة. فقد ثبت أنه على الرغم من القوى الرهيبة للأجهزة الأمنية (People in Power) ووحشيتها، فإنها وجدت نفسها عاجزة وغير فعالة وغير قادرة على

(٣٢) Jack Goldstone, "Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle East Autocracies". **Foreign Affair**s 90, no. 3 (May/June 2011): 29.

(٣٣) Ibid: 8

مواجهة قوة الشعوب (Power of the People) والاحتجاجات الشعبية[٣٤]. حيث أدى غياب الوحدة، ومركزية القيادة لوقوع انقسامات وانشقاقات وسط صفوف الشرطة، التي ما لبثت أن انضمت للمتظاهرين. ومن جانب آخر، فإن عدم وضوح وجاذبية أيديولوجيات النظام وسياساته أسهمت إلى حد كبير في إعادة الكثير من رجال الشرطة (والنخب السياسية عمومًا) لحساباتهم وإيمانهم بدورهم في حماية النظام أو محاربة المتظاهرين، الذين كانوا يطالبون بمطالب مشروعة، وهو ما قادهم للتوصل لنتيجة؛ مؤداها أن ما هو في مصلحة الشعب هو بالتأكيد في صالحهم. فهم في التحليل الأخير جزء من النسيج الوطني، وبأن مصلحة الدولة فوق مصلحة النظام[٣٥].

الثاني: وهو نتيجة للأول، إن قوة إسرائيل وبقية دول الجوار الإستراتيجي، إيران وتركيا وإثيوبيا، منبعها بالأساس ضعف النظام السياسي المصري، والنظام الإقليمي العربي ذاته. وبالتالي فإن منبع قوة هذه الدول ليس تفوقها، أو ميل توازن القوى لصالحها بقدر ما هو ضعف العرب وتفككهم، وانكماش وتقزم الدور المصري الخارجي. وعليه، فإن الثورة المصرية والعربية جاءت لتؤكد زيف هذه الخرافات والادعاءات. وتعيد ترتيب الأوضاع والتوازنات المختلة في المنطقة. من جانب آخر، فإن سيل التغيير الذي أغرق المنطقة ورج ثوابتها من الأعماق، كما يجادل السفير (سعيد رفعت)، يعتبر إفرازًا طبيعيًّا للظروف والأوضاع الضاغطة التي عاشتها دول وشعوب المنطقة تحت نير هذه النظم التسلطية، ونتيجة لإحكام الحصار الأمني والسياسي الذي تعاني منه شعوبها. ومن جانب ثالث، تتوافق هذه الثورات مع مسار حركة التاريخ، الذي كان العرب يُعتبرون خارجين عنه، التي تؤكد حق المجتمعات في تقرير مصيرها وتحديد أسلوب حكمها، حيث لم يعد مقبولاً استمرار حالة الاستثناء العربي، الذي يشبه الجرب، وحرمان شعوب المنطقة من الحرية والديمقراطية كباقي البشر.

(٣٤) Goldstone, Op, cit, p. 8.

(٣٥) سعيد رفعت، "**إعصار التغيير**"، **مجلة شؤون عربية**، العدد ١٤٥ (ربيع ٢٠١١): ١٣.

مثل هذه الخرافات قادت مؤخرًا البعض لأن يجادل بأن المنطقة العربية والشرق أوسطية قادمة على حقبة إما من السيادة الإسرائيلية، وإما التركية، وإما الإيرانية، وإما حتَّى الخليجية[٣٦]. وهو ما ثبت عدم صحته تمامًا. فإلى جانب ما ذكرناه من قبل، فإن إسرائيل وبسبب عدوانيتها وعنصريتها وهمجيتها وتكوينها الشاذ والمنفر عن بقية جيرانها، فإنها لن تكون قادرة، حتَّى وإن امتلكت تفوقًا سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا نوعيًّا عن جيرانها، على أن تكون هي المهيمن الإقليمي أو الدولة الرائدة في المنطقة. أما إيران، وبسبب عدوانيتها تجاه العرب، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتمايزها العرقي والطائفي، فارسية وشيعية المجتمع الإيراني، عن العرب، فتم استبعاد خيار أن تكون الدولة الارتكازية في الشرق الأوسط، وإن كانت ستظل أحد أهم وأكثر الفاعلين نفوذًا في المنطقة بدون شكّ. وعلى ذلك بات في نظر البعض أن تركيا هي الدولة الارتكازية في الشرق الأوسط[٣٧]. حيث دفع الثقل السياسي والاقتصادي التركي رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان إلى الادعاء، في ظل استمرار النظام السياسي التسلطي في مصر، بأن تركيا هي الأمة التي لا غنى عنها في منطقة الشرق الأوسط[٣٨]. إن ثورة مصر الجديدة ستؤكد لنا عدم صحة هذه الدعوى، وبأن مصر هي تلك الدولة، رغم كل التحديات والعواقب التي تقف في وجهها على المدى القصير.

---

(٣٦) أسامة الغزالي حرب، «**الحقبة الإيرانية**»، **مجلة السياسة الدولية**. المجلد ٤٣، العدد ١٧٣ (يوليو ٢٠٠٨)؛
أسامة الغزالي حرب، «**نجم تركيا الساطع**»، **مجلة السياسة الدولية** ٤٥، العدد ١٨١ (يوليو ٢٠١٠). ويذهب البعض (مثل عبد الخالق عبد الله) للادعاء بأن دول مجلس التعاون الخليجي هي القوى الصاعدة والمسيطرة في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود القادمة.
Abdulkhaleq Abdullah, "Contemporary Socio-Political issues of the Arab Gulf Moment", **The Center for Study of Global Governance, Kuwait Programme on Development, Governance, and Globalisation in the Gulf States** (London School of Economics and Political Science), Paper no. 11 (September 2010).
Graham Fuller, **New Turkish Republic: Turkey As a Pivotal State in the Muslim World** (Washington DC: United States Institute of Peace Press, 2007);
Alan Mokovsky, "Turkey", in **The Pivotal States: A New Framework for U.S. Policy in the Developing World**,edited by Robert Chase, Emily Hill and Paul Kennedy (New York: W. W. Norton & Company, 1999): 120-142.

(٣٧) Rajab Tayeb Erdogan, "Turkey: The New Indispensable Nation", **Gulf News** (28 December 2010): 11.
(٣٨) رجب طيب أردوغان، «**أمة جديدة لا غنى عنها**»، **الجريدة** (١٥ ديسمبر ٢٠١٠): ٢.

إن الادعاء والترويج بأن تركيا هي الأمة التي لا غنى عنها من جانب، ومحاولة فرض نموذجها على مصر، بدعوَى أنه أفضل الخيارات المتاحة أمام مصر الثورة – يعد في رأينا تقليلاً وتحقيرًا من شأن مصر الدولة التي لا مثيل لها وأهلها شعب الله المختار، وحضارتها التي لا تقارن. ومن جانب آخر انبهارًا مبالغًا فيه وتضخيمًا من دون حق لتركيا. فالادعاء بمركزية تركيا، رغم اعترافنا بمكانتها ودورها الهامّ في المنطقة، فعند مقارنتها بمصر الجديدة تتراجع ويخبو توهجها لعدة اعتبارات:

الاعتبار الأول: أنه على الرغم من التشابه بين مصر وتركيا من الناحية الإستراتيجية والجيوبولتيكية، فتركيا (وكما قارن جمال حمدان بعبقرية) جسر بين آسيا وأوروبا، كما هي مصر (بين آسيا وإفريقيا). وكلاهما يقع الجزء الأكبر من مساحتهما في قارة، والأصغر في قارة أخرى، تراقيا في تركيا وسيناء في مصر، وفي كلتا الحالتين يفصل بينهما ممر مائي عالمي بالغ الأهمية، الدردنيل في تركيا وقناة السويس في مصر. هذا إلى جانب التناظر والتقارب في الوزن الديمغرافي تركيا ٧٥ مليونًا، ومصر ٨١ مليون نسمة. وقد توسعت وتمددت تركيا في أوروبا حتَّى وصلت لأبواب فينيا وباريس. ومصر تمددت في إفريقيا حتَّى وصلت إلى البحيرات العظمى في إفريقيا الاستوائية. واندفعت كلتاهما في آسيا من الناحية الأخرى. ولكن كل هذا التشابه يظل في رأي حمدان تشابهًا ثانويًّا؛ لأنه سطحي، وسطحي؛ لأنَّه جزئي. ويرى أنه – وربما – ليس هناك أكثر من تركيا تمثل نقيضًا تاريخيًّا وحضاريًّا لمصر. ويقول:

«إن تركيا بلا تاريخ، بل بلا جذور جغرافية. انتزعت من الإستبس كقوة 'شيطانية' مترحلة، واتخذت لنفسها من الأناضول وطنًا بالتبني، وبلا حضارة هي، بل كانت طفيلية حضارية خلاسية، استعارت حتَّى كتابتها من العرب. ولكن أهم من ذلك أنها تمثل قمة الضياع الحضاري والجغرافي، غيرت جلدها وكيانها أكثر من مرة: الشكل العربي استعارته ثم بدلته بالشكل اللاتيني، والمظهر الحضاري الآسيوي نبذته وادعت، مثل روسيا، الوجهة الأوروبية، ولعلها بين الدول، كما قيل، الدولة التي تذكرنا بالغراب يقلد مشية الطاووس.

وهي في كل أولئك النقيض المباشر لمصر ذات التاريخ العريق والأصالة الذاتية والحضارة الانبثاقية[٣٩]».

يتوافق ما طرحه حمدان، منذ حوالي أربعة عقود مع ما استنتجه، صمويل هنتنجتون (Huntington) في كتابه الشهير «صدام الحضارات» عن الدول ذات الهوية الممزقة Torn Country. والتي قصد بها «دولة لها ثقافة واحدة سائدة تضعها في حضارة واحدة ولكن زعماءَها يريدون الانتقال إلى حضارة أخرى. ويقولون نحن في الواقع شعب واحد وننتمي كلنا إلى مكان واحد ولكننا نريد تغييره»[٤٠]. وهو النمط السلوكي الذي حكم السياسة الخارجية التركية منذ صعود أتاتورك إلى السلطة في نهاية الثلث الأول من القرن العشرين.

إن الأتراك، وعلى العكس تمامًا من المصريين، متفقون على هويتهم «من هم»، ولكنهم مختلفون على أية حضارة هم ينتمون إليها. حيث «يساير» قادة تركيا ركب الغرب من أجل الحصول على موافقته على الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، بالرغم من أن تاريخ وثقافة وتقاليد بلدانهم غير غربية[٤١]. فلا هي دولة غربية وإن وقعت جغرافيًّا داخل حدودها، ولا هي إسلامية وإن كانت هي هويتها الحقيقية، التي يرفض زعماؤها الاعتراف بذلك. وعليه، فقد ظلت تركيا دومًا في نظر الشرق دولة غربية، وفي نظر الغرب دولة شرقية، دون أن تحسم أمرها وتحدد طبيعتها وكينونتها الخاصة.

هذه الطبيعة الزئبقية ستؤثر حتمًا على نوعية وطبيعة السلوك الخارجي لتركيا، كما يرى وزير خارجيتها داود أوغلو، الذي حاول التقليل من هذا التأثير، والادعاء بأنه قد يكون مزيَّة في ظل العولمة الثقافية التي تحيا فيها الدول ـ القومية. حيث سيخدم موقع تركيا التقليدي كـ «جسر» بين القوى الدولية والحضارات إلى أن تصبح «دولة قادرة على إنتاج الأفكار

(٣٩) المرجع السابق، ٤٧٦.

(٤٠) صمويل هنتنجتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب (القاهرة: دار سطور، ١٩٩٨): ٢٢٦.

(٤١) Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations", **Foreign Affairs** 72, no. 3 (Summer 1993): 42.

والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية» خاصة إذا ما تبنت مرجعية حضارية شاملة(٤٢).

يتناسى داود أوغلو هذه الحقيقية الجغرافية والحضارية عندما يتحدث عن مستقبل تركيا في البيئة الإقليمية المحيطة بها، خاصة في الشرق الأوسط. فهي تنظر لهذه المنطقة بنصف عين ودون اهتمام حقيقي. فهدفها الرئيسي هو الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. الذي يرفض ذلك تمامًا، كون تركيا تختلف معه ثقافيًّا. وهو ما دفعها للتوجه جنوبًا ناحية العرب، وتجاه الشرق ناحية ما يعرف بالدول التركوفونية (أوزبكستان، وطاجيكستان، وكازاخستان، وتركمانستان، وغيرها). في محاولة لجذب انتباه أوروبا، وتحقيق انتصار ومكانة فشلت في تحقيقها غربًا. إلا أنها وإن أحرزت بعض النجاح شرقًا، لم تنجح في الجنوب؛ لاختلافها عن العرب عرقيًّا ولغويًّا وثقافيًّا. إن هنتنجتون كان محقًّا عندما استنتج أن «الجسر على أية حال عمل صناعي يصل بين كيانين مستقلين، ولكنه ليس جزءًا من أيهما: وعندما يصف الأتراك بلادهم بأنها جسر فإنهم يؤكدون، بطريقة مخففة، أنها دولة ممزقة»(٤٣).

رغم كل هذا التفاوت العميق، مازال بعض المصريين يحاولون تقليد هذا النموذج وتطبيقه على مصر، بزعم أنه قاد تركيا للتقدم وللديمقراطية والنمو الاقتصادي. إن مثل هذه الدعاوَى تمثل خطرًا عظيمًا على مصر ومستقبلها الإقليمي كما أوضحنا من قبل. فالدعوة لتبني والترويج للنموذج التركي (الأتاتوركي) ونبذ النموذج المصري الأصيل هي مكمن الخطر. فالسبب وراء التأخر المصري وعدم قوتها ليس عضويًّا أو جينيًّا أو حتَّى ثقافيًّا، كما يحاول إيهامنا البعض، وإنما يرجع بالأساس إلى نوعية النظم السياسية ومنظومة الاستبداد

(٤٢) أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليلً (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)؛ أحمد داود أوغلو، «**الإستراتيجية التركية الجديدة**»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١٦٦ (خريف ٢٠٠٤): ٣١-٦٤؛ محمد نور فرحات، «حوار: **أحمد داود أوغلو: مكانة تركيا في العالم**»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١٦٦ (خريف ٢٠٠٤): ١٤١-١٥٤؛ أحمد داود أوغلو، "**سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية-المصرية**"، **النهار** (٢٦ يونية ٢٠١٠).

(٤٣) هنتنجتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**: ٢٤٤. وعن التركوفونية، انظر: سمير صالحة، «**قمة إسطنبول التركوفونية: حلف لغوي أم لغة حلف جديد؟**» **الشرق الأوسط** (١ أكتوبر ٢٠١٠).

التي حكمت مصر خلال الفترات السابقة. فقد ابتليت مصر، كما يرى الكثيرون، بنظام سياسي دعا إلى الانسحاب والخروج من حلبة الصراع العربي–الإسرائيلي، وعزل نفسها أو الانعزال والانفصال عن القومية العربية، والاتجاه، ولو مؤقتًا، إلى الخط التركي الوطني، أي خط الوطنية المصرية الضيقة المغلقة الشوفينية بعيدًا عن دائرة القومية العربية الواسعة المفتوحة، وهي اللطخة التي شوهت وجه مصر العربية مؤخرًا.

الاعتبار الثاني: هو أن الاختلاف العرقي والطائفي والثقافي بين العرب وتركيا سيحول دون تدعيم مكانتها وتغلغل نفوذها عبر المنطقة بنفس الصورة والحجم الذي سيتاح لمصر، في ظل نظامها الديمقراطي الجديد في المستقبل. وعليه، فإن الشرق الأوسط، وبالتحديد مصر، سيكون لتركيا، وكما ذهب عرابها الحالي، بمثابة «الحديقة الخلفية التي لا يمكن الاستغناء عنها»[٤٤]. أما العرب فيمكنهم الاستغناء عن تركيا بكل تأكيد، ولكن ليس عن مصر. وتلك هي مأساة ومصير تركيا كدولة ممزقة.

الاعتبار الثالث: أن السلوك السياسي الذي اتخذته حكومة أردوغان مؤخرًا تجاه الثورات الشعبية العربية قد أظهر للجماهير العربية حجم النفاق والتضارب، وحقيقة اتجاهات وأهداف ومصالح تركيا في المنطقة. فهي لا تعبَأ بحقوق المواطنين العرب لو تضاربت مطالبهم وحقوقهم الشرعية مع مصالحها الاقتصادية، تمامًا كأي قوى غربية. وهو ما سيسهم في تراجع الشعبية والنفوذ الذي اكتسبته خلال سنوات ما قبل الثورة المصرية، التي ستحرص بكل تأكيد على الوقوف في صف الشعوب العربية وتدافع عن حقوقها ومطالبها الشرعية، كما تدافع تمامًا عن حرية وحقوق المواطن المصري.

(٤٤) أوغلو، **العمق الإستراتيجي**: ١٥٥.

الخلاصة

إن قوة الشعوب العربية، التي خرجت من القمقم، أكدت لكافة الأطراف الإقليمية والدولية أن ماردًا جديدًا قد ظهر على الساحة، رغم كل التردي الذي يطفو على السطح، سيحاول بكافة السبل استعادة كرامته وحقوقه المسلوبة، واستعادة مكانته ودوره في المنطقة، وبأنه لن يتساهل مع من يحاول الوقوف في وجهه لتحقيق مآربه، كما ذكر «توماس فريدمان» (Friedman)؛ لأن الثورات تقاس تأثيراتها بالعقود وليس بالفصول. إن الثورة المصرية سوف تجبر –على سبيل المثال لا الحصر– إسرائيل على مراجعة إستراتيجيتها وطريقة تعاملها مع الفلسطينيين، وفي دبلوماسيتها الإقليمية، وفي طريقة إدارة الصراع العربي– الإسرائيلي. فمصر لن تقبل بحصر البدائل المقترحة لحل هذا الصراع، وليس إدارته أو تسويته، في طريق المفاوضات وحده. والسلام لن يظل الخيار الإستراتيجي الوحيد للعرب، كما دأب مبارك على التصريح طوال عشرين عامًا، وإنما ستكون هناك بدائل «إستراتيجية» متعددة متاحة وممكنة، وهو الأمر الذي سيزيد من عزلة إسرائيل ويقلل من شعورها بالأمن، كونها لم تعتد الحياة بهذه الطريقة.

بالتأكيد، فإن نجاح مصر في تعبئة واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية والمادية، واستعادتها لعافيتها الاقتصادية، وإعادة ترميم مكانتها الثقافية، والفكرية، والأدبية، والفنية، كهُوليُود للشرق، وتحديثها لجيشها الوطني وتسليحه بأحدث المعدات والأنظمة الدفاعية والهجومية، وبناء قاعدة صناعية ـ تكنولوجية، وقبل كل ذلك بناء نهضة علمية حديثة، نظرية وتطبيقية، وتوظيفها وصهرها في منظومة وطنية موحدة – هدف قومي، سيحولها لأن تكون ليست فقط الأمة التي لا غِنَى عنها في العالم العربي، وإنما لأن تكون «أهم بلد في الدنيا» على حد قول نابليون بونابرت. وتحقيق ذلك ليس مستحيلاً أو دربًا من دروب الخيال. فالمستحيل حدث بالفعل في ميدان التحرير، يوم أسقط المصريون الفرعون الأخير.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أبو زيد، أحمد محمد: **اللحظة الخليجية في التاريخ**، (نوفمبر ٢٠١٠).

أبو هلال، فراس: «الثورة تعيد مصر إلى موقعها الحقيقي». **القدس العربي** (١ إبريل ٢٠١١).

أحمد، حسن بكر: **إدارة الأزمات السياسية: نحو بناء نموذج عربي لإدارة الأزمات**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥.

أردوغان، رجب طيب: «أمة جديدة لا غِنَى عنها». **الجريدة** (١٥ ديسمبر ٢٠١٠): ٢.

أوغلو، أحمد داود: «الإستراتيجية التركية الجديدة» **مجلة شؤون الأوسط**، (العدد ١٦٦ خريف ٢٠٠٤): ٣١–٦٤.

أوغلو، أحمد داود: «سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية–المصرية». **النهار** (٢٦ يونية ٢٠١٠).

أوغلو، أحمد داود: **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات: ٢٠١٠.

حرب، أسامة الغزالي: «الحقبة الإيرانية». **مجلة السياسة الدولية ٤٣**، العدد ١٧٣ (يوليو ٢٠٠٨): ١–٥.

حرب، أسامة الغزالي: «نجم تركيا الساطع». **مجلة السياسة الدولية ٤٥**، العدد ١٨١ (يوليو ٢٠١٠): ٤١.

حسيب، خير الدين، وآخرون: **مستقبل الأمة العربية: التحديات .. والخيارات: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**: التقرير النهائي. ط. ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

حمدان، جمال: «إستراتيجية الاستعمار والتحرير». القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢.

حمدان، جمال: «شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان». مج. ٤. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٥.

ربيع، حامد: **مصر والحرب القادمة**. القاهرة: دار الفجر، ١٩٩٨.

ربيع، حامد: **الاستعمار والصهيونية وجمع المعلومات عن مصر**. المنصورة: دار الوفاء، ١٩٩٩.

رفعت، سعيد: «إعصار التغيير». **شؤون عربية**، (العدد ١٤٥ ربيع ٢٠١١) ٥–١٣.

سالم، صلاح: «أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية». **شؤون عربية**، العدد ١٤٥ (ربيع ٢٠١١):٥٦–٧٢.

سعيد، عبد المنعم: «السياسة الخارجية للثورة». **الأهرام** (٢٦ فبراير ٢٠١١).

سلامة، غسان: **أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها**. ترجمة: مصباح الصمد. بيروت: دار النهار، ٢٠٠٦.

سليم، محمد السيد: «نحو سياسة خارجية جديدة للثورة المصرية». **العربي الناصري** (١٩ إبريل ٢٠١١).

شقوير، عبير فاروق، وآخرون؛ معدون: **رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠: مجالات واعدة**. القاهرة: مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مركز الدراسات المستقبلية، ٢٠٠٧.

صالحة، سمير: «قمة إسطنبول التركوفونية: حلف لغوي أم لغة حلف جديد؟» **الشرق الأوسط** (١ أكتوبر ٢٠١٠).

عبد الله، إسماعيل صبري؛ مشرف: **مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

عبد الحفيظ، علاء، وسما سليمان، وأماني عاطف؛ معدون: **بيئة مصر الإقليمية: الصراعات والتحالفات في ٢٠٣٠ وموقع مصر منها**. القاهرة: مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. مركز الدراسات المستقبلية، ٢٠١٠.

عبد الملك، أنور: **الوطنية هي الحل**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧.

غليون، برهان: «الولادة الجديدة للعالم العربي». **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة ٢٣، العدد ٨٦ (ربيع ٢٠١١): ٨–١٦.

غنيم، وائل: «**الثورة المصرية ٢,٠**». القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢.

فرحات، محمد نور: «حوار: أحمد داود أوغلو: مكانة تركيا في العالم». **مجلة شؤون الأوسط**، (العدد ١٦٦ خريف ٢٠٠٤): ١٤١–١٥٤.

فهمي، نبيل: «السياسة الخارجية المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير». **الأهـرام** ٢٢(سبتمبر ٢٠١١).

فهمي، نبيل: «العودة: نحو سياسة خارجية مصرية فعالة». **السياسة الدولية** (يناير ٢٠١٢).

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=780567&eid=2231

[تاريخ الدخول على الموقع ١٥/١/٢٠١٤]

كيالي، ماجد: «التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين». **شؤون عربية**، العدد ١٤٥ (ربيع ٢٠١١): ٩٤–١٠٤.

اللباد، مصطفى: «إيران بعد سقوط الإخوان». **السفير** (٢٢ يوليو ٢٠١٣).

اللباد، مصطفى: «تركيا بعد سقوط الإخوان المسلمون في مصر». **السفير** (١٥ يوليو ٢٠١٣).

اللباد، مصطفى: «مصالح مصر الوطنية ومصالح الإخوان الفئوية». **السفير** (١٩ يونية ٢٠١٣).

مركز الدراسات المستقبلية: «ثـورة الشعب المصري: ملهمة شعوب العالم». **تقارير معلوماتية**، السنة الخامسة، العدد ٥٠. القاهرة: مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. ٢٠١١.

المرزوقي، منصف: «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورات العربية». **المستقبل العربي**، السنة ٣٤، العدد ٣٨٦، (إبريل ٢٠١١): ١٤٤–١٤٨.

مركز الدراسات المستقبلية. **رؤية مستقبلية لمصر: ٢٠٣٠ الإطار العام**. القاهرة: مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٠.

مطر، جميل: «تـردي السياسة الخارجية: هـمٌّ وانـزاح». **الشروق** (٧ إبريل ٢٠١١).

المشاط، عبد المنعم: **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩.

موسى، راندا: «**المصلحة الوطنية: ندوة اتجاهات السياسة الخارجية المصرية بعد تولي منصب الرئيس**».

هلال، علي الدين، محرر: **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من أحمد بن طولون إلى أنور السادات**. القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٨٧.

هلال، علي الدين، وجميل مطر: **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

هنتنجتون، صمويل: صدام الحضارات: **إعادة صنع النظام العالمي**. ترجمة: طلعت الشايب. القاهرة: دار سطور، ١٩٩٨.

هويدي، أمين: **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرها على التنمية والديمقراطية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١.

هويدي، أمين. **كيف يفكر زعماء الصهيونية**. القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣.

هيكل، محمد حسنين: **مجموعة حرب الثلاثين عامًا**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤.

المراجع الإنجليزية:

- Abdullah, Abdulkhaleq. "Contemporary Socio-Political Issues of the Arab Gulf Moment". **The Center for Study of Global Governance, Kuwait Programme on Development, Governance, and Globalisation in the Gulf States (London School of Economics and Political Science),** Paper no. 11 (September 2010).
- Erdogan, Rajab Tayeb. "Turkey: The New Indispensable Nation". **Gulf News** (28 December 2010): 11.
- Armijo, Leslie Elliott. "The BRICs Countries (Brazil, Russia, India, and China) as Analytical Category: Mirage or Insight?" **Asian Perspective** 31, no. 4 (2007): 7-42.
- Art, Robert. **America's Grand Strategy and World Politics.** New York: Routledge, 2007.

- Art, Robert. "Geopolitics Updated: The Strategy of Selective Engagement". **International Security** 23, no. 2 (Winter 1998/99): 79-114.
- Baranda, Maria Celeste. **Post-Mubarak Egypt: Redefining its Role in the New Middle Eastern Balance of Power**. INEGMA, Special Report no. 14. Dubai: Institute for Near East and Gulf Military Analysis, 2011.
- Doyle, Michael. **Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism.** New York: W. W. Norton, 1997.
- Fahmy, Nabil. **Egypt in the World: A Foreign Policy for the Twenty-First Century.** Cairo Review of Global Affairs 6, no. 3 (Summer 2012): 91-107.
- Fakhro, Elham, and Emile Hokayem. "Waking the Arabs". **Survival** 53, no. 2 (April-May 2011): 21-30.
- Flournoy, Michèle, and Shawn Brimley, eds. **Finding Our Way: Debating American Grand Strategy.** Washington DC: Center for New America Security, 2008.
- Fuller, Graham. **New Turkish Republic: Turkey As a Pivotal State in the Muslim World.** Washington DC: United States Institute of Peace Press, 2007.
- Gholz, Eugene, Daryl Press, and Harvey Sapolsky: "Come Home America: The Strategy of Restraint in the Face of Temptation". **International Security** 21, no. 4 (Spring 1997): 5-48.
- Goldstone, Jack. **Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle East Autocracies.** Foreign Affairs 90, no. 3 (May/June 2011): 8-16.
- Goldstone, Jack. "Out with the BRICs, Time for the TIMBIs". **Mercatus Center (George Mason University).** Working Paper no. 11-04 (February 2011).
- Goldstone, Jack. "Rise of the TIMBIs". **Foreign Policy** (2 December 2011). www.foreignpolicy.com/articles/2011/12/02/rise_of_the_timbis
- Gray, Colin. **War, Peace and International Relations: An Introduction to Strategic History.** New York: Routledge, 2007.

- Haass, Richard. "The New Middle East". **Foreign Affairs** 85, no. 6 (November/ December 2006): 3-21.
- Hamid, Shadi. "The Rise of Islamists: How Islamists will Change Politics, and Vice Versa". **Foreign Affairs** 90, no. 3 (May/June 2011): 40-47.
- Hart, B.H. Liddle. **Strategy: Second Revised Edition.** New York: Penguin Books, 1991.
- Heikal, Mohamed H. "Egyptian Foreign Policy". **Foreign Affairs** 56, no. 4 (July 1978): 714-727.
- Hill, Emily, and Paul Kennedy, eds. **The Pivotal States: A New Framework for U.S. Policy in the Developing World.** New York: W. W. Norton & Company, 1999.
- Huntington, Samuel. "The Clash of Civilizations". **Foreign Affairs** 72, no. 3 (Summer 1993): 22-49.
- Ikenberry, John. "American Grand Strategy in the Age of Terror". **Survival 43**, no. 4 (Winter 2001/2002): 19-34.
- Jaeger, Markus. "BRICs as Emerging International Financial Powers". **Deutsche Bank Research** (27 January 2010).
- Katzenstein, Peter. "Regionalism in Comparative Perspective". **Cooperation and Conflict 31**, no. 2 (June 1996): 123-159.
- Kennedy, Paul. **The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500-2000.** New York: Random House, 1987.
- Layne, Christopher. "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy". **International Security** 22, no. 1 (Summer 1997): 86-128.
- Layne, Christopher. **The Peace of Illusions: International Relations Theory and American Grand Strategy after the Cold War.** Ithaca: Cornell University Press, 2006.
- Mansfield, Edward, and Jack Snyder. "Democratization and the Danger of War". **International Security** 20, no. 1 (Winter 1995): 5-38.

- Mearsheimer, John. "The False Promise of International Institutions". **International Security** 19, no. 3 (Winter 1994/95): 5-49.
- Mearsheimer, John. "The Gathering Storm: China's Challenge to U.S. Power in Asia". **The Chinese Journal of International Politics** 3, no. 4 (Winter 2010): 381-396.
- Mearsheimer, John. **The Tragedy of Great Power Politics.** New York: Norton, 2001.
- Mearsheimer, John. "Why is Europe Peaceful Today?" **European Political Science** 9, no. 3 (September 2010): 387-397.
- Mokovsky, Alan. "Turkey". In **The Pivotal States: A New Framework for U.S. Policy in the Developing World.** Edited by Robert Chase, Emily Hill and Paul Kennedy. New York: W. W. Norton & Company, 1999.
- O'Neill, Jim. **BRICs and Beyond.** New York: Goldman Sachs Global Economic Group, 2007.
- O'Neill, Jim. "Building Better Global Economic BRICs". **Goldman Sachs Global Economics Paper,** no: 66 (30 November 2011).
- Owen, Roger. "Egypt". In **The Pivotal States: A New Framework for U.S. Policy in the Developing World.** Edited by Robert Chase, Emily Hill and Paul Kennedy. New York: W. W. Norton & Company, 1999.
- Posen, Barry. **The Source of Military Doctrine: France, Britain and Germany between the World Wars.** Ithaca: Cornell University Press, 1984.
- Posen, Barry, and Andrew Ross. "Competing Visions for U.S. Grand Strategy". **International Security** 21, no. 3 (Winter 1996/97): 5-53.
- Rosecrance, Richard, and Arthur Stein, eds. **The Domestic Bases of Grand Strategy.** Ithaca; New York: Cornell University Press, 1993.
- Snyder, Jack. **From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Conflict.** New York: Norton, 2000.
- Telhami, Shibley. "An Essay on Neorealism and Foreign Policy".

In **Perspectives on Structural Realism.** Edited by Andrew Hanami. New York: Palgrave Macmillan, 2003.

- Russett, Bruce, and Harvey Starr. "From the Democratic Peace to the Kantian Peace: Democracy and Conflict in International System". In **Handbook of War Studies II.** Edited by Manus Midlarsky. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000.
- Russett, Bruce, and John Oneral. **Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations.** New York: W. W. Norton, 2001.
- Tucker, Robert. **A New Isolationism: Threat or Promise.** New York: Universe Books, 1972.
- Walt, Stephen. "Keeping the World 'Off-Balance': Self-Restraint and U.S. Foreign Policy". In **America Unrivaled: The Future of the Balance of Power. Edited by John G. Ikenberry.** Ithaca: Cornell University Press, 2002.
- Waltz, Kenneth. "A Strategy for A Rapid Deployment Forces". In **The Use of Force: Military Power and International Politics.** Edited by Robert Art and Kenneth Waltz. Lanham: MD; University Press of America, 1988.
- Wilson, Dominic, Alex Kelston, and Swarnali Ahmed. "Is this the 'BRICs Decade'?" **Goldman Sachs BRICs Monthly**, no. 10/03 (20 May 2010).
- Yamakawa, Tetsufumi, Swarnali Ahmed, and Alex Kelston. "BRICs Lead the Global Recovery". **Goldman Sachs BRICs Monthly**, no. 09/05 (29 May 2009).

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية